جاسم الحلوائي

موضوعات سياسية وفكرية معاصرة

.....

المحتويات

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
1	المحتويات	2
2	المقدمة	3
3	شكر وإهداء	5
4	مؤتمر الديمقراطية والتجديد (1993) منعطف مصيري في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي	6
5	تجربة الحزب الشيوعي العراقي في مجال التحالفات السياسية ودروسها (1934-2014)	23
6	أثورةَ كانت أم انقلاباً عسكرياً؟	41
7	مؤامرة الشواف في الموصل آذار 1959	55
8	أحداث كركوك في تموز 1959	72
9	انقلاب 8 شباط الفاشي - 1963	84
10	انتفاضة معسكر الرشيد في 3 تموز 1963	95
11	قطار الموت	98
12	ترسيخ الديمقراطية في العراق الضمان الأكيد لتحقيق طموحات الشعب الكردي القومية	101
13	مَن الذي يجب أن يدفع تعويضات خسائر الحرب العراقية ـ الإيرانية؟	107
14	الديمقراطية ودكتاتورية البروليتارية	111
15	التراث الاشتراكي في برنامج الحزب الشيوعي العراقي	113
16	حوار مع الكاتب أجراه الإعلامي داود أمين	120
17	رسالة مفتوحة إلى الدكتور عبد الحسين شعبان	130

مقدمة

بمناسبة الذكرى الستين لعضوية الرفيق جاسم الحلوائي في الحزب الشيوعي العراقي، والتي تقترن بالذكرى الثمانين لميلاد الحزب، ومن أجل اطلاع القارئ على بعض معالجاته السياسية والفكرية والتاريخية المعاصرة، حصل موقع الناس الاليكتروني على موافقة الكاتب بجمع عدد من دراساته ومقالاته التي نشرت تباعاً على موقع الناس منذ أن بدأ النشر في المواقع الاليكترونية في نيسان 2005، في كتاب يكون في متناول الجميع وخاصة الجيل الجديد من المناضلين من أجل غد أفضل لعراقنا الغالي، عراق مدني ديمقراطي مزدهر تسوده العدالة الاجتماعية.

ولم يأت اختيار كتابات المناضل جاسم الحلوائي محض صدفة، فهو مناضل مخضرم اقتحم سوح النضال منذ خمسينيات القرن الماضي وعاش تجارب الحزب الشيوعي العراقي والحركة الوطنية العراقية المجيدتين بانتصاراتها وانتكاساتها. وعلى الرغم من ما تعرض له الكاتب من أنواع الاضطهاد على يد جميع الأنظمة التي تسلطت على العراق، وعلى الرغم من مختلف الصعوبات والملابسات التي تكتنف عادة العمل السياسي والحزبي، فقد ظل الحلوائي لصيقاً بالحزب الشيوعي العراقي وبأهدافه النبيلة. ولم يفتر حماسه ولم يبخل بعطائه، لا عندما كان في قيادة الحزب عضواً في اللجنة المركزية (1964-1985) وعضو سكرتاريتها (1974-1978) ولا عندما أصبح ضمن قاعدة الحزب.

ومن الجدير بالذكر أن الحلوائي كان من الرفاق المساهمين بفعالية في المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في عام 1993، الذي سميّ بمؤتمر "الديمقراطية والتجديد". فلم يحظ أي مؤتمر من مؤتمرات الحزب، لا الذي سبقه ولا الذي تلاه، بهذه التسمية. لقد أصبح الحلوائي منسجماً أكثر مع نفسه في هذا المؤتمر بما تمخض عنه من تجديد في أيديولوجيته وستراتيجيته، نظراً لتحفظ الكاتب على ستراتيجية الحزب السابقة، حسب تصريحه في اللقاء الصحفي مع الكاتب والصحفي داود أمين والمنشور في جريدة "طريق الشعب" بتاريخ 19 آذار 2014. لذا فإن مجموعة الكتابات

التـي تضـمها دفتـي هـذا الكتـاب تحمـل نكهـة المـؤتمر المـذكور ونتائجـه اللاحقـة. فهـي بجانـب مبـدأيتها وموضـوعيتها، فإنهـا بعيـدة عـن الجمـود العقائـدي والنصية، ومن هنا سميناها بالمعاصرة.

إن موضـوعات الكتـاب تشـمل قضـايا سياسـية ونظريـة وتاريخيـة تتسـم بالحيوية والديمومة، وجرى اختيارها وتبويبها بالاتفاق مع الكاتب.

موقع الناس

نيسان 2014

شكر وإهداء

بودي أن أتوجه بالشكر الجزيل لمدير موقع الناس الرفيق يونس بولص متي على مبادرته لجمع مجموعة من مقالاتي ونشرها في كتاب بمناسبة عزيزة عليّ وهي مناسبة مرور ستين عاماً على انتمائي للحزب الشيوعي العراقي الباسل، والتي تقترن بمناسبة عزيزة أخرى، ألا وهي الذكرى الثمانين لميلاد الحزب الشيوعي العراقي.

وبدوري أهدي هذه الباقة المتنوعة من المقالات السياسية والفكرية إلى جميع الشيوعيين العراقيين وأصدقائهم وحلفائهم وإلى جميع المناضلين من أجل بناء عراق مدني ديمقراطي يرفل بالعدالة الاجتماعية.

جا سم الحلوائي

مؤتمر الديمقراطية والتجديد (1993)

منعطف مصيري في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي

عقد الحزب الشيوعي العراقي، منذ تأسيسه في عام 1934 حتى مؤتمره الثامن المنعقد في أيار 2007، ثمانية مؤتمرات، هذا فضلا عن العديد من الكونفرنسات، وجميعها لا تخلو من جديد بحكم حركة الواقع المتغير والمتجدد دوماً وباستمرار. ولكن لم ينل أي منها تسمية "مؤتمر الديمقراطية والتجديد"سوى المؤتمر الخامس المنعقد في عام 1993. إن هذا المؤتمر سيبقى علامة مضيئة ومنعطفاً مهما في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. فلقد حرر هذا المؤتمر الحزب من الجمود العقائدي والنصية، وأنقذه من أزمة شاملة كادت تعصف بمصيره. كان المؤتمر بمثابة ثورة على "المسلّمات" المكبلة لعقل الحزب وتفكيره. لقد أدت نتائج المؤتمر إلى تغيير طبيعة الحزب وطريقة تفكيره. وبات الحزب، كما أعتقد، أدق فهماً للمنهج الديالكتيكي المادي في تناول مختلف الأمور التي واجهته وتواجهه. وتستحق مجلة "الثقافة الجديدة" التثمين على مبادرتها إلى الاحتفاء بيوبيلية هذا المؤتمر، حيث تمر في تشرين الأول من هذا العام الذكرى الخامسة عشر لانعقاده.

من الملاحظ أن الكتابات التي تناولت هذا المؤتمر لم تعطه حقه كاملا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أن الرفيق عزيز سباهي، الذي تولى مشكوراً مهمة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، يكتب بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انعقاد المؤتمر المذكور ما يلي: " أتيحت للمندوبين الأجواء التي تساعد على المكاشفة وحرية النقد. لذلك أطلق على المؤتمر اسم"مؤتمر الديمقراطية والتجديد" ([1]). ومع عدم إهمال السبب الذي يذكره

---

[1]- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثالث، ص265.

سباهي، إلا أن هذا ليس هو السبب الجوهري في هذه التسمية. فسبب التسمية هو أعمق بكثير من ذلك. فقد جدّد الحزب أيديولوجيته في هذا المؤتمر. وفي الوقت الذي ظلّ الحزب متمسكاً بخياره الاشتراكي كهدف بعيد، فإنه صحح هويته ومرجعيته الفكرية. وتحوّل الحزب من حزب شديد المركزية ذي ضبط حديدي إلى "حزب ديمقراطي من حيث جوهره وأهدافه وبنيته وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقاته بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى"، كما جرى النص على ذلك في مقدمة نظامه الداخلي الجديد الذي أقره المؤتمر، هذا فضلا عن تجديد قيادته، بما في ذلك الشخصية الأولى في الحزب، ومصادقته على تشكيل الحزب الشيوعي الكردستاني ـ العراق.

وتأسيساً على ذلك فإن هناك ضرورة لنظرة تاريخية تلقي الضوء على أبرز الأسباب التي دعت إلى أن يُطلق على المؤتمر الخامس اسم"مؤتمر الديمقراطية والتجديد". إن هذا المقال سيكرس لشرح ذلك، إضافة إلى كيفية حصول التجديد والولادة العسيرة التي مرت به وأبرز نتائجه.

***

لقد تأخرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي كثيراً في تحليلها للبريسترويكا. ولم ترصد قيادة الحزب ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، كي تُراجع أوضاع الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ومجمل نشاطه العام، إلا بعد أن أخذت الأنظمة الاشتراكية بالانهيار في نهاية ثمانينات القرن الماضي. وقبل الدخول في مديّات تأثير كل ذلك على الحزب، نلقي الضوء بشكل مرّكز على الأوضاع الصعبة والمعقدة التي كان يعيشها الحزب خلال الفترة التي ظهرت فيها البريسترويكا حتى ولوج الحزب درب التجديد.

كان الحزب الشيوعي العراقي يعيش، شأنه شأن جميع الأحزاب الشيوعية الأخرى، أزمة فكرية وتنظيمية منذ أمد بعيد. وكان الحزب بأمس الحاجة إلى التجديد والديمقراطية. ولم يتمكن المؤتمر الرابع (تشرين الثاني 1985) من القيام بتلك المهمة في وقت لم تبلغ البريسترويكا أسماعه أو دقت بابه بقوة بعدُ. فالمؤشرات الأولى للبريسترويكا طرحت في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في عام 1984، أما في اجتماعها

المنعقد في نيسان 1985 فقد تصدت إلى مراجعة المسيرة الماضية لبناء "الاشتراكية" بروح انتقادية أكثر جرأة وصراحة. فقد أشارت الوثيقة الصادرة عن هذا الاجتماع إلى أنه قد جرى باسم الاشتراكية والبناء الاشتراكي، التجاوز على القوانين الموضوعية لتطوّر المجتمع والدعوة إلى استباق الزمن وحرق المراحل وفرض الاشتراكية بأوامر إدارية فوقية، دون مراعاة مستويات النضج المادي والروحي للمجتمع. وكل هذا يُشّكل خروجاً على الاشتراكية العلمية التي نادى بها ماركس.

لقد عانى الوضع التنظيمي للحزب الشيوعي العراقي في أعقاب المؤتمر الوطني الرابع، كما يشير إلى ذلك التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الخامس (1993)، صعوبات جمة شأنه في ذلك شأن كل مجالات عمل الحزب الأخرى، وبدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر، سواء في داخل الوطن أو في العمق أو في كردستان وفي الخارج. ويعود ذلك إلى الإرهاب وتصاعد وتائره وما رافقه من ركود فكري، و"ضعف المتابعة لمجريات الواقع الموضوعي، وما سببه من عدم استقرار المنظمات واضطراب حياتها التنظيمية وشللها أحياناً، إضافة إلى هجرة الكادر وتناقص الإمكانيات المالية. وجاء انحسار الحركة الأنصارية، كما يشير التقرير المذكور، في صيف 1988 في أعقاب حملتي الأنفال الأولى والثانية وتشديد الإرهاب في كردستان وسائر أنحاء الوطن، واضطرار أعداد كبيرة من الرفاق والكوادر إلى الابتعاد عن ساحة النضال ليزيد من الصعوبات التي يواجهها الحزب باستعادة كيانه الذي أثخن بالجراح طيلة ما يزيد على عشر سنوات.

وشهدت منظمات الحزب خارج الوطن في تلك الفترة، وفقاً للتقرير المذكور، اضطراباً شديداً في عملها جراء عوامل عديدة، وخصوصاُ في الجانب الفكري والإحباط الناجم عن تراجعات الحركة الشيوعية العالمية والوضع غير الطبيعي الذي عانت منه لجنة تنظيم الخارج وعدم استقرارها والذي وصل بعض الأحيان إلى حالة قريبة من الشلل.

وتضاف إلى كل ذلك، النواقص الذاتية الخطيرة في الهيئات القيادية للحزب "بدءاً باللجنة المركزية ومكتبها السياسي، التي تمثلت في بعض الأساليب

والإجراءات التنظيمية الخاطئة وفي عجزها عن معالجة الكثير من الظواهر غير الصحيحة في حياة الحزب وما سببه ذلك من انعكاسات سلبية على حياة المنظمات وعلى عدد ليس بالقليل من الرفاق والكوادر الحزبية" ([2]) .

كما يضاف إلى تلك الصعوبات أيضاً التخريب الذي مارسته عناصر قيادية خرجت على الحزب في أوائل وأواسط الثمانينات، وواصلت نشاطها وتبشيرها بمواقفها الاستسلامية الداعية إلى التهادن مع الدكتاتورية في صحيفتها "المنبر"، وقام بترديدها من ارتضى التسيب في صفوف الحزب. كل ذلك أحدث بلبلة وتشويشاً، غذته أجواء الإحباطات التي سادت في الحركة الشيوعية وحالة الجزر التي كانت تعاني منها الحركة الثورية والأزمة التي يعاني منها الحزب.

ولا يمكن أن ننسى تشتت كوادر الحزب بين الداخل الذي يعيش في ظل الدكتاتورية، والجبل المنعزل إلى حد كبير، والمنافي البعيدة والقريبة، كظرف غير مساعد لعملية تتطلب توحيد الطاقات وتفاعل فكري جماعي لمواجهة انعطاف جدي وخطير في حياة الحزب.

ومع كل تلك الظروف الموضوعية غير المؤاتية للشروع في تجديد الحزب، فقد كان هناك قصور ذاتي لا يمكن التغاضي عنه. فلقد تخلفت قيادة الحزب عن استيعاب مغزى البريسترويكا. ففي اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في عام 1988 ، أي بعد ثلاث سنوات من الشروع بها، جرى التطرق إلى البريسترويكا بشكل عرضي. وفي اجتماع آذار 1989 توقفت اللجنة المركزية عندها دون أن تتفاعل مع جوهرها رغم انهيار عدد من الأنظمة "الاشتراكية". ولكن كل ما كان يحيط بالحزب يشير إلى عدم إمكانية الاستمرار على ذلك الوضع، وباتت دراسة وضعه بعمق وإجراء مراجعة

---

[2]- التقرير السياسي والتنظيمي للمؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في 1993 ص 72 - 75.

شاملة لأيديولوجيته وبرنامجه ونظامه الداخلي وخطابه السياسي وقيادته، أمر لا يقبل التأجيل ويتوقف عليه مصير الحزب اللاحق.

وتبعاً لذلك، وفي نشرة عممها المكتب السياسي في أيلول 1989، تمت دعوة منظمات الحزب والرفاق المعنيين إلى المساهمة مع قيادة الحزب في سعيها لإعادة صياغة الوثائق البرنامجية للحزب وتدقيق المفاهيم وتطوير استنتاجات الحزب وحصيلة تجربته النضالية. واتخذ هذا المسعى للتجديد، كما تشير وثائق المؤتمر الوطني الخامس، منحى أكثر ملموسية في آذار 1990، إذ طرحت اللجنة المركزية تقريرها "في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي"، للمناقشة في منظمات الحزب. ومما جاء في هذه الوثيقة ما يلي:

" وفي هذا الإطار شرع المكتب السياسي للحزب منذ دورته في أيلول 1989 بإعادة تقييم وضع الحزب وحياته الداخلية على أرضية إشاعة أوسع ديمقراطية فيها بما يرفع دور الشيوعيين في رسم سياسة الحزب وإبداعهم في تطبيقها، وقدرتهم على تقويمها وتصويبها، وتعديل مسارها، ومتابعة عمل قيادة الحزب وانتخابها، وحجب الثقة عنها عند الضرورة، وتجديدها باستمرار". وتذهب الوثيقة إلى أبعد من ذلك لتقول: "إن الواقع الذي آلت إليه الأوضاع في بلدان أوربا الشرقية "الاشتراكية" والأشواط التي قطعتها (البريسترويكا) لإعادة البناء في الاتحاد السوفييتي، على مختلف الصُّعد والميادين، جعلت من الضروري تجاوز العموميات، والانتقال إلى التحديات الملموسة لمفاهيم التجديد، خصوصا فيما يتعلق بتفاعل الحزب مع جوهرها واستنتاجاتها الجديدة، والأخذ بنظر الاعتبار تأثيراتها المباشرة على الوضع في العراق، ومحيطه العربي والإقليمي".

كما جاء في هذه الوثيقة أيضاً "إن إقرار حزبنا بالظروف الموضوعية التاريخية لعملية التجديد وطابعها الشمولي الخلاق، ينطوي على وعي المخاطر التي تحيطها وتلازمها، وتناقضاتها، والعوامل التي تتحكم بمجراها،

وتكبحها أو تغيّر وجهة جريانها، مما يستلزم التأكيد على قيم الاشتراكية ..." ([3]).

وتواصل هذا المسعى في اجتماع اللجنة المركزية في أيلول 1991 الذي اقر فيه مشروعا الوثيقة البرنامجية للحزب والنظام الداخلي. كما جرى التوقف عند موضوعة التجديد أكثر من مرة في عام 1992 ، وكان آخرها في النشرة الداخلية التي عممها المكتب السياسي في أعقاب اجتماع (ل.م) في تشرين الأول 1992. وتتوجت مساعي التجديد بعقد المؤتمر الوطني الخامس، مؤتمر الديمقراطية والتجديد، والذي سنتوقف عنده لاحقاً.

****

في إطار عملية التجديد، توقفت اللجنة المركزية في اجتماعها (آذار 1990) عند القضية الكردية، ولاحظت أن الحزب كان قد حدد موقفاً مبدئياً من القضية باعترافه بحق تقرير المصير للشعب الكردي، كما أقر بوحدة وطنه المجزأ. ومن هذا المنطلق كان الحزب قد صاغ شعار الحكم الذاتي لكردستان العراق في إطار جمهورية عراقية ديمقراطية. لكن الحكم الدكتاتوري عمد إلى تشويه هذا الشعار حين اضطر إلى التسليم به في السبعينات وما رافق ذلك من ممارسته الجائرة. لذلك أضاف الاجتماع إلى هذا الشعار صفة "الحقيقي"، ليصبح الشعار: "الحكم الذاتي الحقيقي". وعند دراسة دور منظمة الحزب في كردستان، دعا الاجتماع إلى تحقيق أقصى استقلالية لها في إطار الحزب الشيوعي العراقي، بما في ذلك وضع برنامجها ونظامها الداخلي وعقد مؤتمراتها وانتخاب لجنتها المركزية. بيد أن الاجتماع رفض إقامة حزب شيوعي كردستاني، باعتبار أن الحزب الشيوعي العراقي قد نشأ على أساس أممي، وسيظل هكذا.

---

[3]- في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي، آذار 1990. الوثيقة منشورة كاملة كملحق في كتاب سباهي الثالث والمقتبسات من الصفحة 306.

وفي أيلول 1991 وفي أعقاب انتفاضة آذار المجيدة، وبعد إعلان منطقة كردستان شمال خط العرض 36 منطقة ملاذ آمن من قبل مجلس الأمن الدولي، تدارست اللجنة المركزية، كما يشير إلى ذلك التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الخامس (1993)، مستجدات القضية الكردية عند صياغة مشروعي برنامج الحزب ونظامه الداخلي، وقررت تبني شعار تطوير الحكم الذاتي وصولا إلى الفدرالية. ودعا الاجتماع إلى تحويل منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي إلى الحزب الشيوعي الكردستاني(العراق)، تقوده لجنة مركزية منتخبة في مؤتمر المنظمة ويضع برنامجه ونظامه الداخلي ويرسم سياساته وخططه في الشؤون الكردستانية ويطبقها بشكل مستقل، انطلاقاً من الخصوصية القومية التي يتمتع بها إقليم كردستان العراق والتطورات التي طرأت عليه بالاستناد إلى المنطلقات العامة لوثائق الحزب الشيوعي العراقي.

وأعار الحزب، كما جاء في نفس التقرير، اهتماماً كبيراً للقوميات والأقليات الأخرى، مؤكداً على ضرورة تمتعهم بحقوقهم القومية والإدارية والثقافية. وفي هذا الصدد يؤكد الحزب على دعمه الدائم لنضال الآشوريين والكلدان الذين يجمعهم تراث وتاريخ وأرض ولغة مشتركة، ويتوجه إليهم لتوحيد نشاطهم المشترك لنيل حقوقهم القومية المشروعة وتعزيز دورهم في المسيرة النضالية للشعب العراقي. كما يؤكد على دعمه لنضال التركمان من أجل حقوقهم القومية.

في صيف 1992 شهدت منظمة الحزب في الإقليم، نشاطاً ملحوظاً لوضع القرارات التي توصلت إليها اللجنة المركزية للحزب قبل عام، ولانتخاب المندوبين إلى المؤتمر الوطني الخامس الذي تقرر عقده آنذاك. وقد استغلت مجموعة ذات أفق قومي ضيق، العمل من جانبها للهيمنة على كونفرس أربيل، وقد جاء في التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الوطني الخامس في هذا الصدد ما يلي: " انشغلت بعض منظمات الإقليم وخاصة أربيل في صراعات فكرية بعد قرار حزبنا بتحريك شعاره حول القضية الكردية وتحويل منظمة الإقليم إلى حزب شيوعي كردستاني. ولم تخلُ هذه الصراعات من دوافع ذاتية وتداخلات خارجية لتأجيجها نحو أهداف تخريبية لشق منظمة الإقليم وإضعاف دورها. ومما يؤسف له، أن قيادة الإقليم لم

تستطع إدارة الصراع بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز التوجهات الإيجابية وتطويق الاتجاهات الضارة وعزلها. وقد نتج عن ذلك مشاكل أثناء عقد كونفرنس أربيل وما تلاه من تداعيات أدت إلى خروج عدد من أعضاء المنظمة وتشكيلها تجمعات بمسميات عديدة رافعين راية العداء لمنظمة حزبنا في كردستان وسياسة الحزب تجاه القضية القومية الكردية. وتتحمل قيادة الحزب جزءاً من مسؤولية هذا الوضع لعدم متابعة منظمة الإقليم وتوجيهها لإدارة الصراع بشكل سليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لعدم تفاقم المشكلة" ([4]).

وأخيراً عقدت منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي مؤتمرها الثاني في أواخر حزيران 1993 وأقرت برنامج الحزب الشيوعي الكردستاني ــ العراق، والنظام الداخلي وانتخبت اللجنة المركزية للحزب. وبذلك انفتح الطريق واسعاً أمام استكمال التحضيرات لعقد المؤتمر الوطني الخامس وقد تم عقده في تشرين الثاني من نفس العام.

ما الجديد في المؤتمر الوطني الخامس ؟

أولاً : على الصعيد الأيديولوجي، لم تعد مرجعية الحزب الشيوعي العراقي وهويته الفكرية محصورة بالماركسية ـ اللينينية، فقد بات يسترشد كما تشير وثائق المؤتمر الخامس، ص (100) بالماركسية، مستفيداً من سائر التراث الإنساني الاشتراكي و مستلهماً كل ما هو تقدمي في حضارة شعوب وادي الرافدين والرصيد النضالي لتاريخ شعبنا العراقي...الخ. وحذفت اللينينية، التي لم تكن موجودة في حياة لينين والتي أتى بها ستالين محولاً إياها إلى عقيدة جامدة. وبذلك تحرر الحزب من بعض استنتاجاتها التي لم تزكها الحياة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، افترض لينين إمكانية تطوير الثورة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة (أو بزعامتها) إلى ثورة اشتراكية دون توقف، حارقاً بذلك مرحلة تاريخية. وطبقت فرضيته في روسيا، و تحوّلت فرضيته إلى "نظرية"، يُتهم من يزوغ عنها بالانحراف. وفشل تطبيقها في

---

[4]- راجع التقرير السياسي، مصدر سابق، ص 75 وما يليها.

الصين وفيتنام وكوريا، هذا فضلاً عن الجمهوريات السوفييتية الآسيوية وجنوب أوربا، لأن جميعها بلدان غير متطورة رأسمالياً.

لقد ظهر لاحقاً أن ما بُني في هذه البلدان لم تكن الاشتراكية الحقيقية التي حلم بها الاشتراكيون وتنبأ بها ماركس، لا من حيث إنتاجية العمل ووفرة الإنتاج ولا من حيث البناء السياسي والحضاري المتطور لتلك الأنظمة. والأنكى من ذلك أن هذه الأنظمة لم تكن قابلة للإصلاح، كأنظمة "اشتراكية"، فانهارت ما أن تم الشروع في إصلاحها. وظل ما تبقى من هذه الأنظمة يعيش حالة من الركود والتخلف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أو عاد إلى طريق التطور الرأسمالي، كما هو الحال بالنسبة لفيتنام والصين بصرف النظر عن التسمية التي يطلقها الرفاق الصينيون على طريق تطورهم، وهي "اشتراكية السوق". وفرض هذا الطريق بالضرورة تغييرات في البنية السياسية، ففسح المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني (2002) المجال لانضمام رجال الأعمال وممثلي الفئات الرأسمالية الجديدة إلى الحزب باعتبارهم من القوى المنتجة!
لقد تحدّث كارل ماركس عن الثورة الدائمة عندما نشبت الثورات في أواسط القرن التاسع عشر في وسط أوربا، وذلك في خطاب إلى "العصبة الشيوعية في نيسان 1850، ولكنه أخضع ذلك لتناسب القوى الاجتماعية، الذي لم يتغير تغيراً جذرياً في حينه وبالتالي لم تتمكن الثورة من الاستمرار، ولم يربط ماركس ذلك بتوفر أقلية نشطة قادرة على استلام السلطة بغض النظر عن نضوج الظروف.

ثانياً: على الصعيد الإستراتيجي. كانت "نظرية" تطوير الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية في صلب أيديولوجية الحزب الشيوعي العراقي. وعلى أساسها، وليس على أساس واقع العراق وظروفه الملموسة، وضع الحزب ستراتيجية تقضي بتطوير الثورة الوطنية الديمقراطية والتحول إلى الثورة الاشتراكية وذلك بإقامة "جمهورية ديمقراطية تلعب فيها الطبقة العاملة دوراً طليعياً وقيادياً". وأكد المؤتمر الوطني الرابع (1985) أيضاً على هذه الستراتيجية من حيث الجوهر.

لقد انتقد الراحل زكي خيري برنامج الحزب (الميثاق الوطني) في عهد الرفيق فهد والوثيقة البرنامجية التي صدرت عن الكونفرنس الثاني (1956) في عهد الرفيق سلام عادل، لعدم تبني الوثيقتين الشعار الإستراتيجي المذكور أعلاه ([5]). في حين يعترف الجميع بالإنجازات التي تحققت للحزب والوطن في عهدي الرفيقين فهد وسلام عادل بفضل البرنامجين المذكورين اللذين لم يحرقا المراحل ويمثلان تطبيقاً خلاقاً للماركسية على ظروف العراق.

لقد تحرر الحزب في مؤتمره الوطني الخامس من سياسة حرق المراحل، وحدد هدفه بإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي موحد. ولم يطرح قضية النظام الديمقراطي هذه المرة كنظام عابر أو مؤقت، وإنما كنظام مؤسساتي، متخلياً بذلك عن مختلف الصيغ الديمقراطية التي تبناها في بعض مراحل تاريخه والتي تضفي على الديمقراطية صفة الثورية أو الشعبية أو الموجهة. فقد جاء في برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر ما يلي: " سن قانون ديمقراطي لانتخاب مجلس تأسيسي للبلاد، يشرع دستوراً ديمقراطياً دائماً، يضمن فصل السلطات الثلاث واستقلالية القضاء، ويرسي الأسس القانونية لحياة ديمقراطية مستقرة وراسخة، وإجراء انتخابات ممثلي الشعب بحرية، وعلى أساس حق التصويت العام والمتساوي والمباشر لكل البالغين قانونياً، ذكوراً وإناثاً، وبالاقتراع السري. وانتخاب المجالس البلدية، وضمان إجراء انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني الكردستاني وعلى الأسس نفسها" ([6]). إن هذه الصيغة المتعلقة بالنظام الديمقراطي تختلف عن الصيغ السابقة في برامج الحزب، وهي متجددة ومهمة جداً.

---

[5]- زكي خيري وسعاد خيري، "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". ص118 وص 225 وما يليها.

[6]- وثائق المؤتمر الوطني الخامس، مصدر سابق، ص 102. خطوط التشديد غير موجودة في الأصل.

ثالثـاً : إطـلاق حريـة التفكيـر والقبـول بالتعدديـة الفكريـة. فعلـى هـذا الصـعيد توجـه الحـزب، كمـا جـاء فـي وثـائق المـؤتمر، نحـو فحـص المقـولات والمفـاهيم النظريـة انطلاقـاً مـن نبـذ الاستنسـاخ والنقـل الآلـي للتجـارب، واسـتلهام المـنهج الماركسـي لمعاينـة الواقـع الموضـوعي وتطوراتـه والواقـع الملمـوس لنضـال شـعبنا ومشـاكله وتقاليـده وتراثـه الثـوري، والاسـتفادة مـن التجربـة العالميـة. وجـاء فـي الوثـائق أيضـاً، "يمكـن القـول إننـا نفهـم مراحـل التطـور بطريقـة أكثـر وعيـاً بعيـداً عـن النزعـة الإراديويـة. فقـد أظهـرت التجربـة العالميـة أن عمليـة التطور الاجتماعي أعقد مما كان يجري تصورها".

وفـي الوقـت الـذي أكـد المـؤتمر علـى خيـار الحـزب الاشـتراكي، فإنـه اكتفـى بتحديـد المسـار العـام وتجنـب الخـوض فـي المسـائل غيـر الآنيـة، والتنبـؤات البعيـدة المـدى. فمثـل هـذه التنبـؤات بحاجـة ماسـة وجديـة لتنشـيط البحـث العلمـي لإغنائهـا عبـر الاسـتفادة مـن الطاقـات العلميـة لرفـاق الحـزب وأصـدقائه. كمـا يتطلـب ذلـك تعميـق الدراسـات حـول مـا يواجـه الحـزب مـن قضـايا، مـع القبـول بالتعدديـة فـي الآراء واحتـرام الاجتهـاد، وضـمان حريـة الاسـتنتاجات النظريـة وحرية الرأي التي هي مستلزمات أساسية لأي بحث علمي.

رابعـاً : الهويـة الطبقيـة. عنـد تحديـد الهويـة الطبقيـة للحـزب، تخلـى المـؤتمر عـن كونـه حـزب يمثـل الطبقـة العاملـة حصـراً، وأقـر بأنـه حـزب الطبقـة العاملـة والفلاحـين والمثقفـين وجميـع شـغيلة اليـد والفكـر. وتخلـى الحـزب عـن الإشـارة إلـى سـلطة الطبقـة العاملـة (دكتاتوريـة البروليتاريـة) والتحـالف بقيـادة الطبقـة العاملـة وحزبهـا الشـيوعي. ولتأكيـد هويـة الحـزب الوطنيـة، أشـار المـؤتمر إلـى أن الحـزب الشـيوعي العراقـي حـزب وطنـي مسـتقل، يضـع المصـالح العليـا للشـعب والـوطن فـوق أيـة مصـلحة أخـرى. وأكـد فـي فقـرة ضـافية علـى أمميـة الحزب.

خامسـاً : علـى الصـعيد السياسـي. سـعى الحـزب لتكـون وجهتـه العامـة متمثلـة بالتمسـك، أكثـر مـن أي وقـت مضـى، بالواقعيـة السياسـية وبالمرونـة فـي التعامـل مـع الأحـداث.... والسـعي لتجنـب الإراديـة والجملـة الثوريـة فـي صـياغة الشـعارات السياسـية وفـي رسـم المواقـف والتكتيكـات اليوميـة...الـخ. هـذا علـى صـعيد التجديـد، أمـا علـى صـعيد دمقرطـة الحـزب فـيمكن الإشـارة إلـى ما يلي:

1- : سعى الحزب أن يتضمن نظامه الداخلي أحكاماً عديدة تفرض سيادة الديمقراطية في كامل نشاطه. فقد اعتمد مبدأ الانتخابات والترشيح الفردي، واعتمد مبدأ التصويت السري والفرز العلني للأصوات. ونص النظام الداخلي أيضاً على قاعدة إجراء المشاورات والاستفتاءات عند المنعطفات، وقلّص صلاحيات المكتب السياسي لصالح الدور الذي تلعبه اللجنة المركزية (ل.م). وتحول السكرتير العام للحزب إلى سكرتير (ل.م)، وزيدت اجتماعات (ل.م) .

وأعطيت المنظمات الحزبية صلاحيات أوسع من ذي قبل، وقلص من التدرج الهرمي في التنظيم، وزيد من دور الكونفرنسات، وقلصت الفترة بين المؤتمرات.

وفي الوقت الذي أكد النظام الداخلي الجديد على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، فإنه أكد على حق الأقلية في مناقشة سياسة الحزب وشؤونه الداخلية والتعبير عن رأيها في القضايا الفكرية والسياسية والإعلان عنه في الصحافة الحزبية، على أن لا يعيق ذلك التزامها بتنفيذ هذه القرارات وبما لا يضر بسلامة الحزب.

2- : أقر المؤتمر في بداية أعماله ولأول مرة نظام إدارة الجلسات، وانتخب هيئة رئاسة غالبية أعضائها من خارج (ل.م). وأصبح ذلك تقليداً في جميع المؤتمرات والكونفرنسات الحزبية على صعيد المركز والمنظمات الحزبية على حد سواء. وعرض لأول مرة في تاريخ الحزب على المؤتمر تقرير مالي يحدد موارد الحزب المالية ومصادرها وأوجه صرفها، لدراسته وإقراره. وصادق المؤتمر على تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني ــ العراق، وعلى شكل علاقته بالحزب الشيوعي العراقي.

3- : جرى انتخاب اللجنة المركزية وفقاً للنظام الداخلي الجديد على أساس الترشيح الفردي. وقدم كل مرشح وبدون استثناء معلومات عن نفسه، وخضع للمساءلة والتقييم، سلباً أو إيجاباً، من قبل المندوبين. وكانت بعض ملاحظات وانتقادات المندوبين لبعض المرشحين شديدة ولكنها في إطار اللياقة والأدب. ولم يفز بعض المرشحين جراء الانتقادات التي وجهت لهم. وكانت نتيجة الانتخابات هي أن شكّل الرفاق الجدد ما يقارب نصف قوام

(ل.م) الجديدة. وقد امتنع ما يقارب نصف أعضاء اللجنة المركزية القديمة عن ترشيح أنفسهم، وغالبيتهم بدافع الرغبة في إفساح المجال أمام عملية التجديد.

****

وهناك حادث له مغزى معين حصل في المؤتمر لم يتطرق إليه من تحدث عن هذا المؤتمر أو كتب عنه، وهو أن شعار رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، لم يكن متضمناً ، في بدء المؤتمر، لا في الشعار الرئيسي للمؤتمر ولا كشعار مستقل يرفع في قاعة المؤتمر بأية صيغة من الصيغ مع أنه كان هناك عشرات الشعارات التي تزين القاعة. وما أن طرح التقرير السياسي للمناقشة، وكانت المادة الأولى في جدول العمل بعد المقدمات والإجراءات الأصولية، حتى فتح النقاش حول موضوع شعار المؤتمر. فطرح موضوع الحصار الاقتصادي، وتحمس لرفع الشعار بالأساس المندوبون من خارج الوطن. ويبدو الأمر وكأنه مفارقة أن يتحسس مندوبو الخارج معاناة الجماهير بشكل أفضل مما يتحسسه رفاق الداخل. وفي واقع الأمر أن القمع الوحشي للنظام الدكتاتوري وأخطاء الحزب في زمن التحالف مع البعث خلّف أثراً نفسياً سلبياً عميقاً لدى رفاق الداخل وفي الوسط الذي يتحركون فيه، وجعلهم يخشون من أي موقف أو شعار يلتقي مع النظام من قريب أو بعيد، بصرف النظر عن مدى صوابه. وأخيراً، صوت المؤتمر على تضمين الشعار الرئيسي للمؤتمر "رفع الحصار الاقتصادي". على أي حال، أن الحادث يعكس مدى ديمقراطية المؤتمر ويجير لصالحها.

****

ومن الجدير هنا الإشارة إلى مناقشة "مبدأ" المركزية الديمقراطية في بناء الحزب. فقد استأثر هذا "المبدأ" باهتمام المؤتمرين. وأكد المدافعون عن بقاء "المبدأ" في النظام الداخلي على أن كل منظمة أو مؤسسة ستظل بحاجة إلى مركز، وإلى قيادة تدير نشاط هذه المنظمة وتضبط حركتها وتوجهها بما يتفق والأهداف أو الأغراض التي تضعها المنظمة لنفسها. وقد أقرت الأغلبية بقاء "المبدأ" المذكور في النظام الداخلي. أما الذين كانوا يدعون إلى حذف "المركزية الديمقراطية" فقد كانوا يرومون إلى حذف

النص فقط والإبقاء على جميع الآليات التي تنظم ذلك والمنصوص عليها في النظام الداخلي وبدون استثناء، مستندين إلى أن هذا "المبدأ" الذي غلبت عليه المركزية، وشملت حتى إدارة الصراع الفكري في الحزب واستمر مفعوله عشرات السنين، قد خلق تقاليد وعادات بيروقراطية لديها قوة الاستمرارية. وفي الحقيقة إن مصطلح "المركزية الديمقراطية" بحد ذاته ليس هو مبدأ لا يجوز التخلي عنه، بل هو مجموعة آليات لإدارة شؤون الحزب، وهي مثبتة بالتفصيل في النظام الداخلي ولا حاجة للنص على المصطلح، وهذا ما فعله المؤتمر الوطني الثامن، حيث ألغى مصطلح "المركزية الديمقراطية"، وأبقى على الآليات، آخذاً برأي الأقلية في المؤتمر الخامس!

إن كل ما مر بنا عن المؤتمر من تجديد وديمقراطية، فرض، باستحقاق وجدارة، أن يُطلق على المؤتمر الوطني الخامس اسم "مؤتمر الديمقراطية والتجديد". فالأمر يتعدى كونه قد "أتيحت للمندوبين الأجواء التي تساعد على المكاشفة وحرية النقد". فالتسمية تعود بالأساس إلى مضمون الوثائق التي أقرها المؤتمر، وإلى الآليات الجديدة التي اتبعها في أعماله، وللنتائج التي تمخض عنها، بما في ذلك تجديد قيادة الحزب.

****

لم تكن عملية التجديد والدمقرطة في الحزب الشيوعي بالأمر اليسير. فقد واجهت العملية منذ البداية اتجاهين خاطئين : الأول، الذي كان السبب الرئيسي في تأخر التجديد في الحزب، وهو الاتجاه المحافظ المتسم بالجمود والانشداد للماضي. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه العدمي المتسم بالتحلل من أي نوع من أنواع الالتزامات الفكرية والسياسية. وكان الرأي العام الحزبي مع الاتجاه الذي تبلور في المؤتمر الخامس.

لقد كان من النتائج الايجابية البارزة للتجديد والديمقراطية هي انتظام عقد مؤتمرات الحزب وكونفرنساته. ففي عام 1995 انعقد الكونفرنس الرابع وفي عام 1997 انعقد المؤتمر الوطني السادس وأعقبه في عام 1999 الكونفرنس الخامس. وفي عام 2001 انعقد المؤتمر الوطني السابع. وجاء الكونفرنس السادس بعد الغزو وسقوط النظام الدكتاتوري. وقد انتظمت

اجتماعات اللجنة المركزية وتقاربت الفترات بينها مع اطلاع المنظمات على ما يدور في اجتماعاتها. وأصبح طرح مسودات الوثائق الحزبية المركزية على المنظمات للمناقشة، تقليدا راسخا في الحزب، هذا فضلا عن الاستفتاءات حول بعض المواقف السياسية. واعتمد في إقليم كردستان ومنظمات الخارج مبدأ انتخاب الهيئات القيادية ومسؤوليها ومندوبيها للمؤتمرات والكونفرنسات. كل ذلك ساعد على مشاركة القاعدة الحزبية في رسم سياسة الحزب وانتخاب قادته.

وتحسن خطاب الحزب السياسي وجرى العمل على تدقيقه والاعتماد أكثر فأكثر، كما تشير وثائق المؤتمر الوطني السادس في ص38 وما يليها، على الوقائع والحقائق الموضوعية في معالجة المهمات والحلول والتخلص من الأحكام الجاهزة واعتماد المحاججة والمنطق العلميين في التعامل مع المشاكل ومع وجهات النظر المختلفة والمخالفة. ولتنشيط الصراع الفكري وتحسين أدواته جرى إيلاء اهتمام جدي للرأي الأخر وإفساح المجال لطرحه على مجموع الحزب، سواء في صحافته العامة أو في النشر الداخلي. هذا فضلاً عن تحفيز دائرة واسعة من الكوادر على إبداء آرائهم في سياسة الحزب.

إلا أنه رغم ما تحقق من نجاحات، كما تشير الوثيقة المذكورة في نفس الصفحات، فليس من الصحيح تجاهل واقع أن الحزب لم يتخلص بعد من جميع الشوائب والعيوب في هذا المجال. وإن هذه العملية تتطلب وعياً عالياً ودأباً متواصلاً . وتؤكد الوثيقة على أن عملية التجديد وترسيخ الديمقراطية هي عملية عسيرة ومعقدة، بسبب بعض المفاهيم النظرية المشوهة، وقوة العادة وما تركته التقاليد والممارسات السابقة من آثار يصعب تجاوزها بسهولة وبفترة زمنية قصيرة. هذا إلى جانب التأثير السلبي للظروف الموضوعية في بلادنا ومستوى الوعي الديمقراطي في المجتمع العراقي، وعموم الأجواء المحيطة بعمل الحزب، المتمثلة بنظام القمع والإرهاب، ومستوى التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي الحقيقة أن نظام القمع والإرهاب الدكتاتوري أضفى على الحياة السياسية الركود وحد من إمكانيات الحزب في التجديد مما حدا بسكرتير اللجنة المركزية الرفيق حميد مجيد موسى أن يعلن في كلمة افتتاح المؤتمر

الوطني السابع للحزب (2001) ما يلي: " نعم، إن جديدنا، هو القديم ذاته في الظروف الجديدة، الظروف التي تتصاعد فيها من مختلف أنحاء الدنيا، وهي تدخل القرن الحادي والعشرين، دعوات الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. في حين يبقى شعبنا يعيش تحت نير أعتى الدكتاتوريات في العالم اليوم وأكثرها استهتاراً بالإنسان وحقوقه. إنها الظروف التي تجعل من الدكتاتورية عندنا أبشع وجه وأشد وطأة، بل وأكثر عاراً على البشرية جمعاء"

لقد جاء الغزو وسقوط النظام الدكتاتوري وقرار مجلس الأمن المرقم 1483 الذي شرع الاحتلال، وإقامة مجلس الحكم بإشراف الحاكم الأمريكي بول بريمر ليضع الحزب ليس أمام ظروف جديدة كل الجدة، بل وأمام ثوابت كان من المستحيل تجاوزها إلى الأمس القريب. ولكن لم يعد بالإمكان الركون إلى هذه الثوابت والأخذ بها في الواقع الجديد المعقد والشائك، إذا ما أراد الحزب وضع مصلحة الوطن والشعب العراقي فوق أي اعتبار آخر. وكان على الحزب أن يلامس الواقع ويحلله تحليلاً على أساس المنهج الديالكتيكي المادي وليس على أساس "المسلمات" التي لا علاقة لها بالواقع. هذا المنهج الذي يتطلب، ضمن ما يتطلب، التحليل الملموس للواقع وليس الأخذ بـ"المسلمات" والمفاهيم الجاهزة عند تناول أية ظاهرة سياسية واجتماعية. ولم يكن الأمر هيناً على الحزب وهو الذي عارض، وهو على حق، الحرب بقوة لأسباب مبدأيه ــ أخلاقية، وكان خطابه متطابقاً مع خطاب اليسار العالمي المتشنج تجاه أمريكا. ورغم ذلك لم يتمسك الحزب بـ"المسلمات" والنظرة التبسيطية للواقع، بل اختار دعم العملية السياسية التي تستهدف استعادة سيادة العراق واستقلاله وإقامة النظام الديمقراطي الفدرالي الموحد الآمن والمستقر، بالتعاون مع ذات القوى التي كان الحزب قد تحالف معها، بهذا الشكل أو ذاك، في الكفاح من أجل الإطاحة بالنظام الدكتاتوري. وكان التجديد في أيديولوجية الحزب وهويته في مؤتمره الخامس في صلب هذا الموقف السليم وتداعياته. وهذا الموقف السليم هو من أبرز النتائج السياسية للمؤتمر الخامس "مؤتمر الديمقراطية والتجديد".

أواخر آب 2008

المصادر

1. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثالث.

2. وثائق الحزب في مؤتمراته الأربعة الأخيرة.

3. جاسم الحلوائي، "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي.

تجربة الحزب الشيوعي العراقي في مجال التحالفات السياسية ودروسها (1934-2014)

جاسم الحلوائي

إن التحالف السياسي هو اتفاق بين أحزاب أو مجموعات أو شخصيات سياسية مستقلة على برنامج سياسي ويمكن أن يكون اقتصادي واجتماعي أيضاً، أو الاتفاق على قضية سياسية محددة. وعادة ما يكون الاتفاق بين قوى متقاربة سياسياً وذات مصلحة مشتركة في الاتفاق. إن الاتفاق على برنامج سياسي لابد وأن يستهدف تغييراً، جزئياً أو كلياً، في طبيعة السلطة، أو تغييراً ملموساً في توازن القوى يخدم الهدف المذكور ويوفر إمكانية تحقيق البرنامج المتفق عليه. ويفرض التحالف التزام المشتركين بالاتفاق وبما يتخذه من قرارات، ومن حق أطرافه الاحتفاظ باستقلالها السياسي والفكري والتنظيمي. ومن ضمانات نجاح أي تحالف سياسي هو امتداده إلى القواعد الشعبية للأحزاب والقوى المتحالفة ورفضه تدخل الدول والقوى السياسية الخارجية في شؤونه الداخلية.

إن التحالفات السياسية تفرضها الظروف الموضوعية، حيث أن هناك طبقات وفئات اجتماعية مختلفة المصالح في المجتمع، وعادة ما يجمع بعضها في هذه المرحلة أو تلك من تطور المجتمع أهداف مشتركة وأن تحالفها يعزز موقعها في الصراع من أجل تحقيق أهدافها. فالعمل ضمن مجموعة هو أقوى من العمل على انفراد. فالفرد في المجموعة هو أقوى من أن يعمل لوحده، بشكل عام. وما ينطبق على الفرد ينطبق على الأحزاب والقوى السياسية أيضاً. والتحالف فضلاً عن كونه يجمع وينسق بين القوى المتحالفة ويركز على هدف معين تحدده قيادة التحالف، فهو يشجع فئات من خارج التحالف كي تعمل على تحقيق ذلك الهدف أيضاً.

وتبعاً لذلك فان التحالفات السياسية، كنهج سياسي، قضية ثابتة في سياسة الحزب الشيوعي العراقي ونجدها في كل برامجه، ويكافح من أجل تحقيقها، ولكن ليس بأي ثمن كان.

وقبل الولوج في تجربة الحزب الشيوعي العراقي في هذا الميدان بودي إلقاء نظرة تاريخية سريعة على مكانة هذه القضية في سياسات الحركة الشيوعية العالمية تجاه البلدان المستعمرة والتابعة، فالحزب الشيوعي العراقي جزء من هذه الحركة وكان عضواً في الأممية الشيوعية (الكومنتيرن) التي انحلت في عام 1943.

كانت سياسة الأممية الشيوعية (الكومنتيرن)، التي تأسست في عام 1919، تجاه البلدان المستعمرة والتابعة في مؤتمراتها العالمية الأولى تقوم على أساس دعم الحركات الوطنية التي كانت تخوض النضال ضد الامبريالية وعلى الدعوة إلى تشكيل جبهات متحدة معادية للامبريالية. ولكن في مؤتمرها العالمي السادس في موسكو في صيف العام 1928، تخلى الكومنتيرن عن سياسة "الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية"، وتبنّى سياسة "طبقة ضد طبقة"، التي انطوت على موقف انعزالي من البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة. وطرح المؤتمر أمام الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان مهمات "يسارية"، مثل مهمة " إنجاز الثورة الزراعية" و" إقامة حكومة العمال والفلاحين"، كخطوة على طريق "ديكتاتورية البروليتاريا ."

وقد انعكس هذا التوجه اليساري الانعزالي على سياسة الحزب الشيوعي العراقي، وهو في بداية تأسيسه، فدعت جريدة الحزب "كفاح الشعب"، في عددها الثالث الصادر في آب 1935، إلى النضال من أجل "تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين ومن أجل إطلاق الثورة الاجتماعية،بلا تأخير، في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة ([7])

[7] ـ حنا بطاطو، تاريخ الشيوعيين والحزب الشيوعي في العراق، ترجمة عفيف الرزاز، الجزء الثاني ص 90.

ومن الجدير بالإشارة أن هذه الدعوات اليسارية الانعزالية صدرت في الوقت الذي تخلى الكومنتيرن، في مؤتمره السابع المنعقد في تموز 1935، عن سياسة مؤتمره السادس المتمثلة بشعار "طبقة ضد طبقة"، وتبنى شعار الجبهات الشعبية ضد الفاشية والحرب والجبهات الوطنية في المستعمرات. وتخلى الحزب الشيوعي العراقي عن تلك السياسة الانعزالية في حينه أيضاً.

وظلت الحركة الشيوعية العالمية بعد حل الكومنتيرن تدعو إلى الجبهات الوطنية والوطنية الديمقراطية من على منابرها ومؤتمراتها العالمية لبلدان "العالم الثالث".

لم تطرح أسلاف الأممية الثالثة (الأممية الشيوعية)، الأممية الأولى والثانية قضية التحالفات السياسية لا في البيان الشيوعي ولا في وثائقها الأخرى. لقد طرح كارل ماركس قضية تحالف العمال الطبقي مع الفلاحين بعد تجارب الثورات في وسط أوربا في عام 1848 وتجربة كومونة باريس في عام 1871، وشبّه الفلاحين بالجوقة التي بدونها يتحول غناء الطبقة العاملة المنفرد في جميع البلدان الفلاحية إلى غناء طير التّم (غناء الاحتضار). وطبّق البلاشفة بقيادة لينين مقولة ماركس في روسيا وطوّروها بما يتناسب وظروف عصرهم وبلدهم، وتحولت مقولة تحالف العمال والفلاحين إلى قضية مبدأيه في سياسة الأحزاب الشيوعية في البلدان الفلاحية. ولهذا التحالف مستلزمات، تختلف كثيراً أو قليلاً من بلد لآخر ومن مرحلة لأخرى وأعتقد بأنها تحتفظ بحيويتها، من حيث المبدأ، لحد الآن، بالنسبة للأحزاب الشيوعية في البلدان النامية. وهذه المستلزمات وباختصار: 1- امتلاك الحزب برنامج زراعي يعبر عن حاجات المرحلة التاريخية. 2- موقف صحيح من مختلف مراتب الفلاحين. 3- وجود تنظيمات حزبية في أوساط الفلاحين. 4- دعم المنظمات الديمقراطية والتعاونية في الريف. 5- قيادة النضالات المطلبية للفلاحين.([8])

[8] - لكاتب هذه السطور مقالان حول هذا الموضوع منشوران في الثقافة الجديدة، الأول في أيلول 1974 تحت عنوان "حول أهمية وإمكانية تحقيق تحالف العمال والفلاحين في بعض البلدان النامية"، والثاني في تشرين

الجبهة الوطنية الموحدة: طريقنا وواجبنا التاريخي

بعد إعادة تأسيس الحزب بقيادة الرفيق فهد وبالارتباط مع محاولة الحزب للحصول على إجازة العمل لحزب قانوني كواجهة له في عام 1942، شرع الحزب بالدعوة إلى الجبهة الوطنية الموحدة. وكشف نشاطه في هذا الميدان حين شرعت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني بكتابة الرسائل والمذكرات واقتراح المشاريع للأحزاب الوطنية الديمقراطية. وقد أنيطت مهمة العلاقات الوطنية بالرفيق صارم (حسين محمد الشبيبي) الذي كتب أول دراسة عراقية شاملة حول الجبهة تحت عنوان: " الجبهة الوطنية الموحدة: طريقنا وواجبنا التاريخي" وقد تحولت الدراسة إلى كراس قدم له الرفيق فهد. إن العنوان يشير بوضوح إلى أن الدعوة للجبهة لم تكن تكتيكا طارئا بالنسبة للحزب بل نهجاً سياسياً ثابتاً تمليه ظروف موضوعية تاريخية. مع ذلك ظلت القوى الديمقراطية تتجاهل دعوات الحزب وتطالب بتوحيد الأحزاب في حزب واحد، مما اضطر الشبيبي إلى التوقف طويلاً لمعالجة هذه القضية، بمنهج علمي رصين على غرار معالجاته للقضايا الأخرى، ومما جاء فيها:

"...أما الآن فقد دخل العراق في مرحلة تبلورت فيها المصالح الطبقية وخبرت الجماهير الشعبية خلال نضالها مواقف الطبقات المتملكة، فالأمر يختلف فهذه الطبقات المتملكة ومنها البرجوازية الحرة تناضل "متى ما وجدت الظروف الملائمة للنضال"، أي متى ما اقتضت ذلك مصالحها، وتترك النضال وتصفي منظماتها متى ما تهددت مصالحها وهي لا تكتفي بترك النضال وحدها بل تصر على العناصر الواعية وعلى الجماهير الشعبية بوجوب ترك النضال إلى حين تنهض البرجوازية مرة أخرى، أي إلى حين ترى الطبقات المتملكة أن النضال في مصلحتها وقد دلتنا على هذه الحقيقة مواقف هذه الطبقات في النضال الوطني عندنا. إنها بعد أن حصلت على

الثاني 1977 العدد11 تحت عنوان "تحالف العمال والفلاحين في ضوء تجربة ثورة أكتوبر".

المعاهدة العراقية الانكليزية عزلت أحزابها وحرمت على الغير تأليف الأحزاب والنقابات بحجة أن الوقت لم يحن بعد لتأليف الأحزاب، فحزب واحد لجميع الديمقراطيين (بزعامة البرجوازية الحرة والمثقفين المرتبطين بها) من السهل أن يقضى عليه متى وجدت قيادته أن المصلحة - مصلحتها- تقتضي بحله كما حلت من قبل الأحزاب الوطنية ومن ضمنها جمعية الإصلاح الشعبي". ([9])

لجنة التعاون الوطني

كانت معاهدة 1930 الاسترقاقية المبرمة بين حكومتي بريطانيا والعراق مرفوضة من قبل القوى الوطنية العراقية وتكافح من أجل إلغائها. أما الفئة الحاكمة العراقية فكانت تسعى إلى تعديلها. في تشرين الثاني 1947 خرجت "القاعدة"، جريدة الحزب الشيوعي العراقي المركزية، على الرأي العام بمقالة اتهمت فيها حكومة صالح جبر بإجراء مفاوضات سرية مع بريطانيا لإعادة النظر بالمعاهدة، وأردفت ذلك بمطالبتها بإسقاط حكومة صالح جبر. وكانت الأجواء قبل التاريخ المذكور مشحونة بتصريحات وتسريبات تشير إلى عزم الحكومة على تعديل المعاهدة. واستعداداً لمواجهة الأوضاع المقبلة، أفلح الحزب في تجميع القوى اليسارية في إطار (لجنة التعاون الوطني) في تشرين الأول 1947، وضمت اللجنة ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب، حزب رزگاري كرد والجناح اليساري من الحزب الوطني الديمقراطي، واختير كامل قزانجي لرئاسة اللجنة. وقد أشاد الرفيق فهد في رسالة من سجنه في الكوت بتأليف اللجنة المذكورة وأوصى الرفاق بقيادتها وتوسيع نشاطها والحذر من تدخل الآخرين في شؤون منظمات الحزب.([10])

لقد لعبت اللجنة المذكورة دوراً واضحاً في وثبة كانون المجيدة عام 1948 في بغداد وخاصة في أوساط الطلبة حيث شكلت لها لجنة في هذا الميدان،

---

[9] - كتابات الرفيق حسين محمد الشبيبي، بغداد، ص 125

[10] - انظر عزيز سباهي "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الأول ص 331.

ولم تنخدع بمناورات الوصي التي أدت إلى انسحاب الأحزاب الوطنية المؤقت من الوثبة وهي في ذروتها. وقد انفرط عقد (لجنة التعاون الوطني) بعد انتصار الوثبة بإسقاط حكومة صالح جبر ومعاهدة پورتسموث.

لجنة الارتباط

أسهم الحزب الشيوعي مع الأحزاب الوطنية الأخرى في الدعوة إلى الإضرابين السياسيين اللذين حصل الأول في 14 تشرين الأول 1951، تأييدا لنضال الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني. والثاني في 19 شباط 1952 احتجاجا على اتفاقية النفط (المناصفة) الذي عقدتها الحكومة العراقية مع شركات النفط الأجنبية. وقد شمل الإضراب الأخير عدداً من المدن ورافقته تظاهرات واصطدامات عنيفة مع الشرطة. وكان للتعاون بين القوى السياسية الوطنية خلال الإضراب الأخير خصوصاً أثره في تكوين لجنة الارتباط بين الأحزاب الوطنية في 17 تشرين الثاني 1952، التي شارك فيها الحزب الشيوعي من خلال حركة أنصار السلام، دون ذكر اسمها صراحة، وكان يمثلها عامر عبد الله وعبد الوهاب محمود، إلى جانب حزب الجبهة الشعبية الموحدة والوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال. لقد لعب طلبة القوى المذكورة دوراً فعالاً في إطلاق شرارة انتفاضة تشرين الثاني 1952 التي انطلقت من كليات الطلبة في بغداد. واختفى دورها ميدانياً بعد تطور الانتفاضة وهيمنة الحزب الشيوعي على قيادتها وانفراده بقراراتها، وانحلت بانتهاء الانتفاضة.

جبهة وطنية للانتخابات البرلمانية في العام 1954

بعد اعتقال بهاء الدين نوري في نيسان 1953، تولى الرفيق كريم أحمد سكرتارية اللجنة المركزية. وبعد فترة وجيزة ضُمّ الرفيق حسين أحمد الرضي (سلام عادل) إليها. وقد لعب الاثنان دوراً أساسيا في محاولة التخلص من النهج اليساري الانعزالي، وانعكست تلك المحاولة في الوثيقة التي صدرت عن اجتماع اللجنة المركزية في كانون الثاني 1954، والموسومة (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب). كما انعكست في السلوك العملي للحزب بصورة أصح، فقد دخل الحزب مع قادة حزب الاستقلال في جبهة، كما سنرى، بعد أن هاجمهم بشدة في الوثيقة المذكورة.

فعندما أعلنت حكومة أرشد العمري في أيار 1954، عن إجراء انتخابات برلمانية في 9 حزيران، سعى الحزب (وكان سلام عادل مسؤولاً عن لجنة العلاقات الوطنية بالإضافة إلى قيادته للجنة بغداد) إلى تشكيل جبهة وطنية. وبتضافر جهود الحزب وجهود الأحزاب الوطنية الأخرى أعلن في 12 أيار 1954 عن تأليف جبهة وطنية للانتخابات. ونشر ميثاقها ذي الطابع الوطني الديمقراطي في اليوم التالي، موقعاً من قبل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وكذلك من ممثلي العمال والفلاحين والمحامين والطلاب والأطباء والشباب، الذين كانوا يمثلون في حقيقة الأمر الحزب الشيوعي العراقي.

تضمن الميثاق العديد من المطالب وكان في مقدمتها المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية في مختلف جوانبها، وحرية الانتخابات. ودعا إلى إلغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع الأحلاف العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي- الباكستاني، ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية. ودعا إلى التضامن العربي في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ودعم القضية الفلسطينية وربط الحل النهائي لمشكلة فلسطين بالقضاء على الاستعمار والصهيونية، كما دعا إلى اتخاذ العراق موقفاً مؤيداً في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. وطالب بتحقيق العدل الاجتماعي، وإنهاء دور الإقطاع، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة كمشكلة البطالة وغلاء المعيشة، ورفع المستوى المعيشي للشعب بوجه عام، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها وإزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان.

نشط الحزب الشيوعي في الحملة الانتخابية من خلال بياناته ومساهماته في الاجتماعات الانتخابية ونشطت كذلك أحزاب الجبهة الأخرى. لقد أثار النشاط المذكور فزع الحكومة، فلم تواصل دور المحايد المزعوم فزيفت وزوّرت الانتخابات، خاصة خارج المدن الكبيرة. ويذكر كامل الجادرجي في مذكراته بأنه في بعض "المناطق خارج المدن، الريف، أجرت السلطات عملية الانتخاب في الليل، ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق

الاقتراع، فقد كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف الأصوات".([11]) ورغم التزوير فقد فازت الجبهة بـ 11 مقعداً في البرلمان، فلم تتحمل الفئة الحاكمة والمستبد نوري السعيد هذه النتيجة وبادر إلى حل البرلمان بعد جلسته الأولى.

نهج واقعي في التحالفات السياسية

استهدفت اللجنة المركزية بقيادة الرفيق سلام عادل في بيانها السياسي العام الصادر عن اجتماع تموز 1955 تحت عنوان (في سبيل الحريات الديمقراطية وفي سبيل المصالح الحيوية لجماهير الشعب)، ضمن ما استهدفته، إقناع القوى السياسية الوطنية بضرورة العمل الموحد. وقد واصل الحزب هذا النهج، وذلك بمعالجة شروط تلك القوى وملاحظاتها وتحفظاتها، التي وردت في مذكرة للجادرجي والتي قدمت للحزب في نهاية نيسان 1955، ساعيا بقوة إلى تبديد شكوكها حول صدق دعوته للتحالف والجبهة، تلك الشكوك التي تراكمت بشكل خاص في فترة انحراف الحزب نحو التطرف اليساري، وذلك في بياناته ووثائقه وسلوكه اللاحق. ومن المفيد اطلاع القارئ الكريم على تلك الشروط قبل تناول معالجات الحزب لها.

جاء الإفصاح عن تلك الشروط في مذكرة الجادرجي للحزب التي وردت في الصفحة 660 وما يليها من مذكراته. ومن المفيد إطلاع القارئ على ملخصها، كما عرضها وعلق عليها الباحث حنا بطاطو في كتابه الثالث ص68.

يشير بطاطو إلى ما جاء في ملاحظات الجادرجي وهي: "مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية... وستحارب بشراسة على هذا الأساس، إذا ما توحدت هذه العناصر فيما بينها فقط". لذلك، فإن عليهم أيضا أن يتحدوا مع "عناصر وطنية مستقلة وعناصر أخرى". وأضاف الجادرجي كذلك أنه لن تكون هنالك أية فرصة للنجاح أمام جبهة إذا لم تتخل "بعض عناصر اليسار" عن فكرة تروّس الآخرين"، أو إذا لم تسر بثبات و بـ "إيمان صادق" في طريق"غير استفزازي". وكان يجب توفير ضمانات فعالة لتهدئة مخاوف شركاء المستقبل من

---

[11] - مذكرات كامل الجادرجي ص 637.

استخدامهم أو الزج بهم "في حالات أو معارك لم يتصوروها أو لم يوافقوا عليها مسبقا"، كما أنه لا يمكن السماح لسياسة "مواجهة الآخرين بالأمر الواقع مهما كانت الظروف". ويجب تجنب تلفيق التهم أو الاتهام بلا تمييز بسوء التصرف عند اختلاف الآراء مهما كان الثمن. ويجب أن يتأكد كل طرف في الجبهة أن لا ينظر اليه كمشارك "عرضي" في الحركة، بل جزء أساسي منها و"لزمن غير محدود": وبكلمات أوضح، يجب عدم استحضار مسألة "المرحلة التاريخية"، التي يكررها البعض بمناسبة وبلا مناسبة على الإطلاق". وأخيراً، يجب بذل كل الجهود بهدف إزالة الانطباع الخاطئ السائد بأن اليساريين أو التقدميين لم يبالوا بالقومية العربية. وما يجب إيضاحه للجميع هو أن اليساريين أو التقدميين لم يقدموا للآخرين أية تنازلات تتعلق بأصالة مشاعرهم نحو الأمة، لأنهم كانوا قوميين من دون أن يكونوا متعصبين (أوشوفينيين). ورأى الجادرجي أن إيضاح هذه النقطة يُسهل جلب من يسمون أنفسهم قوميين، والذين لا رغبة لأحد بتجاهلهم، إلى الحركة.

ويستكثر بطاطو ذاته، قبل الشيوعيين، بعض من تلك الشروط فيعلق عليها بالقول: "واضح أن الجادرجي طلب الكثير، وطلب ما يقرب المستحيل، على الأقل في إحدى النقاط، وهي الطلاق الفعلي ـ وليس الاسمي ـ للتحالف مع أية "حدود زمنية". وفي الواقع أن التحالفات، أية تحالفات، والتي يدخلها الشيوعيون والتي لا يدخلونها، تكون دوماً انتقالية بجوهرها، من حيث أن الأوضاع تفرضها وأن طبيعة الأشياء نفسها تتغير وليست ثابتة.

ولكن لم يشر بطاطو إلى مسألة مهمة وردت في مذكرة الجادرجي وهذا نصها: "العناصر اليسارية التي يمكن اعتبارها نواة الحركة، هي بحاجة إلى مرجع يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم". لم يسم الجادرجي المرجع، تواضعاً أو دبلوماسية، ولكن المقصود معروف، فقد كان الجادرجي عميد المعارضة المعترف به في أوساط المعارضة والفئة الحاكمة على حد سواء.

كانت شروط القوى الوطنية ومخاوفها التي وردت في مذكرة الجادرجي قد لقيت التفهم من قبل القيادة الجديدة للحزب. ويمكن تلمس الروح الإيجابية والمرونة التي صار الحزب يخاطب بها القوى الوطنية في الدعوة المخلصة التي تنهي بها اللجنة المركزيه بيانها المؤرخ في تشرين الثاني 1955. وقد جاء فيه: "إن اللجنة المركزية لحزبنا ترى أن التعارف والتقارب والاتفاق والتعاون بين القوى الوطنية هو أمر ممكن وضروري، وهو الطريق الوحيد لإحراز النصر...ومن جانبنا فإننا نرى

من المفيد تماماً، ومن الممكن أيضا، إجراء اتفاقات حتى مع الذين لا يعارضون سوى وجه معين، من دون غيره، من وجوه السياسة السعيدية... وليس لدينا أقل ميل لفرض مناهجنا السياسية على الآخرين...إن إعادة النظر وتقليب صفحات الماضي ينبغي أن لا يكون معرقلا لوحدة النضال... إن طبيعة النضال الصادق الحازم ضد حكومة نوري السعيد تستلزم سيادة الروح الإيجابية العملية في علاقات القوى الوطنية... ومن وحدة عمل جميع هذه القوى، ومن الروح المتأهبة المقدامة لأوسع جماهير الشعب يجب أن نستمد الثقة بالنجاح". ([12])

محاولة تشكيل قيادة موحدة لانتفاضة تشرين 1956

عندما حصل العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 تشرين الثاني 1956، تأججت المشاعر الوطنية والقومية لدى الشعب العراقي، ولكن الحكم الرجعي واصل مواقفه المنافية لأبسط مستلزمات التضامن القومي. فقطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا ولم يقطعها مع بريطانيا المعتدية، فزاد هذا الموقف من تأزم الأوضاع، فاجتمعت الأحزاب الوطنية والقومية، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من الديمقراطيين المستقلين، لدراسة الموقف، فقررت تشكيل قيادة موحدة لقيادة النشاطات الاحتجاجية ضد العدوان وضد الحكم الرجعي. إلا أن تلك القيادة قد تم اعتقالها في مساء يوم تأليفها. وفي إطار النشاط الطلابي تكونت لجنة طلابية عليا للتضامن مع الشعب المصري. وقد أشرفت هذه اللجنة على تعبئة الطلبة وقيادة مظاهراتهم. ([13])

يشير المكتب السياسي في تقريره الصادر في الأول من أيار 1957، المعنون "انتفاضة 1956 ومهامنا في الظرف الراهن"، إلى "انعدام الخطة الموحدة الواضحة

---

[12] - جريدة "القاعدة" العدد 10، السنة 13، أواسط تشرين الثاني 1955. أنظر عزيز سباهي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 167،178.

[13] - راجع سباهي، مصدر سابق، ص301 وما يليها.

في تحريك الجماهير خلال الانتفاضة. وأرجع الحزب ذلك إلى مواقف بعض الأحزاب الوطنية، التي أدركت ضرورة العمل الموحد والخطة المشتركة، إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة. مع ذلك أكد التقرير على أن الحاجة قائمة وملحة للجبهة الوطنية. وسيسعى الحزب، كما جاء في التقرير، بكل ما يملك من جهد لتحقيقها.

تحقيق الجبهة الوطنية الموحدة

أكدت انتفاضة تشرين لعام 1956 أن لا مناص من العمل الجبهوي، وبات تعاون الأحزاب الوطنية مع الحزب الشيوعي العراقي بات أمراً لا يمكن تجاهله لشعبية هذا الحزب والهيبة التي اكتسبها بفضل نضاله. والأهم من ذلك أن قواعد الأحزاب الوطنية اطمأنت إلى التعاون مع الشيوعيين من خلال نضالاتهم اليومية. ولم تأت هذه القناعة اعتباطاً، وإنما نتيجة لأن الحزب قد أكد منذ قرارات اللجنة المركزية في عام 1955، والكونفرنس الثاني في عام 1956 وبعدها، على تجنب كل ما يسيء إلى سمعته من سلوك متياسر وانعزالي، وأن يعمل بحرص على تطوير أشكال التعاون مع القوى الوطنية الأخرى لما فيه مصلحة الشعب والبلاد.

ويذكر محمد حديد في حوار له مع مجلة "الثقافة الجديدة" العدد الرابع تموز عام 1969 ما يلي: "كانت اللقاءات تجري بين هذا الحزب أو ذاك، ثم استدعت بعض المواقف أن تجري مداولات بين هذه الأحزاب جميعا إلى أن تطور الأمر إلى تأليف جبهة وطنية فعلاً باتفاق الأحزاب الأربعة على منهج مشترك وتكوين لجنة عليا في شباط 1957 وأطلق عليها اسم (جبهة الاتحاد الوطني)". وفي 9 آذار 1957 صدر البيان الأول عن اللجنة العليا، وكان قد وضعه إبراهيم كبة. وقد تضمن البيان خمسة أهداف هي: 1- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي. 2- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة. 3- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي. 4- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية. 5- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية. ويشير محمد حديد في كتابه، "مذكراتي... الصراع من أجل الديمقراطية في العراق" الصادر عام 2006، إلى أن المبادر إلى طرح فكرة الجبهة هو الحزب الشيوعي العراقي ممثلا بسكرتير لجنته المركزية الشهيد سلام عادل (حسين أحمد الرضي)، وأن محمد حديد

اتفق معه على مفاتحة حزب الاستقلال بموضوع إقامة الجبهة، على أن يتولى سلام عادل مفاتحة حزب البعث العربي الاشتراكي.

لم تضم الجبهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لذلك قام الحزب الشيوعي العراقي بعقد اتفاق ثنائي معه يتضمن أهداف جبهة الاتحاد الوطني ذاتها. وظل موضوع أسباب استبعاد الكردستاني محل أخذ ورد بين من كتبوا عن الموضوع. وظهرت أخيراً شهادة ذات وزن ثقيل تضع النقاط على الحروف. يقول محمد حديد في صفحة 295 من كتابه، الذي سبق وأن أشرنا اليه، بهذا الصدد ما يلي: "اتصلت في اليوم التالي (من لقائه بسلام عادل) بالسيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال...وأخبرته عن موضوع لقائي بسلام عادل، فأبدى محمد مهدي اقتناعاً بالفكرة (فكرة إقامة جبهة وطنية)، من حيث المبدأ، إلا أنه أخبرني أنه يريد العودة إلى جماعته ليتداول في الأمر. وفي ما يتعلق بالأكراد أخبرني محمد مهدي كبة أنه من حيث المبدأ ضد الفكرة، لأنهم في حزب الاستقلال، لا يحبذون توجه الأكراد في مغالاتهم بالقومية الكردية إلى حد الانفصال عن الكيان العراقي، الذي يعمل بدوره على الانضمام إلى كيان عربي أكبر". خط التشديد غير موجود في الأصل.

وكان لإعلان قيام الجبهة وميثاقها صدى ايجابي واسع بين صفوف الشعب، ورفع معنويات المناضلين. وكانت الجبهة القاعدة السياسية التي لا غنى عنها لانتصار ثورة 14 تموز المجيدة. لقد بذل الحزب الشيوعي العراقي جهوده لجمع شمل الجبهة بعد الثورة ولكن جهوده لم تفض إلى نتيجة، فقد تبدلت الظروف وتغيرت مواقف الأحزاب ومصالحها وأهدافها الملحة وأساليب تحقيق تلك الأهداف وبات الحديث عن هذه القضية كالطرق على حديد بارد.

الجبهة الوطنية والقومية التقدمية

في تموز 1968 استولى حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة مجدداً. وفي تشرين الثاني 1971 طرح مشروع "ميثاق العمل الوطني" فدخل الحزب الشيوعي معه في حوار أفضى، بعد تلكؤ الحوار وتوقفه أحياناً بسبب سعة الخلافات بين الحزبين، إلى إعلان الجبهة بين الطرفين في تموز 1973. وأخذت الجبهة تلفظ أنفاسها منذ آذار 1978 في إثر نشر تقرير اللجنة المركزية الصادر عن اجتماعها الكامل في الشهر المذكور، الذي وضعت فيه النقاط على الحروف في أهم القضايا الملتهبة، واقترحت المعالجات الضرورية بما في ذلك المطالبة بإنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات

لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد. لا يسع المجال هنا للدخول في تفاصيل مقدمات ونتائج هذه الجبهة. ([14])

كان رد فعل حزب البعث على تقرير اللجنة المركزية عنيفاً، بالرغم من أن معالجاته كانت هادئة. فجنّد حزب البعث صحيفة "الراصد" للتهجم على التقرير سياسياً وفكرياً. وظل البعث يطالب الحزب الشيوعي بسحب التقرير والتراجع عنه. إلا أن طلب حزب البعث قوبل بالرفض القاطع. فلجأ البعث إلى القمع الوحشي وتحول الحزب الشيوعي إلى المعارضة وإلى الدعوة لإسقاط السلطة.

لقد قيّم الحزب الشيوعي العراقي هذه التجربة وساهمت في تقييمها بعض منظمات الحزب قبل إقرارها في اللجنة المركزية ومن ثم في المؤتمر الرابع المنعقد في تشرين الثاني 1985. لقد أقرت الوثيقة عندما كان الحزب يخوض الكفاح المسلح ضد حكم البعث. مع ذلك فأن وثيقة تقييم التجربة لا تخطّئ نهج الحزب في التحالف والذي أدى إلى اتفاق الجبهة. فقد جاء فيها "إن تجربة التحالف مع حزب حاكم كانت الأولى من نوعها في ممارسات حزبنا النضالية، وكان على حزبنا خوضها بثقة لا تتزعزع بقدرته على تحقيق مكتسبات هامة للجماهير ولقضية النضال ضد الامبريالية، وتعزيز مكانته في الحياة السياسية للبلاد، وبقدرته على الصمود والحفاظ عل استقلاله السياسي والتنظيمي والايديولوجي". ([15]) ولكن الوثيقة تعترض على سلوك الحزب السياسي وخاصة بعد دخول الحزب للجبهة. وتنتقد هذه الوثيقة جميع التنازلات التي حصلت بعد إعلان الجبهة.

أعتقد كان من شأن هذا النهج الذي رسمته الوثيقة أن يؤدي إلى الاصطدام بين الحزبين، البعث والشيوعي، وكان ذلك من مصلحة الحزب الشيوعي سياسياً، لاسيما

---

[14] - لقد تناول كاتب هذا المقال موضوع هذه الجبهة بعشرات الصفحات في كتابه "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". وهناك فصل مكرس لها تحت عنوان " الظروف التي أحاطت بإعلان الجبهة عام 1973".

[15] - تقييم تجربتنا النضالية للسنوات 1968- 1979 ص 38. أقره المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني 1985.

إذا كان الاصطدام يدور حول قضية مبررة ومفهومة داخليا وعربياً وأممياً، فعلى سبيل المثال:

إن ميثاق العمل الوطني ينص على أن الجبهة "تجسد القيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي". ولكن على الرغم من هذا النص الصريح، فقد راح البعث يثقف أعضاءه بصيغة "الحزب القائد"، ويعلن ذلك في صحافته. وفي كانون الثاني 1974 عقد حزب البعث مؤتمره القطري الثامن، وقد أكد في التقرير الصادر عنه على تعزيز قيادة حزب البعث على الجيش وأجهزة الدولة. وقد ربط التقرير بين مسألة توسيع الجبهة وبين تعزيز الدور القيادي لحزب البعث فيها، وأعتبر ذلك مهمة مركزية. وبعد فترة وجيزة من صدور التقرير السياسي، أصدر "مجلس قيادة الثورة" قراراً يعتبر هذا التقرير قانوناً للدولة والمجتمع. وتشير وثيقة التقييم، التي تورد هذه المعلومات إلى أن الحزب لم يعارض هذا القرار علناً.

كان، كما أعتقد، من الممكن للحزب أن يعارض القانون بشكل رسمي ويطالب بإلغائه، حتى إذا أدى ذلك إلى انهيار الجبهة، لأن ذلك يشكل انتهاكاً صريحاً لميثاق العمل الوطني الذي ينص على القيادة المشتركة للجبهة. لقد كان انهيار التحالف آنذاك، والحزب قد أعاد بناء تنظيماته، ومنظماته الديمقراطية قائمة، أفضل للحزب من الانهيار الذي وقع بعد أربع سنوات من الرخاوة.

ولكن الوثيقة لم تقتصر على نقد الجوانب والنتائج السلبية للجبهة، وإنما أشارت إلى جوانبها الإيجابية كذلك وأهمها:

إن شعارات الحزب قد تحولت خلال الجبهة إلى قوة مادية، إذ لم تكن المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت قبل وأثناء الجبهة بمعزل عن نضال حزبنا الشيوعي، مثل: تأميم النفط، توسيع الإصلاح الزراعي جوهريا، إبرام اتفاقية آذار 1970 التي نقلت القضية الكردية نقلة تاريخية، القضاء التام على ظاهرة البطالة، ارتفاع مستوى معيشة الشعب وتقلص نسبة الأمية وتطور الأدب والفنون بمختلف فروعه تطورا مشهوداً. وإن الجماهير نفسها قد أدركت كيف أن هذه المكاسب قد تحققت بنضال ودور الشيوعيين، وكيف أن الانقضاض عليها لم يكن بمعزل عن اضطهاد الشيوعيين. وكما توفرت للحزب تجربة عملية عن أهمية الحفاظ على استقلاله السياسي والأيديولوجي والتنظيمي خلال التحالفات، وهي تجربة مهمة.

ويشير التقييم إلى أنه "...وبالرغم من الخسائر الجسيمة التي لحقت بحزبنا، بسبب حملات الإرهاب الوحشية، فقد اكتسب الحزب دماً جديداً، دم الشباب الذي مهما استنزفه الإرهاب البعثي البوليسي الآن أو في المستقبل، فسيبقى منه رصيد يمنح الحزب طاقة متجددة، وهذا ما أثار ويثير غيظ البعث الحاكم في العراق". ([16])

وإذا أردنا النظر إلى تلك التجربة بوعينا اليوم، فأعتقد إن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من التجربة، في ظل الظروف الجديدة ومن منطلقنا الأيديولوجي والإستراتيجي المتجددين، هو: إن تحالف إي حزب سياسي مع حزب حاكم في نظام لا يقوم على أسس ديمقراطية مؤسساتية، هو خطأ مبدأي يرتكبه الحزب غير الحاكم، لا بسبب عدم توفر تكافؤ الفرص فحسب، بل لتعذر ضمان استقلال الحزب سياسياً وتنظيمياً وفكرياً، وهو مبدأ أساسي في أي تحالف سياسي.

(جوقد) و(جود)

تشكلت الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد) في دمشق في عام 1980 وضمت إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي (حشع)، كل من الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، حزب البعث الموالي لسورية، الحزب الاشتراكي في العراق، الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك) والتجمع الديمقراطي العراقي. وقد رفض (أوك) والبعث ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) إلى الجبهة، مما دفع الحزب الشيوعي و(حسك) إلى تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. ونتيجة لذلك جمدت (جوقد) عضوية الحزب الشيوعي و (حسك) في (جوقد) وأصبح ذلك أحد الأسباب للصدامات المسلحة في كردستان بين (أوك) من جهة و(حدك) و(حشع) و (حسك)من جهة أخرى، والتي أدت لاحقاً إلى كارثة بشت آشان. . ثم انضم إلى (جود) لا حقاً كل من (باسوك)، الحزب الاشتراكي العراقي، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني (حشدك) والتجمع الديمقراطي العراقي.

أعتقد أن رغبة قيادة الحزب الشيوعي العراقي في الوقوف على الحياد بين القوتين المتصارعتين (حدك) و (اوك) والسعي لإنهاء حرب اقتتال الأخوة، لم يتحوّل إلى

---

[16] - المصدر السابق ص 64.

موقف سياسي صارم في التعامل مع هذا الموضوع الحساس والخطير منذ البداية. كما أعتقد بأنه كان على الحزب أن لا يدخل في أي جبهة يكون طرف واحد من طرفي الصراع (حدك واوك) مساهماً فيها. وكان من شأن مثل هذا الموقف أن يصون موقف الحزب الحيادي ويجنبه التذبذب والأخطاء جراء قصر النظر السياسي أو ميول وأهواء بعض الكوادر بمن فيهم بعض قادة الحزب المتحيزين نسبياً إلى هذا الطرف أو ذاك، وهي أهواء ونزعات مشروعة، كوجهة نظر، ولا يمكن تجنبها أو إزالتها. فهي انعكاس لواقع موضوعي تعيشه كردستان. و يمكن أن تتخذ وجهة النظر تلك طريقها للتطبيق العملي عند توفر هامش الاجتهاد أو التمتع بصلاحيات في اتخاذ موقف معين. ويوفر الموقف الصارم للحزب إمكانية التعاون والتعامل والتوسط بدون حساسية وبمصداقية واضحة بين الطرفين المتصارعين والتأثير عليهما لوضع حد لصراعهما المسلح، بما في ذلك السعي لإبعاد (اوك) عن التعاون مع السلطة. كما يوفر هذا الموقف كذلك وضع أفضل للحزب الشيوعي للتأثير على الأطراف الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بهذا الصراع. وإذا كانت ذرائع الاحتكاك والاصطدام بين الحزب الشيوعي والقوى الأخرى عديدة ومتنوعة وبعضها من دسائس العدو، فالموقف الحيادي الصارم سياسياً كان من شأنه أن يوفر إمكانية أفضل للسيطرة على تلك الصراعات وتحجيمها.

لم يكن دخول الحزب الشيوعي في (جوقد) صحيحاً. ولم يكن مجبراً على ذلك، ولم يؤثر خروجه منها تأثيراً سلبياً على وجوده في الشام. كما لم يكن دخوله لـ (جود) صحيحاً. لقد كانت هناك فرصة، وان كانت متأخرة نسبياً، لتصحيح الخطأ والانسحاب من (جود). إلا أن قيادة الحزب الشيوعي، وكان كريم أحمد قائماً بأعمال السكرتير ميدانياً آنذاك في كردستان، لم تستثمر الفرصة وارتكبت خطأً سياسياً خطيراً عندما لم تتخذ موقفاً صارماً بوجه تهديد (حدك و حسك) بإخراج الحزب الشيوعي من (جود) إن لم يساهم معهما في عملية عسكرية لطرد (اوك) من منطقة باليسان و" كان موقفنا خاطئاً متردداً وتركنا الأمر لهم [لقيادة منطقة باليسان وكان مسؤولها الحزبي يوسف حنا] بالتصرف كما يريدون فاشتركوا في العملية". كما يذكر كريم أحمد في كتابه "المسيرة" (ص 236 وما يليها).

كانت هناك فرصة لتصحيح الخطأ. فقد كان الحزب الشيوعي خارج (جوقد) وسيصبح خارج (جود) أيضاً. وإذا كان (اوك) قد دخل في مفاوضات مع السلطة لتأمين جانبها في خطته لتصفية أو تحجيم خصومه، فلم يعد الحزب الشيوعي خصماً له، ولم يكن

(اوك) بحاجة إلى توسيع دائرة خصومه. ربما يرى البعض أن دخولنا في (جوقد) لم يكن خاطئاً ولكن دخولنا في (جود) هو الخطأ، وكانت خطة قيادة الحزب في الشام هي إقامة علاقة ثنائية مع (حدك) وليس الدخول معه في جبهة. ولم تكن مثل هذه الخطة صحيحة، لأنها لا توفر الموقف الحيادي الصارم بين الطرفين وفيه تحيز لـ(أوك). ومن المشكوك فيه قبول (حدك) بوضع لا يكون فيه على قدم المساواة مع (اوك) أو يظهر وكأنه تابع لـ(جوقد).

وإذا كانت الجبهة مع حزب البعث الحاكم قد وفرت للحزب الشيوعي تجربة عملية قاسية حول أهمية الحفاظ على استقلاله السياسي والأيديولوجي والتنظيمي خلال التحالفات، كما مر بنا آنفاً، وهي تجربة كانت شاخصة عندما درست اللجنة المركزية في عام 1980 انضمام الحزب إلى جوقد، واشترط الإجماع في قراراتها، فإن تجربة (جوقد) و (جود) وفرت تجربة عملية تشير إلى أن بعض التحالفات والجبهات ليست غير مفيدة فحسب، بل ويمكن أن تكون وبالاً على الحزب والحركة الوطنية والديمقراطية إذا لم تحسب أبعادها وتأثيراتها السياسية الآنية والمستقبلية بشكل جيد. إن هذا الاحتمال لم يكن وارداً في ذهن أعضاء اللجنة المركزية آنذاك، بمن فيهم كاتب هذه السطور، بسبب خطأ فكري يتمثل في النظر إلى كل تجميع للقوى أو الدخول في أي جبهة، هو قوة للحزب وللحركة الوطنية والديمقراطية، ما دام استقلال الحزب، السياسي والفكري والتنظيمي، مضموناً. ولم تزك تجربة اشتراكنا في (جوقد) (وجود) تلك النظرة، كما أعتقد.

الجبهة الكردستانية العراقية

عالج الحزب الشيوعي موضوع الجبهة الكردستانية في صحافته وفي النقاشات التي دارت مع الأحزاب الكردية. و في صيف 1987 بادرت قيادة (أوك)، بعد المصالحة الشاملة معها، بالاتصال بالأحزاب الأخرى ودفعها لتشكيل الجبهة الكردستانية. وفي المداولات الأولية التي جرت في دشت كويزه، قدم (أوك) مشروعاً للجبهة ساهم في صياغته وإغنائه الفقيد الدكتور رحيم عجينة الذي كان يترأس وفد حزبنا. وكان التعاون جيداً بين جميع الحاضرين. أما في المداولات الأخيرة في رازان أوائل 1988 فترأس الوفد الرفيق عزيز محمد. وبعد إقرار البرنامج والنظام الداخلي والبيان

الختامي، استضاف الحزب الشيوعي الاجتماعات الختامية للتوقيع على الوثائق في مقره في خواكورك، وذلك في حزيران 1988. وهكذا انبثقت الجبهة الكردستانية العراقية (جكع) لتضيف تحالفاً جديدا في تاريخ الحركة الوطنية والكردستانية.

لجنة العمل المشترك

إن غزو العراق للكويت وما نتج عنه من عزلة إقليمية ودولية شاملة للحكم في العراق، حفز قوى المعارضة العراقية لتشكيل لجنة العمل المشترك (لعم) في دمشق في 29 كانون الأول 1990 من أطراف (جوقد)، (جود)، منظمة العمل الإسلامي، المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة. وصدر بيانها البرنامجي. لقد "فشلت (لعم) منذ يوم ولادتها لأنها جمعت جهات متناقضة لا تؤمن بالبرنامج الذي أقرته، وإنما يؤمن كل طرف منها بجزء من البرنامج ولا يؤمن بالجزء الذي يؤمن به الطرف الآخر". ولقد "وجهت ضربة قاتلة لتجمع المعارضة في لجنة العمل المشترك في مؤتمر بيروت وبعده مباشرة حينما لجأت الجبهة الكردستانية إلى التفاوض مع صدام حسين".([17])

مورست بعض الضغوطات والتدخلات في شؤون قوى المعارضة الإسلامية وإلى حد ما الكردستانية وخاصة من إيران قبل غزو الكويت، وبعد الغزو دخلت السعودية وغيرها من الدول المجاورة على الخط. أما بعد هزيمة النظام عسكرياً فقد هيمنت أمريكا على المعارضة. ومع هذا التدخل الواسع للدول الخارجية، انتشرت على ساحة المعارضة العراقية وبشكل فعال قوى معارضة جديدة وبالعشرات والتي لم يكن لها وجود سابقاً، أو كانت ممالئة للنظام أو جزءً منه. وكانت هذه القوى ومَن يقف ورائها تسعى لتنظيم اصطفاف المعارضة على هواها متجاوزة (لعم) كمؤسسة، فلفظت الأخيرة أنفاسها.

---

[17] - د. رحيم عجينة "الخيار المتجدد" ص 279.

دخلت المعارضة العراقية بعد انهيار (لعم) دوامة الوفود واللجان والمؤتمرات، والصراع على نسب التمثيل. فعقدت مؤتمرات فينا وصلاح الدين ولندن. وساهم الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمر صلاح الدين فقط والذي انعقد في نهاية العام 1992 وانبثق منه "المؤتمر الوطني العراقي الموحد"، وجمد الحزب الشيوعي عمله فيه بقرار من المؤتمر الوطني الخامس للحزب المنعقد في تشرين الثاني 1993، وانسحب منه بقرار من الكونفرنس الرابع المنعقد في آب 1995، لارتباط المؤتمر الوطني العراقي الموحد بقوى خارجية وبأمريكا.

وبزوال لجنة العمل المشترك انتهت مرحلة التحالفات السياسية على شكل جبهات وطنية تضم القوى الوطنية كافة. أما بعد سقوط النظام فتغيرت طبيعة التحالفات جذريا لاختلاف مواقع القوى واصطفافاتها ولظهور قوى جديدة. ولكن نهج الحزب الشيوعي التحالفي ظل ثابتاً متجهاً نحو تجميع قوى التيار الديمقراطي والدخول في تحالفات انتخابية مع القوى والشخصيات التي تكافح وتسعى من أجل إقامة نظام مدني ديمقراطي حقيقي، ويسعى الحزب في إطار هذا النهج إلى الاستفادة من تجارب الحزب الغنية التي تراكمت لثمانية عقود مجيدة في هذا الميدان، وقد حاولت تلخيص هذه التجارب في مقدمة هذا المقال.

آذار 2014

أثورةً كانت أم انقلاباً عسكرياً؟

إن الخلاف حول تسمية ما حصل في يوم 14 تموز 1958 في العراق ليس أمراً شكلياً، بل هو نابع من الخلاف حول طبيعة الحدث. فهذا الحدث أجرى تغييراً جذرياً في النظام وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلكً تغيير طبيعة علاقات الطبقات الاجتماعية. فقد قرر هذا الحدث مصائر بعض الطبقات ومستقبلها، بحيث صار بعضها جزءاً من تراث الماضي، وكان ذلك لصالح نمو وتطور طبقات وفئات أخرى. ولذا فلهذا الحدث أنصاره وخصومه .

إن عدم إطلاق صفة الثورة على ما حصل يوم 14 تموز 1958 من شأنه أن ينزع عنها مشروعيتها التاريخية. وهذا ما يسعى إليه خصومها وفلولهم. ولكن، والحق يقال، ليس الخصوم وحدهم من يعترض على تسميتها بثورة، بل أن هناك وسطاً غيرهم ومن أبنائها، الذين ساندوها وضحوا من أجل تحقيق أهدافها، يشاركهم هذا الرأي. والسبب في ذلك يعود إلى شكل الحدث الذي أخذ شكل انقلاب عسكري، وتحول إلى ثورة شعبية في لحظة تاريخية واحدة. ومنذ اليوم الأول لوقوع الحدث، أثار ولا يزال يثير جدلاً حول طبيعته. ومما زاد من هذا الجدل وعمّقه هي مسيرة الثورة المتذبذبة ومآلها. فهناك من لا يكتفي بتحميلها مسؤولية الحكم العسكري الفردي الذي انتهى بانقلاب شباط الفاشي في عام 1963 فحسب، بل ويحّملها ظلماً كل ما أعقبها من انقلابات وأنظمة دكتاتورية، وما رافقها ونتج عنها من عنف وحروب وكوارث مختلفة حتى يومنا هذا .

إن الخلاف الرئيسي حول تسمية الحدث، أو بعبارة أدق حول تحديد طبيعته ينحصر في مفهومين هما : ("الثورة" و "الانقلاب العسكري")، وهذا الخلاف ليس شكلياً، كما أسلفنا، وإنما جوهرياً، فالثورات عبر مراحل التاريخ البشري لعبت دوماً دوراً في تغيير مجرى التاريخ وتقدمه. وهي تكتسب مشروعيتها من ضرورتها التاريخية، خلافا للانقلاب العسكري الذي لا مشروعية له. فما هي الثورة وما هو الانقلاب العسكري؟

الثورة تستهدف إسقاط نظام حكم، بالعنف أو بطريقة سلمية، نظام يقف عائقاً أمام تطور البلد وإقامة نظام جديد يختلف عن القديم سياسياً واقتصادياً

واجتماعيا. وتستهدف الثورة إرساء نظام يفسح المجال لتطور المجتمع في مختلف مناحي الحياة المادية والروحية. تقوم بالثورة قوى معارضة للنظام القديم وتسعى إلى تحقيق الهدف المذكور. إن استلام السلطة من قبل تلك المعارضة يمثل نجاح الثورة، ويشكل الحلقة الرئيسية الأولى فيها. إلاّ أن الثورة تواصل حركتها وحلقاتها بخط متعرج في غالب الأحيان وأحياناً بخط شديد التعرج، من أجل تحقيق هدفها المنشود. وتلعب أوساط واسعة من الجماهير النشطة سياسياً دوراً فعالاً في الثورةً. أما الانقلاب العسكري فهو يقتصر على تغيير النخبة الحاكمة بالعنف عسكرياً، أو التهديد به، وتبديلها بأخرى. ولا تهدف إجراءات الانقلاب العسكري تغيير طبيعة العلاقات الطبقية في المجتمع، أما دور الجماهير فيه فيكون صامتاً ومتفرجاً عموماً.

وهنا لابد من طرح السؤال التالي: هل كان النظام الملكي بطبيعته الموالية للاستعمار والإقطاع عائقاً أمام تطور المجتمع العراقي أم لا؟. إن الجواب على هذا السؤال ذو أهمية فائقة لأنه يُعد المدخل لإثبات مشروعية أو عدم مشروعية الثورة. هناك من يعتقد بأنه كان من الممكن للعراق أن ينمو ويتطور سلمياً ولو ببطء بدون ثورة 14 تموز. ويعتقد حملة هذا الرأي أن ذلك كان أفضل للعراق من "الانقلاب العسكري" في 14 تموز، لأن هذا الحدث أدخل العراق في دوامة الانقلابات العسكرية والعنف. ولكن مجرى تطور الأحداث والظروف التي أحاطت بالبلاد، داخلياً وإقليمياً وعالمياً، لاسيما خلال العقد الأخير الذي سبق ثورة 14 تموز تفند الرأي المذكور. فالأقلية الحاكمة في العراق آنذاك، كانت تشكل حجر عثرة أمام التطورات المطلوبة موضوعياً من النواحي السياسيةً والاقتصاديةً والاجتماعية في العراق. وسدت تلك الأقلية السبل السلمية بوجه القوى الوطنية، التي كانت تنشد التغيير وتحمل مشروعا تقدمياً سلمياً، من أن تلعب دورها في تطوير البلد. واستخدمت تلك الأقلية العنف ضد أي تحرك جماهيري بما في ذلك التحركات المطلبية كإضرابات العمال وتمردات الفلاحين السلمية. وسأحاول هنا الإشارة إلى ملامح تلك الفترة بإيجاز.

لقد شهدت البلاد في خمسينات القرن الماضي نهوضاً وطنياً عاماً عكس نفسه في الاستعداد الجماهيري لخوض النضالات المطلبية والسياسية، والنزوع القوي نحو الاستقلال الناجز للعراق ورفض جميع الاتفاقيات

المكبِّلة لحريته مع الدول الاستعمارية. وكانت الظروف الدولية مشجعة لذلك، وتمثل ذلك في انتصار الثورة الصينية وحصول الهند واندونيسيا والعديد من الدول الآسيوية الأخرى على استقلالها، والبدء عملياً بتصفية الإرث الاستعماري وتحرير المستعمرات نتيجة لنضال شعوبها. وعلى الصعيد الإقليمي، نالت سوريا ولبنان استقلالهما، وأممت إيران نفطها، وسقط النظام الملكي الموالي للاستعمار في مصر، وتصاعدت حركة السلام العالمية، وظهرت كتلة عدم الانحياز. في مثل هذه الظروف كانت الأقلية الحاكمة في العراق تسبح ضد التيار، وتسعى بكل قواها إلى ربط العراق بالأحلاف العسكرية الاستعمارية. وقد حققت الفئة الحاكمة ذلك بانضمامها إلى حلف بغداد، بعد بطشها بالشعب وقواه الوطنية. وبذلك فضحت نفسها أكثر فأكثر باعتبارها فئة موالية للاستعمار .

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن أبرز ما يمكن ملاحظته هو تعمّق التمايز الطبقي في المجتمع خلال السنوات التي سبقت ثورة 14 تموز في كل من الريف والمدينة على حد سواء. ولكن هذا التمايز اتخذ في الريف أبعاداً أوسع، وأفرز نتائج أخطر امتدت آثارها إلى المدينة، لأن تعاظم الفقر الذي حاق بالفلاحين، دفع بمئات الألوف منهم إلى ترك ديارهم والهجرة إلى المدينة حاملين معهم إليها كل أوضار المجتمع الريفي الفقير المتخلف. وكان العامل الأول في إفقار الفلاحين هذا قد نتج عن اتساع عملية استيلاء الملاكين الكبار على الأراضي الزراعية.

وجرت العملية المذكورة نتيجة لسياسة الحكومة التي كان يهمها، خاصة في السنوات الأخيرة من عمرها، تطمين مصالح الإقطاعيين الذين باتوا أحد أعمدة النظام الأساسية. فشرّعت الحكومة الكثير من التشريعات لتحقيق تلك السياسة، حتى بلغ التفاوت بين ملكية الملاكين الفلاحين للأرض الزراعية، ما بين الفلاحين والملاكين، حداً لا مثيل له في أي بلد في العالم. إن 3% فقط من مجموع مالكي الأراضي الزراعية في العراق كانوا يملكون ثلثي الأراضي الزراعية في عام 1958. أما في مصر وسوريا فكانت النسبة تبلغ 35% و36% فقط من الأراضي الزراعية بيد الملاكين الكبار. وكان هناك ثمانية ملاكين عراقيين فقط بحوزة كل واحد منهم أكثر من مائة ألف

(100000) دونماً. علماً أن من يملك عشر هكتارات (الهكتار يساوي أربعة دوانم) فما فوق في الهند يُعد ملاكاً كبيراً. وكذا الحال في مصر فمن كان يملك 162,2 دونما فأكثر يُعد هو الآخر من الملاكين الكبار. وكانت حصيلة هذه السياسة تعاظم إفقار الفلاحين. ولم تستوعب الزراعة آنذاك وفي أغلب أشهر العام سوى 50% من الأيدي العاملة في الريف. ونتيجة لهبوط إنتاجية العمل في الزراعة العراقية، لم يحصل المنتجون المباشرون على ما يسد رمقهم. وكان ذلك سبباً في تعاظم إفقار الفلاحين وبؤسهم المريع، فاضطروا إلى الهجرة بأعداد كبيرة صوب المدن، لاسيما الكبيرة منها.

لقد أثار تأميم صناعة النفط في إيران عام 1951 حماسة الجماهير الشعبية للمطالبة بتأميم النفط العراقي. وأخذت الصحف تنشر البرقيات والعرائض الجماهيرية المطالبة بذلك. وعند مصادقة البرلمان الإيراني على قرار حكومة مصدق، طالب عشرون نائبا في البرلمان العراقي أن يحذو البرلمان العراقي حذو جاره. ومن أجل الالتفاف على هذه الحركة قامت الحكومة العراقية بالاتفاق مع شركات النفط ببعض الإجراءات الجزئية لتبديد زخم المطالبة، ولكن دون جدوى.

في شباط 1952 وقعت الحكومة اتفاقاً جديداً مع شركات النفط يقضي بأن تدفع الشركات إلى الحكومة العراقية ستة شلنات ذهبا عن الطن الواحد من النفط الخام. وطبقا للحسابات التي تجريها الشركات، زعم الطرفان أن حصة الحكومة باتت تعادل خمسين بالمائة من صافي الأرباح التي تحصل عليها الشركات. وألزمت الاتفاقية المذكورة الشركات بتصدير 30 مليون طن من النفط الخام سنويا. وقررت الفئة الحاكمة رصد 70% من عائدات النفط لمجلس الاعمار، الذي غرس الانكليز والأمريكان عناصرهم فيه باسم الخبرة والاستشارة منذ ظهوره للوجود في عام 1950. وجاءت استشارتهم بتوجيه الأموال للقطاع الزراعي بالأساس. وليس بهدف الارتقاء بأساليب الزراعة وزيادة إنتاجيتها، وإنما إلى العمل فقط على توسيع الأراضي الزراعية بدعوى أن استصلاح المزيد من الأراضي وتوزيعها على المزارعين الصغار سيحسن من شروط عمل الفلاحين لدى الملاكين الكبار ويخفف من وطأة البطالة. لكن الأراضي المستصلحة في ظل سياسات الحكم الموالية للملاكين

الكبار كانت تقع في أيدي هؤلاء في النهاية. ورغم كل ما أنفق من أموال طائلة في هذا القطاع، فإن قيمة الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي تراجعت من 39% من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلاد إلى 30% في عام 1958.

وحُرم القطاع الصناعي من أموال مجلس الاعمار بحجج مختلفة، وفي مقدمتها، عدم تمكن الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة الأجنبية المستوردة إلا في ظل سياسة حماية شديدة ستؤدي إلى الاحتكار، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الصناعية المحلية، ومن شأن ذلك تدمير موارد البلاد وعرقلة تقدمها. ولكن ما لم يفصح عنه هؤلاء الخبراء، إنهم بتأكيدهم على تجنب الحماية، إنما يدافعون عن مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية، التي ظلت تحتكر معظم تجارة التصدير والاستيراد حتى ثورة 14 تموز بالتعاون مع بعض التجار المحليين الكبار. وأدى هذا الموقف السلبي من الصناعة الوطنية إلى أن يكون نموها بطيئاً ولا يتناسب مع إمكانيات ومتطلبات تطويرها، حيث لم يشتغل في الصناعة سوى 264 ألف شخص قبل ثورة 14 تموز 1958 .

ومع تنامي الإنفاق الحكومي وشركات المقاولات، وأغلبها أجنبية، وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية، تنامى عدد الذين يتعاطون التجارة بالجملة والمفرد. ومما له دلالته في هذا الصدد هو تأسيس العديد من الغرف التجارية الجديدة في الخمسينات إلى جانب غرف بغداد والبصرة والموصل، وذلك في كل من مدن العمارة والنجف وكربلاء والحلة وكركوك والناصرية. وبلغ عدد المسجلين في جميع الغرف التجارية 9423 تاجراً قبل ثورة 14 تموز. ويشير كل ذلك إلى نمو البرجوازية التجارية ونمو وعيها الطبقي. وشكل الصناعيون في الفترة موضوعة البحث اتحادهم الخاص بعد أن كانوا ينتمون إلى الغرف التجارية سابقاً.

وارتباطا بكل هذا. ومع تزايد الدور الذي باتت تلعبه الدولة في مختلف المجالات اتسع الجهاز الحكومي وأدى هذا ، إلى جانب عوامل أخرى، إلى اتساع التعليم بكل مراحله.

على أي حال، أدى الإنفاق الواسع على مشاريع مجلس الأعمار في بلد كان يشكو في الأساس من ضعف قدراته الإنتاجية، إلى ارتفاع كبير في الأسعار. وواجه المستهلكون والمنتجون على السواء دوامة التضخم النقدي الذي عانى منه الكادحون آنذاك بوجه خاص، وكان ذلك أحد أسباب التوتر في قلب المجتمع.

في صيف عام 1954 أصبح نوري السعيد رئيساً للوزراء من جديد. وقد أصدر من 22 آب إلى 12 تشرين الأول جملة من المراسيم التعسفية التي اشتهرت باسم (المراسيم السعيدية). كانت هذه المراسيم معادية لأبسط الحقوق الديمقراطية ومخالفة لدستور البلاد. وكانت باكورة هذه المراسيم مرسوم حل المجلس النيابي، الذي لم يعقد سوى جلسة واحدة انتخب فيها رئيسه. ولم يحظر نوري السعيد نشاط الأحزاب المجازة فحسب، بل حلّ جميع الجمعيات المجازة بمختلف أنواعها وأغراضها أيضاً، وألغى امتيازات جميع الصحف. وأجاز فقط ثلاث صحف موالية للحكومة. وألزم نوري السعيد السجناء الشيوعيين الذين ينهون مدة محكومياتهم بإعطاء براءة من الشيوعية والتعهد بخدمة الملك وإلا ستسقط عنهم الجنسية العراقية! وأقدمت حكومته فعلا على إسقاط الجنسية عن عدد من الشيوعيين والديمقراطيين، ومن بينهم المحاميان المشهوران توفيق منير نائب نقيب المحامين وكامل القزانجي، وتم تسفيرهما إلى تركيا. كما أسقطت الجنسية عن عدد من الوطنيين ممن كانوا خارج البلاد وهم عزيز شريف وصفاء الحافظ وكاظم السماوي وعدنان الراوي.

وبادرت حكومة نوري السعيد إلى شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الوطنية. وفصلت عدد كبير من أساتذة الجامعات والمدرسين والمعلمين والموظفين والطلبة ذوي الميول الوطنية والديمقراطية وحجزتهم في معسكرات تحت عنوان أداء الخدمة العسكرية. وباتت (البراءة) من الشيوعية مطلوبة للقبول في الكليات حتى ولو كان المرء قومياً! وأضحى جلياً بأن كل هذه الإجراءات هي مقدمة وتمهيد لربط العراق بالأحلاف العسكرية الامبريالية. وعلى اثر تلك الإجراءات بدأت الحركة الوطنية الديمقراطية تعاني من التراجع. لقد كانت الحركة الوطنية في جزر، فلم تتمكن من التصدي الفعّال لإحباط مساعي الحكومة لعقد الحلف.

إن سياسة نوري السعيد قد عزلت العراق عن شقيقاته العربيات، وراح يتآمر ضدها على المكشوف، مما وسع السخط وعمّقه ضد الحكم الرجعي. ومن مؤشرات ذلك تحول إضراب قصابي الموصل، احتجاجاً على زيادة الضرائب، إلى إضراب عام شمل المدينة كلها ودام أسبوعا كاملاً، حيث عبر الموصليون فيه عن تضامنهم مع مصر التي أممت قناة السويس، وعن حقدهم على حكومة نوري السعيد وحلف بغداد. وقد واجه الحكم الاستبدادي الإضراب السلمي بإعلان حالة الطوارئ، وشن حملة واسعة من الاعتقالات شملت عدد من المحامين والنواب السابقين. وحُكم على 200 من أبناء المدينة بالسجن، وأرسل قسم منهم إلى سجن نقرة السلمان الصحراوي .

وفي يوم 16 آب 1956، اليوم الذي حدده الامبرياليون لعقد مؤتمر لندن لتقرير طريقة الانتقام من مصر جراء إقدامها على تأميم قناة السويس وضرب مصالحهم الإستراتيجية في المنطقة، عمّ الإضراب بغداد والموصل والرمادي والحي والحلة ومدن عراقية أخرى، رغم كل أساليب الحكومة الوحشية لإفشال الإضراب. وساهم في الدعوة للإضراب إلى جانب الحزب الشيوعي كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي. وخرجت الجماهير بمظاهرات تحمل الأعلام العربية وشعارات التضامن مع مصر. فقابلتها الشرطة بالرصاص واعتقلت أكثر من عشرين متظاهراً. وطُوقت السفارة المصرية لمنع دخول المتطوعين للدفاع عن مصر، وطالب زبانية السلطة المعتقلين بشتم الرئيس عبد الناصر. وكان الإضراب استجابة لدعوة اللجنة المركزية العربية التي تشكلت في دمشق، وقد عمّ الإضراب في نفس اليوم العديد من الدول العربية.

وعندما حصل العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 تشرين الثاني 1956، تأججت المشاعر الوطنية والقومية لدى الشعب العراقي. ولكن الحكم الرجعي واصل مواقفه المنافية لأبسط مستلزمات التضامن القومي، فقطع علاقته الدبلوماسية مع فرنسا ولم يقطعها مع بريطانيا المشاركة في العدوان. فزاد هذا الموقف من تأزم الأوضاع، فاجتمعت الأحزاب الوطنية والقومية، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من الديمقراطيين المستقلين، لدراسة الموقف، وقررت

تشكيل قيادة موحدة لقيادة النشاطات الاحتجاجية ضد العدوان وضد الحكم الرجعي. وفي إطار النشاط الطلابي تكونت لجنة طلابية عليا للتضامن مع الشعب المصري. وقد أشرفت هذه اللجنة على تعبئة الطلبة وقيادة مظاهراتهم.

اندلعت انتفاضة تشرين الثاني 1956 لنصرة مصر وكانت حركة التحرر الوطني العربية في أوج نهوضها. وخرجت الجماهير الشعبية العراقية في مظاهرات احتجاجية عارمة على العدوان ولنصرة مصر الشقيقة، وهتفت بسقوط حكومة نوري السعيد وحلف بغداد. وقد عمت المظاهرات ثلاثين مدينة من جنوب العراق إلى شماله مرورا بوسطه. وكانت واسعة جداً في النجف، وساهمت فيها مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك رجال دين بارزون. وقد استمرت المظاهرات في البلاد مدة شهرين، وتوّجت بانتفاضة الحي الباسلة. وجوبهت المظاهرات من قبل حكومة نوري السعيد بالأحكام العرفية وتعطيل الدراسة في الكليات والمدارس وبالقمع العنيف. وسقط الكثير من الضحايا، وتعرض حوالي عشرة آلاف طالب إلى الفصل والإبعاد والسجن، وأرسلت المحاكم العسكرية المئات من المناضلين إلى السجون .

كانت السلطات تتحسس، وهي على صواب، من أي شعار، حتى ولو كان شعارا قومياً عاما مثل "يعيش جمال عبد الناصر"، لأنه ينطوي على عداء لحلف بغداد وحكومة نوري السعيد. وقد لعب الشيوعيون دوراً فعالاً، إن لم نقل طليعياً، في المظاهرات. وكان أول شهداء الانتفاضة الكادر الشيوعي الباسل عواد الصفار عضو لجنة منطقة بغداد الذي استشهد في العاصمة، وآخرهم الشيوعيان البطلان عطا مهدي الدباس وعلي الشيخ حمود اللذان أعدما في ساحة الصفا التي تقع وسط مدينة الحي والتي كانت تنطلق منها المظاهرات، بعد أن قمعت الطغمة الحاكمة انتفاضة المدينة الباسلة مستخدمة حتى الأسلحة الثقيلة .

كانت الأحزاب السياسية حتى انتفاضة تشرين 1956 عازمة على إجراء التغيير في الحكم سلميا. وقد نصت وثيقة الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي، الذي يمثل الجناح اليساري في الحركة الوطنية، الصادرة في أيلول 1956 على اعتبار المعركة "ذات طابع سلمي غالب". وكانت هذه

الانتفاضة ثالث انتفاضة خلال ثمانية أعوام، ولم تتمكن من تحقيق تغيير في طبيعة الحكم. وإن تمكنت الجماهير الشعبية من التنفيس عن مشاعرها في الانتفاضتين الأوليتين (1948، 1952) وتحقيق بعض المكاسب الجزئية، فإن الأجهزة القمعية التي تضاعفت قوتها آنذاك بفضل ازدياد عائدات النفط، وبفضل خبرة خبراء حلف بغداد، لم تسمح بتحرك جماهيري واسع في العاصمة بغداد. فقد قمعت بقسوة شديدة وبالرصاص جميع المبادرات النضالية. وقد استخدمت الحكومة الحديد والنار لقمع انتفاضتي النجف والحي. وإذا ما ناور النظام في الانتفاضتين السابقتين ولجأ إلى إجراءات تنفسية وتخديرية، فإنه لم يكتف بعدم لجوئه لذلك فحسب، بل تهجم نوري السعيد في خطابه رداً على الانتفاضة بعنف وصلافة. وقد ختم خطابه مردداً باستهتار الهوسة المعروفة (دار السيد مأمونة)، ليستفز المشاعر الوطنية والقومية ويدفع جميع القوى الوطنية إلى اليأس من إمكانية إجراء التغيير سلمياً. وهكذا لجأت الأحزاب السياسية إلى الجيش فوجدته جاهزاً للعمل. فتشكلت اللجنة العليا للضباط الأحرار في كانون الأول 1956. وكانت نواة هذه المنظمة قد تأسست في أيلول عام 1952، أي بعد انقلاب جمال عبد الناصر بشهرين.

كان الجيش العراقي شديد التأثر بما يجري في المجتمع العراقي. وكانت الأجواء السائدة في داخله أكثر إثارة للاستياء لأسباب ذاتية وموضوعية. فمن المعروف إن الجيش العراقي يعتمد على الخدمة الإلزامية، وإن قاعدته من الكادحين والفقراء الأكثر معاناة من سوء الأوضاع، حيث يتهرب أبناء الميسورين من أداء الخدمة بدفع البدل النقدي أو بالتحايل على القوانين مستغلين الفساد الإداري. أما بالنسبة للضباط فإن إجمالي سلك الضباط ينحدر من أصول تعود إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

وكان للأوضاع وللأحداث الوطنية والقومية صداها وتفاعلاتها في الجيش، كانتفاضات الشعب المتتالية منذ 1948، واستخدام الجيش لقمع انتفاضات وتحركات الجماهير الواسعة منذ عام 1952، أي تحويل الجيش إلى قوة بوليسية سياسية لتصفية الخصوم السياسيين. وتواطؤ الحكام وخياناتهم في حرب فلسطين، ونجاح الضباط بقيادة جمال عبد الناصر للاستيلاء على

السلطة عام 1952 واندلاع الثورة المصرية، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية المهين للمشاعر القومية من العدوان، بعزلها العراق عن العالم العربي بحكم ارتباطها بحلف بغداد. كما يمكن أن يضيف المرء عوامل موضوعية أخرى كان لها صداها وتأثيرها في الجيش، مثل صفقة الأسلحة التي تلقاها المصريون من الاتحاد السوفييتي وبكميات هائلة والتي لا يمكن مقارنتها بما حصل عليه نوري السعيد من حلفائه، والاتحاد مع الأردن عام 1958، كرد "هاشمي" على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، والذي لا يخدم سوى الأسرة الهاشمية المعزولة، في حين يرهق العراق مالياً .

ولم يأت تحرك الجيش لقلب نظام الحكم في 14 تموز، ولا تأسيس منظمة الضباط الأحرار بقرار من الأحزاب الوطنية. فقد كان لتأسيس المنظمة ظروفها الموضوعية والذاتية الخاصة بها. فقد تأسست المنظمة وترعرعت قبل أن تلتفت الأحزاب الوطنية إلى استخدام الجيش كرأس رمح لإسقاط النظام.

وهكذا نرى أن نظام الحكم الملكي بزعامة نوري السعيد لم يقف عائقاً أمام تطور البلد فحسب، بل وقد سد كل السبل أمام القوى الوطنية والتقدمية من أن تلعب دورها في تقدمه بالطرق السلمية. ومن هنا اكتسب سقوط النظام وبالعنف مشروعيته التاريخية. ولنلقي نظرة الآن على دور الجماهير في هذا الحدث.

في الساعة الخامسة من صباح يوم 14 تموز 1958، دخل اللواء العشرون بغداد وتوجهت كل قطعة من قطعاته نحو هدفها المحدد. وسارع الضباط الأحرار في معسكرات بغداد إلى السيطرة على المعسكرات وإسناد القوات الزاحفة على بغداد. وقبل ذلك بادر اللواء التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم باعتقال قائد الفرقة الثالثة غازي الداغستاني في مقره. وعند قصر الرحاب حيث تقيم العائلة المالكة، جرت معركة قصيرة مع القوات العسكرية التي تحمي القصر، وانتهت بالقضاء على الملك فيصل وولي العهد عبد الإله وبعض أفراد العائلة المالكة الآخرين. أما نوري السعيد الذي تمكن

من الفرار من بيته، فقد ميّزه الناس وهو متنكر بزي امرأة وقضوا عليه فوراً، في اليوم التالي.

وفي الساعة السادسة من صباح نفس يوم 14 تموز، تلا العقيد الركن عبد السلام عارف بصوته البيان الأول للثورة من دار الإذاعة معلناً نهاية الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية. وفور الاستماع إلى هذا النبأ العظيم، سارع الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على المعسكرات، واعتقال كبار الضباط وكذلك أي ضابط حاول التحرك ضد "الانقلاب". وقُبرت أهم محاولة تحرك ضد "الانقلاب" في مهدها، وهي محاولة قائد الفرقة الأولى عمر علي، ومقرها في لواء الديوانية، وقد ساهم في إحباطها الفلاحون .

انطلقت الجماهير الشعبية في جميع أنحاء البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وهي تعلن عن فرحتها بالثورة، وتعّبر عن عزمها على إسنادها وحمايتها، وذلك منذ لحظة إعلان البيان الأول في الصباح الباكر، ومع النداءات التي كان يطلقها عبد السلام عارف من الإذاعة لدعم الثورة. لقد انطلقت الجماهير الشعبية إلى الشوارع وهي تجمع بين الفرح العارم بالثورة وسخطها على الحكام السابقين. و تظاهرت أعداد غفيرة من العراقيين، وكانت المظاهرات تتعاظم مع كل ساعة تمر على قيام الثورة. وأثار هذا التحرك الجماهيري الهلع والخوف لدى قوى النظام السابق ومؤيديه .

ويعلق الباحث حنا بطاطو على ذلك في كتابه الثالث (العراق:الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ص 115) بالقول " كان لخروج مئة ألف شخص إلى الشوارع، والوحشية التي عبر فيها بعضهم ـ على الأقل ـ عن مشاعره، وزن كبير في تحديد النتيجة التاريخية لذلك اليوم المصيري... فقد عرقلت هذه الحركة أية أعمال مضادة معادية ممكنة لسدها الشوارع والجسور، لا في بغداد فحسب بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير، بفضل عنفها، تأثير نفسي هائل، إذ إنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية وأسهمت في شل إرادتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكل الحصن الحصين له ."

وهكذا أسدل الستار على نظام الحكم الملكي الموالي للاستعمار، والذي عانى الشعب منه كثيراً واستلمت السلطة المعارضة متمثلة باللجنة العليا للضباط الأحرار وقادة من جبهة الاتحاد الوطني. وكان ذلك، فضلاً عن مساهمة الجماهير الفعالة في مساندة الثورة، بمثابة دلائل مهمة على أن الحدث ثورة، وهذه أولى حلقاتها.

وتوالت الحلقات الأخرى سريعاً في السنة الأولى من الثورة. فقد ألغيت أغلب المراسيم التي أصدرها نوري السعيد. وأطلق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. كما صدر قانون لتطهير الجهاز الحكومي وآخر لتطهير الجهاز القضائي. وشُرّع قانون الإصلاح الزراعي الذي حرر ملايين الفلاحين من سطوة الإقطاعيين وكبار الملاكين. وشاهد الفلاح بأم عينه واقتنع بأن سطوة الإقطاعيين والأثرياء التي ورثها أباً عن جد لم تكن قدراً من الله ينبغي الاستسلام له. فغدا مرفوع الرأس وأخذ يميّز بين أعدائه وأصدقائه .

وأطلقت الثورة إلى حدود معينة الحريات العامة والنشاطات الحزبية، فأمكن خلال فترة قصيرة جذب أعداد غفيرة، من شغيلة المدن والأرياف، نساء ورجالا، إلى النشاط السياسي. وتم تنظيمها في النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاتحادات الطلابية، وكذلك في مختلف المنظمات الديمقراطية والمهنية. وامتد هذا النشاط السياسي إلى كل زاوية من زوايا البلاد. وفي هذه الفترة تواصلت المظاهرات والاجتماعات للمطالبة بتحقيق المطالب الشعبية المهمة التي لم تكن قد تحققت حتى ذلك الحين. وتولت كوادر ديمقراطية ويسارية مهمة الإشراف على الإذاعة والصحافة .

واستجابة لمطالب الجماهير، ورداً على حملات ناصر الدعائية، أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على فك ارتباط العراق بحلف بغداد في 24 آذار 1959، وإلغاء الاتفاقية الخاصة مع بريطانيا، واتفاقية الأمن المتبادل مع أمريكا مع ملحقاتها الاقتصادية والعسكرية. وأعلنت الثورة الخروج من منطقة الاسترليني. وعقدت الحكومة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والتجارية التي تساعد على نهوض البلاد الصناعي والزراعي. وبتحقيق الاستقلال

النـاجز، وقضـت الثـورة علـى فئـة الكـومبرادور، وهـي الفئـة الاجتماعيـة التـي ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار .

وأصـدرت حكومـة الثـورة قـانون الأحـوال الشخصـية رقـم 188 لسـنة 1959، وهـو أول قـانون مـدني يـنظم العلاقـات العائليـة فـي العـراق بعـد أن كانـت تخضـع لشـرائع وأعـراف مختلـف الطوائـف والأديـان المتواجـدة فـي العـراق. كمـا صـدر القـانون رقـم 80 لسـنة 1961 الـذي حـرر 5, 99% مـن الأراضـي العراقيـة التـي كانـت خاضـعة لسـيطرة شـركات الـنفط الاحتكاريـة طبقـاً للامتيـاز الـذي كانـت تتمتع به.

منطقـة الامتيـاز الـذي كـان يشـمل كـل الأراضـي العراقيـة مـن سـيطرة شـركات النفط الاحتكارية.

ولكـن بعـد السـنة الأولـى مـن الثـورة تراجعـت قيادتهـا أمـام ضـغط القـوى الرجعيـة وبمـا يشـبه الاستسـلام لهـا، ومـن ثـم تحوّلـت إلـى حكـم عسـكري فـردي. لقـد وفـر هـذا الحكـم، بسياسـته المنافيـة لحقـوق الشـعب الديمقراطيـة وانعزالـه عـن جميـع الأحـزاب والقـوى السياسـية الحريصـة علـى الاسـتقلال الـوطني والـنهج الـديمقراطي، الأجـواء الملائمـة للنشـاط التـآمري والرجعـي. فتزايـدت صـلافة القـوى الرجعيـة وتجاوزاتهـا علـى حقـوق الجمـاهير التـي حُرمـت مـن وسـائلها لتنظـيم نفسـها للـدفاع عـن حقوقهـا، وبالتـالي الـدفاع عـن الحكـم. ثـم جـاءت الحـرب التـي شـنتها الحكومـة ضـد الشـعب الكـردي، لتُضـعف كثيـراً مـن قـدراتها العسـكرية، وتُزيـد مـن أعبائهـا الماليـة، فـي وقـت كـان الحكـم يُعـاني مـن ضـغط شـركات الـنفط وسياسـاتها فـي خفـض الإنتـاج، مُسـتهدفة مـن ذلـك إشـغال الحكـم عمـا كـان يُـدبّر لـه. وزادت مشـكلة الكويـت ومُطالبـة عبـد الكـريم قاسـم بهـا، مـن التعقيـدات السياسـية التـي كـان يواجههـا. وهكـذا وفـر الحكـم الظـروف الملائمـة لإسقاطه.

فهـل سـقطت ثـورة 14 بسـقوط حكـم قاسـم العسـكري الفـردي؟ أعتقـد بأنهـا لـم تسـقط، بمعنـى معـين، لأنهـا لـم تكـن، فـي التحليـل الأخيـر، انقلابـاً عسـكرياً. فبقيـت مُثُلهـا حيـة فـي قلـوب وعقـول وضـمائر العـراقيين الـذين واصـلوا ويواصـلون كفـاحهم ببسـالة مـن أجـل تحقيـق هـدفها الأساسـي، ألا وهـو إقامـة نظـام وطنـي ديمقراطـي مؤسسـاتي يلبـي مطـامح الشـعب الكـردي القوميـة

باعتباره "شريكا في هذا الوطن" على وفق الدستور المؤقت الصادر في 27 تموز 1958.

ملاحظة : استفاد كاتب المقال من كتابه الصادر في عام 2009 والموسوم "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي: "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، خاصة الفصول 3، 4، 5 و6 من الجزء الثاني من كتاب عزيز سباهي.

تموز 2013

مؤامرة الشواف في الموصل آذار 1959

ضوء على التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للموصل

من أجل الإحاطة بمؤامرة الشواف، من المفيد إلقاء بعض الضوء على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الموصل وضواحيها، والتي كانت آنذاك تشمل أيضا محافظة دهوك الراهنة. تعد الموصل إحدى المدن الكبيرة في العراق، وتقع على ضفاف نهر دجلة. ويشكل الكرد معظم سكان القسم الشرقي من المحافظة، وتتوزع في هذا الجزء أيضاً قصبات وقرى أغلب سكانها من المسيحيين الكلدان والآشوريين ومن الكرد الايزيديين. أما في القسم الغربي من المحافظة، فيتألف السكان من قبائل عربية وتركمانية وكردية. ويتمركز الايزيديون في منطقة سنجار. وكان للمدينة، منذ القدم وضع خاص، بصفتها المركز التجاري الأساسي في شمال العراق، الذي يربط البلاد بكل من سوريا والأناضول. وكانت المدينة منذ القدم شديدة الارتباط بالريف الذي يحيط بها. وقد وضعت العوائل المتنفذة في المدينة يدها على الأراضي الزراعية بوسائل مختلفة، واحتفظت بنفوذها هذا في العهد الملكي.

ويلقي الباحث بطاطو أيضاً ضوءاً على تلك الوسائل التي استخدمتها العوائل المتنفذة في وضع يدها على الأراضي الزراعية فيذكر ما يلي: "ويسمع الإنسان قصصاً عن فلاح عرض عليه 25% من قيمة أرضه الحقيقية، وإذا ما رفض البيع سيق إلى السجن بتهمة قتل ملفقة في جريمة لم تحصل أبداً وبقي هناك لسنوات، إلا إذا غيّر رأيه وباع. ويبدو أن إدخال نظام "الطابو" منح أقطاب المدينة فرصاً لسلب الفلاحين مساحات واسعة من الأرض بواسطة وثائق بيع مزورة...الخ. وشكلت الرهون سلاحاً آخر من الأسلحة المفضلة. ومهما كانت الأساليب، فإن الأرض انتقلت بكاملها تقريباً إلى أيدي

أصحاب الطابو، الذين كثيرا ما يكونون أسياد أرض غائبين، حتى أنهم لم يروا الأرض التي يملكونها" ([18]).

وبمرور الزمن، نشأت علاقات خاصة بين أثرياء الموصل وشيوخ شمر ورؤساء القبائل الكردية من الزيباريين والهركيين والريكانيين وغيرهم، ومع رؤساء الطائفة الايزيدية في سنجار. وكانت هذه العلاقات تنعكس سلباً على أوضاع الفلاحين كلما ازدادت وثوقاً بين أثرياء الموصل ورؤساء قبائلهم. ولهذا كان الفلاحون يضمرون الحقد لأثرياء الموصل. وفي هذا كان يتماثل موقف الفلاحين على اختلاف أديانهم وانتمائهم القومي. ومقابل هذا الاصطفاف الطبقي، برز توزع مماثل في محلات سكنة المدينة بين أثريائها وفقرائها، وبين الأخيرين نسبة غير قليلة من الفلاحين النازحين من الريف، أكثرهم من الأكراد، هروباً من ظلم الإقطاعيين.

ولم يكن الفلاح في ربيع 1959 هو نفسه فلاح العهد الملكي، أي ذلك الفلاح المهزوم والجاهل ومطأطئ الرأس. فقد غيّرت ثورة 14 تموز وقانون الإصلاح الزراعي مزاجه ووعيه السياسي. وشاهد الفلاح بأم عينه واقتنع بأن سطوة الإقطاعيين والأثرياء التي ورثوها أباً عن جد لم تكن قدراً من الله ينبغي الاستسلام له. فغدا الفلاح مرفوع الرأس، وأخذ يميّز بين أعدائه وأصدقائه. ومن هنا وجدت الأفكار الشيوعية طريقها وانتشارها في أوساطهم في العديد من المناطق. وجاءت الإصلاحات والأجواء الديمقراطية التي حملتها الثورة لتنعش الآمال لدى الأقليات الدينية والقومية في المدينة وفيما حواليها في نيل مكانة اجتماعية محترمة، بعد أن كانت تعامل معاملة جافية من جانب أثرياء الموصل.

الاستعدادات للمؤامرة

[18]- راجع حنا بطاطو، العراق ــ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الثالث، ص183، والهامش رقم 8.

بعد الثورة ببضعة أشهر، راح الخطباء في مساجد مدينة الموصل يهاجمون الشيوعيين في خطبهم أيام الجمع. وسارع تنظيم حزب البعث في المدينة إلى تجميع كل القوى المحافظة في ما دعي بـ (التجمع القومي ـ الديني) الذي ضم ممثلين عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب وجماعة الأخوان المسلمين، وعدد من المستقلين للعمل ضد الشيوعيين في المدينة. والى جانب هؤلاء نشط المحامي سامي باش عالم العمري لتكوين تكتل رجعي معادي للحكم. وكوّن أحمد عجيل الياور، شيخ شمر، جماعة خاصة به من الإقطاعيين. وبدفع من عبد الحميد السراج وجمال عبد الناصر، التقى دهام الهادي، رئيس عشائر شمر في سوريا، برؤساء عشائر شمر في العراق، وأبلغهم بتعليمات السراج، وطلب منهم أن يوّحدوا كلمتهم. وفي مقابل هذا التأييد سيعفى كل من يؤيد التحركة من شمول أراضيه بقانون الإصلاح الزراعي! وكانت القوة المحركة الفعلية للتمرد جماعة من ضباط الجيش يقودهم محمود عزيز آمر اللواء الخامس في الموصل، والمقدم عزيز أحمد شهاب معاون آمر الفرقة الثانية في كركوك، والعقيد رفعت الحاج سري رئيس الاستخبارات العسكرية.

بدأت كل هذه القوى المختلفة تتقارب فيما بينها في بدايات عام 1959. ولكن الاستعدادات العملية للتمرد لم تبدأ إلا بعد استقالة الوزراء القوميين في 7 شباط من نفس العام. وقد استقرت الخطة، بعد أخذ ورد، على أن يقوم المتمردون في حامية الموصل، أي في اللواء الخامس والذي يقوده الشواف([19])، بإذاعة بيان، بعد السيطرة على المدينة، كإشارة لشركائهم في

---

[19]- الشواف، هو العقيد الركن عبد الوهاب الشواف.، عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار. اختاره عبد الكريم قاسم في اليوم الثاني للثورة ليكون الحاكم العسكري العام، وأبلغه بالأمر، إلا أن عبد السلام عارف عارضه في ذلك، وأصر على إبعاده إلى الموصل، ليقود اللواء الخامس المرابط هناك، فترك ذلك في نفس الشواف أثراً سلبيًا، وشرع في تكوين مجموعة خاصة به من أمراء بعض الوحدات العسكرية. وأظهر موقفاً محايداً تجاه النزاعات في الموصل والتنافس فيما بين القوى المختلفة. وبدأ يغازل القوى القومية. وكان حتى ذلك الحين لم يقطع روابطه السابقة بالحزب الشيوعي. وقد رشحه الحزب الشيوعي ليشغل منصب وزير الداخلية بعد إبعاد عبد السلام عارف، وأبلغه بذلك، ولم يكتم هو سروره بهذا الترشيح، إلا أن قاسم فاجأ

بغداد لكي يحتلوا، وزارة الدفاع بقيادة العقيد رفعت الحاج سري، ويعتقلوا عبد الكريم قاسم، وينفوه أو يقضوا عليه، ويستلموا السلطة. في الوقت نفسه، كان على ضباط آخرين ، بمن فيهم الزعيم ناظم الطبقجلي آمر الفرقة في كركوك، أن يعلنوا دعمهم للحركة. وعرض كبار الملاكين كل ما تحتاجه العملية من مال. وألقيت على كاهل الأحزاب، البعث خصوصاً، مهمة تحريك الشارع. وأخذ شيخ شمر الأكبر على عاتقه نقل أسلحة ومحطة إذاعة من حدود الإقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة، الذي وعد أيضاً بإسناد الحركة بكتيبة من المغاوير وسرب من طائرات "الميگ" إن لزم الأمر.

وجرى اختيار الموصل كمنطلق للمؤامرة، لكون أغلب الضباط في حاميتها من القوميين، ولقربها من سوريا من جهة، وبعدها عن العاصمة بغداد من الجهة الأخرى، إضافة إلى وجود قوة رجعية، ذات وزن، معادية للثورة عداءاً جذريا، لأن الأخيرة ضربت مصالحها في الصميم وزعزعت مواقعها الاجتماعية.

وتمتاز مدينة الموصل بطغيان مشاعر قومية عربية متميزة. ولكن المتآمرين بالغوا بها وبقواهم بشكل عام، عندما كانوا يصفون الموصل بالمدينة المقفلة، واستهانوا بقوى الخصوم. فقد كانت هناك قوى لا يستهان بها تعارض المتمردين. فهناك منظمة الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية والمقاومة الشعبية وقوامها سبعة آلاف مقاوم. كما كانت هناك قوى الحزبين الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردي (البارت). ونتيجة لطريقة التفكير السطحية للمتآمرين، فإنهم لم يأخذوا بنظر الاعتبار ما ستفرزه التمايزات الطبقية العميقة من نتائج في معركة مصيرية كهذه، هذا فضلا عن التمايزات الإثنية والدينية. واستهان المتآمرون بمدى تعلق المراتب والجنود بعبد الكريم قاسم، وتعلق الفلاحين به أيضاً كتعبير عن

الجميع بتعيين أحمد محمد يحي والذي لم يكن من الضباط الأحرار، لهذا المنصب. فجن جنون الشواف، وزاد في نقمته على الوضع ورغبته في التمرد. فوجد فيه الضباط القوميون في الموصل، ولاسيما قطبهم المحرك، محمود عزيز، ضالتهم التي يبحثون عنها.

تمسكهم بقانون الإصلاح الزراعي. ولم يكن جميع الضباط في اللواء الخامس من المتآمرين. فباستثناء 18 ضابطاً، بينهم عقيدان ومقدم، فهناك عدد كبير من ضباط الصف في الصنوف الفنية من أعضاء الحزب الشيوعي. وكان هناك العديد من الضباط من مؤيدي عبد الكريم قاسم كالمقدم عبد الله الشاوي، آمر كتيبة الهندسة وغيره.

مؤامرة مكشوفه

كانت مؤامرة الشواف مكشوفه، ولم تتمتع بعناصر هامة جدا كما هو الحال في الانقلابات العسكرية، كعنصر المباغتة والسرية والتنسيق المحكم والمركزية الشديدة. فقد تحدثت عنها جريدة التايمس اللندنية في عددها 8 شباط 1958 مشيرة إلى أن أنباء تتردد حول " انقلاب تنظمه بعض العناصر [الناصرية] في الجيش العراقي في الربيع". وربما كانت الجريدة متعمدة في كشف ذلك، فلم تكن بريطانيا تؤيد انقلاباً ناصرياً في العراق وهي التي خرجت مثخنة بالجراح من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، خلافاً لأمريكا التي كانت تدعم ذلك. وأحيط قاسم علماً بالمؤامرة، في يوم 23 شباط، من قبل الحزب الشيوعي العراقي، وقد كشف الحزب عن ذلك في مقال افتتاحي في جريدته "اتحاد الشعب" بعد قمع المؤامرة، وتحديداً يوم 11 آذار 1959. كما وصلت إلى قاسم معلومات مماثلة من الحزب الوطني الديمقراطي ومن العقيد طه الشيخ أحمد مدير الاستخبارات العسكرية. ولم يكن التنسيق بين قادة الانقلاب بالمستوى المطلوب. فقد أسرعت الموصل في التنفيذ ولم تصغ إلى نصائح رفعت الحاج سري الذي كان يطالب بالتأني لعدم استكمال الاستعدادات في بغداد.

لقد عزمت الأحزاب والقوى الديمقراطية وأنصار السلام على عقد مهرجان لأنصار السلام في مدينة الحلة، إلا أن عبد الكريم قاسم أراده في الموصل. فجرت الموافقة على ذلك، وحدد له موعد 6 آذار 1959. وقررت القوى الديمقراطية القيام بأوسع تحشيد جماهيري، وذلك لتحذير القوى المتآمرة وتنبيهها إلى خطر ما تنوي الإقدام عليه. وبطلب من قاسم، قامت مديرية السكك الحديدية وأجهزة الأمن بتقديم كل التسهيلات الضرورية لعقد المؤتمر في موعده المقرر.

لقد ظل الحزب الشيوعي يتابع التحرك بانتباه. ففي 27 شباط 1959 نشرت جريدة "اتحاد الشعب" مقالا افتتاحياً، حذرت فيه المتآمرين في الموصل، وأشارت إلى الاجتماعات التي عقدت بين رئيس المباحث العامة عبد اللطيف ورئيس المكتب الثاني حكمت الميني من العربية المتحدة، والضابط العراقي محمود حيدران في ناحية تل كوجك.

ومنذ الخامس من آذار، راحت الجماهير تتدفق على مدينة الموصل من المدن والقرى المحيطة بها، ومن المدن الأخرى في البلاد لتشارك في مهرجان أنصار السلام. وقد استخدمت كل وسائل النقل لهذا الغرض. وجاء كثير من سكان القرى سيراُ على الأقدام. وقد ساهم في المهرجان الذي عقد في موعده المحدد حوالي ربع مليون شخص. وكان المشاركون يرددون في شوارع الموصل شعار "زعيمنا الأوحد عبد الكريم قاسم" و"ماكو زعيم إلا كريم". وسار كل شيء بسلام. وبقيت القوى المؤيدة للتمرد في بيوتها. واتخذ المهرجان قرارات تؤكد على دعم مسيرة الجمهورية العراقية على طريق الديمقراطية والسلام...الخ.

الشروع بالمؤامرة

يقول بطاطو "وفي منتصف صباح اليوم التالي، 7 آذار، غادر أنصار السلام الموصل. وكانت بقية اليوم السابع مليئة بالمظاهرات والمظاهرات المضادة، التي تزايد التوتر فيما بينهما تدريجياً، وفي حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر، تدفق البعثيون ومؤيدوهم من النبي شيت، بقيادة فاضل الشكرة، عبر شارع فاروق وهاجموا عدداً من المكتبات اليسارية ومقهى علي الحجُّو، مكان لقاء الشيوعيين وأحرقوها كلياً. وفي وقت لاحق، حوالي الساعة الرابعة، وبالقرب من مكتب البريد، اصطدم البعثيون ــ الذين عُززوا الآن بأتباع عائلة كشمولة الذين كان كثيرون منهم مسلحين ــ بالشيوعيين الذين خرجوا من حي المكاوي وعلى رأسهم عباس هبالة. وصحب العراك إطلاق نار ووقوع إصابات" ([20]).

---

[20]- بطاطو، مصدر سابق، ص193.

في إثر الاصطدام، تفرقت مظاهرة القوى القومية، وتعززت المظاهرة الديمقراطية بأعداد غفيرة من الناس المسلحين بالقضبان الحديدية والعصي. وكانت الحماسة قد بلغت بالجماهير إلى الحد الذي راحت تستهين بكل شيء. ولم تتردد عن فعل ما سبقها إليه القوميون. إذ أحرقت مكتبة فاضل الشكرة، ومكتبة آل كشمولة، ومحل محسن العاني وقتلت أخاه. وعندها عمد الشواف إلى تطبيق ما دعاه بالخطة الأمنية المعدّة مع المتآمرين. فأنزل الشواف الجيش إلى المدينة، خلافاً لأوامر رئيس أركان الجيش التي تقضي بعدم إنزال الجيش إلى شوارع الموصل، وأعلن الأحكام العرفية. وتم استدعاء العناصر القومية وجماعات من عشيرة شمر إلى معسكر الغزلاني وزودت بالسلاح، وكُلفت جماعات مسلحة منهم بإلقاء القبض على كوادر الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية البارزة. وألقيَ القبض على عدد من الضباط وضباط الصف الشيوعيين والمؤيدين لعبد الكريم قاسم. ثم شرع بتجريد كتيبة الهندسة والوحدات العسكرية الأخرى المشكوك بولائها للشواف. وأرسل المعتقلون جميعا وعددهم حوالي 60 شيوعيا ومؤيدا لهم إلى الثكنة الحجرية. ولم يسلم من أعضاء اللجنة المحلية سوى عمر محمد الياس وفخري بطرس. وسلم من الاعتقال كذلك المحامي حمزة السلمان المكلف من قيادة الحزب بمهمة الإشراف على المنظمة ومهدي حميد قائد المقاومة الشعبية.

في مساء 7 آذار، وبعد أن تمت السيطرة على المدينة، قرر الشواف والضباط القوميون تنفيذ المؤامرة دون انتظار موافقة شركائهم الآخرين في بغداد وكركوك وغيرهما. فأمر الشواف بإرسال قافلة عسكرية لجلب الأسلحة والإذاعة من تل كوجك طبقاً للاتفاق مع مخابرات الجمهورية العربية المتحدة. وفي تل كوجك كان الشيخ أحمد عجيل الياور بانتظارهم. وسلمهم العقيد برهان أدهم، من المخابرات السورية الأسلحة والإذاعة، ومعه مهندس من إذاعة دمشق يدعى يوسف أبو شاهين. وقد وصلت القافلة في الساعة الثانية من صباح 8 آذار. وبوشر بنصب الإذاعة في معسكر الغزلاني. وتولت عشائر شمر بنقل الأسلحة. وتدفق بضعة مئات من أفراد شمر نحو المدينة، وجرى توزيع الأسلحة على العناصر القومية والموالين

لهـا. ولتعـذر سـماع صـوت الإذاعـة خـارج الموصـل، حتـى بعـد الاسـتعانة بمهندس من شركة نفط الموصل، رتب عبد الحميد السراج أمر إذاعة بيانات التمرد وتعليقاتـه مـن إذاعتـي دمشـق وحلـب باسـم "إذاعـة الموصـل". وكـان الضابط المتقاعد محمد الدرة، وهو من حزب الاستقلال، قد أعد بيان التمرد. وذيّل البيان بعبارة "قائد الثورة"، وعندما قدمه إلى الشواف، كتب الشواف اسمه فوق العبارة المذكورة، العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، في حين كان شركاؤه يتوقعون بأن يكون البيان بتوقيع، آمر الشواف العسكري المباشر، ناظم الطبقجلي.

لم يؤيد التمرد من خارج الموصل سوى حاميتي عقرة والعمادية، وعدد من ضباطهما. وخرجت مظاهرة في بغداد بلا قيمة حقيقية (حسب تعبير بطاطو) نظمها البعثيون في الكرخ. سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة ضد التمرد. إذ أحيل الشواف على التقاعد فوراً، وأعلن عن تخصيص مكافأة بعشرة آلاف دينار لمن يسلمه إلى الحكومة حياً أو ميتاً. وأصدرت الحكومة بياناً يدعو عشائر الموصل والمخافر إلى قطع الطريق على المتمردين الهاربين صوب الحدود السورية. وتوالت برقيات قادة الفرق والوحدات العسكرية في كل أنحاء البلاد التي تستنكر التمرد. ووجّه قادة المنظمات الديمقراطية النداءات التي تدعو الجماهير إلى العمل على سحق المؤامرة والمتآمرين الخونة. وأخذت وسائل الإعلام، بما فيها الحكومية، على عاتقها نشر هذه النداءات على أوسع نطاق، وكانت الإذاعة تكرر بثّها. وقد هب قرابة خمسة آلاف مسلحاً كردياً وعسكروا على تل نينوى، قرب الموصل. ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية لقمع التمرد، ودخل ما يقرب ألف مسلح منهم شوارع الموصل، واشتبكوا مع القائمين بالتمرد. وفي صباح اليوم التالي، 9 آذار، أرسل المتمردون طائرتين هاجمتا مرسلات الإذاعة في أبوغريب وقصفتها. إلا أن القصف الحق بها أضرارا طفيفة، ولم ينقطع البث الإذاعي. ولكن القصف تسبب في قتل بعض المواطنين. وقد سارع جنود الطيران لتعطيل المطار في الموصل.

قمع التمرد

في ذات الوقت، طارت أربع طائرات نفاثة من معسكر الرشيد وحلقت في سماء الموصل وألقت المناشير عليها، وهي تدعو جماهير المدينة إلى مقاومة التمرد. ثم قصفت ثكنات الجيش، وضربت بالصواريخ مقر الشواف، وجرحته هو شخصياً، فهرع إلى مستشفى القوة الجوية للمعالجة، إلا أن الجنود الذين كانوا يهتفون بموته قضوا عليه، كما تقول بعض المصادر. إلا أن الطبيب الذي عالجه قال في شهادته أمام محكمة أمن الدولة في كركوك عام 1964، إن الشواف بعد أن حوصر في المستشفى أقدم على الانتحار. ومع ذلك حكمت هذه المحكمة على عدد من الجنود بتهمة قتل الشواف.

ولكن حين تبين نهاية التمرد الفاشل، كما يؤكد اوريل دان، تقرر "القضاء على المحتجزين اليساريين البارزين، وقد اضطلع محمود عزيز بمهمة التنفيذ. فكان كامل القزانجي أول من ناداه من غرفة الاحتجاز الجماعية... وهو نصير بارز للسلم وشخصية وطنية معروفة. أطلق محمود عزيز النار عليه فور خروجه وأرداه قتيلاً. بعد هذا رفض رفاقه الخروج عند مناداتهم بالأسماء. واشتد الاضطراب وتعاظم إلى الحد الذي أرتؤي فيه إرجاء عملية القتل إلى صباح اليوم التالي" ([21]). وبعد قصف مقر الشواف، هرع جنود وضباط صف كتيبة الهندسة، وهم مسلحون بالعصي وقضبان الحديد، تساندهم جماهير من المدينة، نحو السجن العسكري في الثكنة الحجرية لإطلاق سراح المعتقلين. وبعد معركة مع حرس السجن تم تحرير السجناء. ولكن بعد أن قتل خير الله عسكر المقدم عبد الله الشاوي الذي طلب من محمود عزيز الاستسلام، وقُتل العريف حرز كذلك. فسارع محمود عزيز إلى الفرار. واستجابة لنداءات عبد الكريم قاسم، تدفقت حشود من البارزانيين والأيزيديين إلى الموصل للمساهمة في قمع التمرد. وسارع الجنود من الكتيبة الثالثة، بقيادة ضابطين شيوعيين إلى الاستيلاء على ترسانة الأسلحة في الكتيبة المذكورة، ووزعوها على أبناء الشعب.

---

[21]- اوريل دان، "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر 1989، ص222.

وخلال ثلاثة أيام بعد قمع التمرد، عمت المدينة فوضى شاملة، واضطرب الأمن تماما. إذ تدفقت أعداد كبيرة من العشائر الكردية والعربية إلى داخل المدينة. وتحولت الاصطدامات بين الطرفين إلى أعمال انتقام وثأر وتصفية الحسابات الشخصية المتبادلة. ولعبت النعرات الطبقية والقومية والدينية دورها في عمليات القتل والانتقام. ويقول بطاطو في هذا الصدد: "وكانت عمليات الانتقام العاجلة التي لجأ اليها الجنود والجموع المسلحة في لحظات غضبهم الوحشي ـ في جزء كبير منها ـ سداداً لحساب النزيف الرهيب الذي عانوا طويلاً منه. لقد تعرضوا مرات عديدة لإطلاق النار من البيوت التي تحصّن فيها القوميون وملاك الأراضي. ونصبت الرشاشات في قصر شيخ شمر ولم يتمكن أحد من إسكاتها حتى أحضر الجنود الشيوعيون الدبابات وأطلقوا بضع قذائف على القصر" ([22])

ويشير عزيز سباهي إلى أن أجهزة الدعاية المعادية نفخت كثيراً في الأحداث، وبالغت في ذكر الخسائر والضحايا، وشوِّهت صورة الأحداث، وجرى تزييف الوقائع. ونُسب إلى الشيوعيين الكثير مما لم يرتكبوه، أو ارتكبه غيرهم. ولكن طبقاً لإحصائية قدمتها لجنة شكلت من الطرفين، وكان في عدادها فخري بطرس، أن عدد القتلى من جميع الجماعات بلغ 125 قتيلاً و335 جريحاً. أما بطاطو فيذكر بأن عدد القتلى 200 حسب محمد حديد ([23]).

من المسؤول؟

يطرح سباهي التساؤل التالي: "ترى، كيف يمكن توزيع المسؤوليات عما حل بالمدينة من مذابح ومآسي". فيشير عن حق، إلى أن المسؤولية الأولى بالطبع، تقع، على العناصر التي أسهمت بالتآمر وتلك التي حركتها ووفرت

---

[22]- بطاطو. مصدر سابق، ص197.

[23]- راجع عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الثاني،ص 401. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، ص200.

لهـا المسـتلزمات الماديـة والمعنويـة لكـي تقـدم علـى مـا أقـدمت عليـه، ويـندرج فـي إطـار هـذه العناصـر القـوى القوميـة العربيـة المتعصـبة، التـي انـدفعت إلـى التـآمر دون أن تحسـب للمصـلحة العامـة أي حسـاب، والقـوى الرجعيـة مـن عمـلاء الاسـتعمار ورجـالات الإقطـاع، ومـن ورائهـم الـدوائر الاسـتعمارية وقيـادة الجمهوريـة العربيـة المتحـدة التـي ذهبـت إلـى أبعـد الحـدود فـي دعمهـا للتـآمر. وقـد كشـف عبـد اللطيـف البغـدادي نائـب رئـيس الجمهوريـة العربيـة المتحـدة فـي مذكراتـه عـن دور عبـد الناصـر الشخصـي، وكيـف سـاهم فـي حملـة التهويـل والمبالغـة والأكاذيـب أثنـاء المحاولـة الانقلابيـة وبعـدها. وممـا ذكـره البغـدادي واقتبسه الباحث جرجيس فتح الله ما يلي:

"وقـام جمـال[عبـد الناصـر] فـي ليلـة 12 آذار باتخـاذ العـدة لإعـداد مـا يلـزم مـن الدعايـة لتغطيـة ذلـك الفشـل الـذي حـدث فـي الموصـل وكتـب عـدة أخبـار لتنشـر فـي الصـحف وكانـت كلهـا تهـدف إلـى إثـارة الشـعب العراقـي ضـد [قاسـم] وذلـك عـن طريـق تجسـيم الخسـائر ومحاولـة إثـارة العطـف أيضـا علـى الثـوار بالتنديـد بـالإجراءات التـي اتخـذها (قاسـم) هنـاك فـادعى أنـه قـام بإعـدام 60 ضـابطاً، كمـا أعـدم أيضـاً كـل شـخص مـدني شـك فـي أنـه تعـاون مـع الثـوار. وأن ذلـك تـم بـدون محاكمـة... كانـت هـذه الأخبـار المفتعلـة التـي يكتبهـا [عبـد الناصـر] تـذاع مـن محطـة إرسـال سـرية لتـذيع باسـم ثـوار الموصـل وضـعت فـي منطقـة الغوطـة القريبـة مـن دمشـق وقامـت بإذاعـة بيـان الشـواف... وتعليقـات أخـرى ضـد (قاسم)". (ص82 و89 طبعة القاهرة)

و يـدين الباحـث فـتح الله هـذا السـلوك السياسـي وأضـراره إدانـة صـارمة تغنـي المـرء عـن أي تعليـق بقولـه: "ولا يلـوح فـي كـل مـا ورد ذكـره هنـا أي بصـيص مـن شـعاع لتلـك السـجايا العربيـة الأصـيلة التـي تغنـى بهـا الشـعراء ولا للمبـادئ الخلقيـة العامـة التـي تعـارف عليهـا البشـر لا مـن أولئـك الـذين ثـاروا باسـم العروبـة ومـن أجـل الوحـدة العربيـة، ولا مـن أولاء الـذين نقلـوا أقـوالهم وكتبـوا فـي مـدحهم وتـأبينهم والثنـاء علـى أعمـالهم. ويقينـاً أنهـم الحقـوا بالعروبـة

والوحدة العربية ــ كفكرة قومية سامية وهدف رفيع ــ ضرراً أكبر بكثير من ذلك الذي ألحقه بها أعداؤها ومخالفوها" .([24])

ويحمّل سباهي، وهو على حق، عبد الكريم قاسم المسؤولية بالدرجة الثانية، عندما يشير إلى أن هذا لا يعفي بالطبع مسؤولية الجانب المقابل لدفع الأمور إلى حد الانفجار والتصادم. لقد كان كلا الطرفين يسعيان إلى تأجيج الأمور وتفجيرها كما تنفجر (الدّملة)، كما عبر عبد الكريم قاسم عن مخططه إلى وفد القوى الديمقراطية في المدينة الذي زاره قبل الأحداث.

ويتحمّل قاسم مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات وقائية، تجّنب البلاد تلك المأساة. فقد زوّده الحزب الشيوعي، وجهات أخرى أيضا، بمعلومات حول تحرك المتآمرين، كما مر بنا، حتى أن اتحاد الشعب نشرت أسماء وتحركات بعض المتآمرين. وكان بإمكان قاسم أن يجهض المؤامرة قبل وقوعها، مثلما أجهض أربع مؤامرات قبلها. ولكن قاسم كان، كما يبدو، يروم قمع المتآمرين بشدة وهم متلبسون بالجرم المشهود في هذه المرة، غير آبه بالنتائج المأساوية التي ستصيب أبناء الشعب وتداعيات ذلك. كما يتحمّل قاسم قسطاً كبيراً من مسؤولية القسوة المبالغ فيها في قمع المتمردين بنداءات ودعوات وسائل إعلامه بسحق المتمردين الخونة، وكان بإمكانه أن يصدر نداءاً يدعو فيه القوى السياسية والجماهير الشعبية إلى "عدم أخذ القانون بيدها" والى تسليم المتآمرين للسلطات.

يقول الفقيد زكي خيري "ودعا قاسم الجماهير لمطاردة فلول الفتنة وأباح دماءهم لمدة ثلاثة أيام. وكان ما كان. ولكن بعد بضعة أيام ألقت المقاومة الشعبية القبض على نفر من المشاركين في الفتنة وهم من رجعيي الموصل وبعد محاكمتهم في محكمة شعبية أخذتهم إلى دملماجة بالقرب من الموصل

---

[24]- **جرجيس فتح الله المحامي، "العراق في عهد قاسم"، الجزء الثاني، دار نبز للطباعة والنشر السويد - 1989، ص708 وما يليها.**

وأعـدمتهم! واسـتغل قاسـم الفرصـة لينـزل ضـربة معادلـة لحلفائـه لاسترضـاء أعدائه وليوّجه هؤلاء ضد الشيوعيين".([25])

ويستشـهد بطـاطو بـأقوال الشـهيد مهـدي حميـد ([26]) قائـد المقاومـة الشـعبية فـي الموصـل، لإلقـاء الضـوء علـى هـذه النقطـة، فيـذكر فـي الصـفحة 199 مـن كتابـه الثالـث مـا يلـي: " وفـي وقـت لاحـق، فـي العـام 1963، ادّعـى مهـدي حميـد أن قاسـم أصـدر يومهـا أوامـره بـ"إبـادة كـل مـن أظهـر مقاومـة أو حمـل السـلاح ضـد الحكومـة" وأن هـذا شـجّع "الأعمـال المتهـورة" و"الأفعـال الانتقاميـة"، وادّعـى كـذلك أن قاسـم أشـار فـي لحظـة معينـة، وعبـر قائـد الحاميـة، إلـى أنـه "لا حاجـة إلـى إرسـال مثـل هـذا العـدد الكبيـر مـن المعتقلـين إلـى بغـداد، فمـاذا سـنفعل بهـم هنـا؟ تخلصـوا مـنهم هنـاك فـي الموصـل". وادّعـى مهـدي حميـد كـذلك أن "سـلطة الاعتقـال والتحقيـق عهـدت الينـا [آي إلـى المقاومـة الشـعبية] رسـمياً وبرسـالة رسـمية ومـن القائـد الـذي لـم يُسـتدع، عمومـاً، كشـاهد فـي محاكمتنـا [عـام

---

[25]- راجع زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم، ص204.

[26]- كـان مهـدي حميـد، مـلازم أول مـدفعي فـي عـام 1945، وأحيـل علـى التقاعـد لتأييـده الثـورة البارزانيـة. وفـي عـام 1949 كـان مـن بـين مـن عملـوا فـي المراكـز الحزبيـة بعـد إعـدام الرفيـق فهـد، وألقـي القـبض عليـه فـي ربيـع ذلـك العـام. كـان موقفـه صـلباً فـي التحقيـق، وحكـم عليـه بالسـجن المؤبـد، وأرسـل إلـى سـجن نقـرة السـلمان. وظـل فـي السـجون، وكـان أحـد أبـرز المسـؤولين الحـزبيين فـي منظمـات الحـزب السـجنية حتـى ثـورة 14 تمـوز،حين أطلـق سـراحه. وعـيّن أمـراً للمقاومـة الشـعبية فـي الموصـل. وقـد وصـل إلـى الموصـل مـع بـدء التمـرد. وتقـديراً لبسـالته ودوره تـم ترقيتـه إلـى رتبـة رئـيس، وعُـين آمـراً للمقاومـة الشـعبية لعمـوم المنطقـة الشـمالية مـن البـلاد، كمـا سـنأتي علـى ذلـك. ولكـن بعـد أن سـاءت العلاقـة بـين عبـد الكـريم قاسـم والحـزب الشـيوعي حكـم عليـه بالإعدام، ونفذ الحكم به بعد انقلاب 8 شباط 1963.

1960]، مع إننا طلبنا تقديمه للدليل... في الواقع، لقد ألقي كل اللوم علينا ... لكن المسؤولية الأولى تقع على قاسم...وقائد الموصل... وإلا، لماذا لم يوقفونا... وهو ما كان بإمكانهم أن يفعلوه... خصوصاً بعد وصول اللواء الأول". (الفراغات موجودة في النص. جاسم) ويذكر بطاطو كذلك في نفس هذه الصفحة وما يليها ما يلي:

"ومهما كان الأمر، فإن العراقيين ما زالوا يذكرون كيف أنه، عند نقطة معينة من محاكمة مهدي حميد ورفاقه أمام المحكمة العسكرية الأولى في عام 1960، أوقفت الجلسات العلنية للمحكمة بطريقة مفاجئة ولسبب غير معلوم. وساد يومها انطباع عام بأن المحاكمة كانت تقدم دليلاً يوّرط قاسم نفسه".

وبصرف النظر عن كل شيء، فلم يكن هناك من سبيل لقمع التمرد المسلح بعد وقوعه سوى العنف. وبسبب من انخراط قوى مدنية واسعة، متنوعة ومتخاصمة في الاصطدامات، فكان من الطبيعي أن ترتكب خلالها، وخاصة في اصطدامات عنيفة كهذه،انتهاكات من قبل جميع الأطراف، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي ومنظمته في الموصل. "إن جذور الكثير من العدوانية التي شاهدتها أيام آذار (مارس) كانت تعود إلى الخوف المشترك الذي يبدو أنه سيطر على كل أطراف النزاع: الخوف من أن الفشل في تلك اللحظة التاريخية الحرجة قد يجر وراءه الدمار على أيدي الخصوم"، كما يشير بطاطو في الصفحة 200 من كتابه الثالث. إن ما يورده بطاطو، يفسر لنا تلك القسوة، المبررة وغير المبررة لقمع التآمر.

وعند الإشارة إلى مسؤولية الشيوعيين في الانتهاكات التي حدثت خلال قمع مؤامرة الشواف في الموصل، ينبغي أن لا ننسى، كما يشير سباهي، إلى ما بذله الشيوعيون لتدارك ما يمكن تداركه لإنقاذ العديد ممن أوقعهم حظهم العاثر في أيدي الجماعات الغاضبة. وقد بذل الشيوعيون كذلك جهوداً كبيرة لتوفير الشاحنات ولعودة المسلحين الذين قدموا إلى الموصل إلى مدنهم وقراهم بعد أن انتهى التمرد. وقد استمرت هذه العملية أربعة أيام. كما نظم الشيوعيون عملية حصاد المحاصيل لآلاف الدونمات من أراضي الجزيرة

الشاسعة، والتي هجرها أصحابها وفروا إلى الجمهورية العربية المتحدة، وسلموا المحاصيل إلى الدولة. وقد أثارت العملية إعجاب المعنيين والخبراء في الزراعة" ([27]).

لقد ساهم الشيوعيون في قمع مؤامرة الشواف، وظل عبد الكريم قاسم يشيد بالدور الذي لعبوه في قمع التمرد. و" أن قاسماً دعا، بعد فترة قصيرة من أحداث الموصل، مهدي حميد وقادة شيوعيي الموصل إلى بغداد، وأطرى إخلاصهم، وقدم لهم مسدسات هدية، وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها 1500 دينار. وإلى هذا، قُبل مهدي حميد مجدداً في الجيش وقدمه إلى رتبة رئيس وأسند إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في كل الجزء الشمالي من البلاد" ([28]). وعند استقبال عبد الكريم قاسم لأبناء الموصل رحب بهم وقال: "أنا واحد منكم. الشعب الموصلي قد قضى على المتآمرين بسرعة هائلة، ونحمد الله على مجيئكم إلى هنا . الكل يعلم أننا غير سفاكين، فالسفاكون هم الذين سفكوا دماء الأبرياء نتيجة الغدر والخيانة ولطخوا أيديهم بدم المؤامرة. أرجو أن يكثر الله من أمثالكم المخلصين"([29]) . ولكن ما أن بدأت العلاقات تسوء ما بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي، حتى راح يستخدم محاكمات قادة الشيوعيين في الموصل، كورقة يشهرها بوجه الحزب، وحكمت عليهم محاكمه العسكرية بالإعدام، وقام انقلابيو شباط بتنفيذ هذه الأحكام.

وعاد عبد الكريم قاسم وصرح أمام الوفد الرياضي اللبناني، الذي زاره في مستشفى السلام بعد محاولة اغتياله في شارع الرشيد: "إن المسؤولين عن مذابح الموصل، هم الذين تآمروا علينا. نحن لم نتآمر. والمسؤول عن

---

[27]- سباهي، مصدر سابق، ص401.

[28]- بطاطو، مصدر سابق، ص199. وهامش رقم 56.

[29]- سباهي، مصدر سابق، ص400، هامش رقم 37.

مجزرة الموصل هم أولئك. كان السلاح بيد الجيش، وبيد بعض القادة الذين خانوا البلد وكان الأهلون عزل من السلاح. فناديناً الأهليين وقلنا لهم الجمهورية في خطر، وأنتم ملزمون بالدفاع عن كيانها الذي تفانينا من أجله في الثورة".

الاغتيالات في الموصل

بعد قمع مؤامرة الشواف، حصل في البلد مد ثوري عظيم تحققت خلاله إنجازات وطنية. ولكن قبل الانتقال إلى تناول هذا الموضوع، نشير إلى التداعيات السلبية التي حصلت في الموصل بعد بضعة أشهر من قمع مؤامرة الشواف. لقد أدركت القوى التي وقفت إلى جانب التمرد، أن سياسة عبد الكريم قاسم قد اتجهت، منذ منتصف عام 1959، نحو التضييق على الشيوعيين واليسار عامة، والتي انعكست في الموصل بإجراء تنقلات واسعة في أوساط المسؤولين والموظفين المحليين شملت المتصرف ومدير الشرطة والضباط وحتى ضباط الصف في وحدات الجيش. وكانت التنقلات ترمي إلى إضعاف مواقع الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الأخرى، وتعزيز مواقع خصومهم. وأرسلت هيئة تحقيق خاصة للتحقيق فيما دُعي بالأعمال التي ارتكبها "الفوضويون" وهي مزودة بأسماء الشيوعيين الذين يُراد اعتقالهم ومحاكمتهم.

لذلك سارعت القوى المعادية للشيوعية بتدبير الاغتيالات. وتألفت لهذا الغرض لجان سرية خاصة تتولى تعيين من يُراد اغتياله ومن يقوم بذلك، وجمعت الأموال لهذا الغرض. وسرعان ما اتسعت دائرة الاغتيالات لتشمل أناساً على الشبهات. فلم تعد حملة الاغتيالات تستهدف الشيوعيين أو مؤيديهم أو أقاربهم فقط، وإنما امتدت إلى عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردستاني، وإلى أناس لا علاقة لهم بالسياسة أساساً. وارتفعت معدلات القتل إلى مستويات مخيفة حتى بلغت، في بعض الأوقات ما بين 8 و12 حادثة اغتيال في اليوم الواحد ولمدة أسبوعين متتالين. وقد قدر عدد القتلى ما بين 300 و600 قتيلاً. واضطر كثير من العوائل إلى الهجرة عن المدينة. وقدّر عدد العوائل المهاجرة ما بين خمسة آلاف و عشرة آلاف عائلة. وكان نصيب المسيحيين من التهجير هو الأعلى.

ويورد الكاتب سباهي أكثر من عشرة أسماء من القتلة الذين اشتهروا آنذاك. وقد انتمى العديد منهم إلى الحرس القومي بعد انقلاب شباط الفاشي عام 1963.

تشرين الأول 2010

المصادر

1- عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الثاني.

2- حنا بطاطو، العراق ــ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الثالث.

3- اوريل دان، "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر 1989.

4- جرجيس فتح الله المحامي، "العراق في عهد قاسم"، الجزء الثاني، دار نبز للطباعة والنشر السويد - 1989.

أحداث كركوك في تموز 1959

بالرغم من كل ما كتبه الشيوعيون حول الأحداث التي وقعت في كركوك في تموز 1959، وذلك بهدف إزالة الانطباعات السلبية التي علقت في أذهان الناس، جراء افتراءات وتشويهات خصوم الحزب الشيوعي العراقي، إلا أن تلك الافتراءات لم تتوقف حتى يومنا هذا. وبما أن الحزب هو المتهم في هذه القضية، فمن المفيد الاستشهاد، قدر الإمكان، بمؤرخين وكتاب محايدين. وتكتسب الشهادة مصداقية أكبر عندما تأتي من مؤرخين مشهود لهم بمهنيتهم العالية.

يقول الباحث حنا بطاطو: " لا شيء آذى الشيوعيين بقدر ما فعلت أحداث كركوك الدموية في 14 – 16 تموز (يوليو). ومع ذلك، فقد أصبح مؤكداً الآن أن هذه الأحداث لم تكن مدّبرة من قبل زعمائهم، ولا هم سمحوا بها. ويمكن أن تعزى هذه الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الأزمنة، من أفعال القسوة القصوى التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي والغليان غير الطبيعي" ([30]).

أما الكاتب جرجيس فتح الله، فيكرر ما قاله بطاطو ولكن بصيغة أخرى فيبدأ مقالته عن الموضوع بالقول:" لم يلحق بالحزب الشيوعي العراقي وبالشيوعيين العراقيين من أذى ... قدر ما ألحقتها بهم وقائع الرابع عشر والخامس عشر من شهر تموز 1959. ولم يفعل شيئاً كثيراً في تخفيف الشعور العام ضدهم، انكشاف حقائق كثيرة كانت محض خيال ابتدعه أعداؤهم للنيل منهم، وبعد أن عُريت أعمال النهب والقتل عما ألبستها أجهزة الإعلام الخارجية من مبالغات وتهويل. وما أحدثته هجوم الصحف المحلية المعارضة لحكم (قاسم) والمعادية للشيوعيين من آثار عميقة في النفوس".

---

[30]ــ حنا بطاطو، العراق ــ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الثالث، ص223.

ويضيف فتح الله قائلاً: " على أن ما بات في حكم المؤكد الآن وبالشكل الذي لا يقبل الجدل أن تلك الأحداث الأليمة لم تكن مدبرة، وإنما هي بنت ساعتها. إن قادة الحزب الشيوعي في العاصمة لم يكونوا وراءها ولم يأمروا بها ولم يوطئوا لها عن قصد وإنما فوجئوا بها مثل غيرهم" ([31]).

ويقول المؤرخ ألن دان: "وليس ثمّ دليل قانوني يثبت صدور أمر من مركز ح. ش. ع. (الحزب الشيوعي العراقي) في بغداد لتنفيذ مخطط مذبحة. ولكن يمكن التأكيد وبصورة معقولة إن أمراً كهذا لم يصدر قط"([32]).

هذه ثلاث شهادات محايدة تبرئ ساحة الحزب من تدبير مجزرة كركوك. وسنرى لاحقاً بأن كل الوقائع والأدلة تقف إلى جانب هذه الشهادات.

كركوك

تقع مدينة كركوك على بعد 280 كيلومتراً إلى الشمال من بغداد. وطبقاً لإحصاء السكان في عام 1957 كان يسكن المدينة 120402 نسمة، يؤلف التركمان منهم قرابة 52% وثلث سكانها من الأكراد الذين صاروا يتكاثرون فيها بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والشروع باستثماره. وإلى جانب هؤلاء يقطن العرب المدينة أيضاً. وكان ما يزيد عن 12600 نسمة من سكانها من المسيحيين. وإلى جانب هؤلاء كان يسكنها بضع مئات من الصابئة والأيزيديون والطوائف الأخرى. ولا يوجد ما يقطع في أصل وجود التركمان في كركوك، إذ أن هناك تفاوت كبير في تاريخ وجودهم يتراوح بين

---

[31]ـ جرجيس فتح الله المحامي، "العراق في عهد قاسم"، الجزء الثاني، دار نبز للطباعة والنشر السويد ـ 1989، ص733. خط التشديد ليس في الأصل.

[32]ـ اوريل دان، "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر 1989، ص282. خط التشديد ليس في الأصل.

نهاية القرن العاشر والقرن الثامن عشر! ([33]). وقد جاء في قاموس الأعلام، "الذي يعد موسوعة تاريخية وجغرافية عثمانية مهمة، نشر في استانبول سنة 1896: تقع كركوك ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان، وهي مركز ايالة سنجاق شارزور ولها من النفوس (30.000) ألف نسمة ثلاثة أرباعهم من الكرد والبقية من الترك والعرب". ([34])

ثورة 14 تموز

تمتع التركمان في عهد الحكم العثماني بمكانة خاصة في المجتمع، فهم ينتمون إلى نفس المجموعة الإثنية الحاكمة. ومع مرور الأيام نشأ بين التركمان تمايز طبقي، إذ ظهرت عوائل أرستقراطية ثريِّة صارت تهيمن على اقتصاديات المدينة. وحظيت المدينة، بعد اكتشاف النفط، بأهمية خاصة، وازداد النشاط الاقتصادي فيها، وتحسنت أحوالها. وتحولت المدينة إلى مركز لجذب الأيدي العاملة، لاسيما من الأكراد والعشائر العربية المحيطة بها. ومع أن كثير من الأتراك كان يعاني الفقر، إلا أن نفوذ القلة الميسورة والوجاهة التي ظلت تتمتع بها في العهود السابقة، استمر قائماً بين الجماعات التركمانية، بحكم كونهم يؤلفون أقلية قومية يقوم بينها ولاء خاص يغذيه، إلى جانب تميزها الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة، وحظوتها لدى الدولة، الولاء لتركيا- الوطن الأم. هذا الولاء الذي ظلت تركيا تغذيه طوال عهود بأشكال مختلفة. وهكذا فقد تمتعت البرجوازية التركمانية، والرجعية منها بشكل خاص،بنفوذ كبير بين أوساط الجماهير التركمانية. وكان معظم نشاط الحزب الشيوعي يجري بين الأكراد والعرب والأقليات القومية

---

[33] - راجع جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص739، هامش رقم4.

[34]- د. عبد الفتاح علي بوتاني " من كان وراء حوادث الموصل وكركوك الدامية 8 آذار 14 تموز 1959؟" ص80. اقتبسه الكاتب إبراهيم الحريري في مقال مكرس لقراءة الكتاب المذكور، والمقال موجود على مستخدم google.

والدينية في الأساس، ولم تتغير الحال كثيراً حين انتصرت ثورة 14 تموز1958 ([35]).

لقد تحولت كركوك بعد الثورة إلى مركز لنشاط دعائي مكثف. ونشطت بشكل ملفت للنظر الشائعات التي تثير الكراهية بين الجماعات القومية. وقد أكد على هذه الظاهرة قائد الفرقة العسكرية الثانية، ناظم الطبقجلي، في إفادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة، إذ يقول: "حين تسلمت قيادة الفرقة الثانية، قام ممثلو الهيئات القنصلية بفعاليات حيث خشيت من ضررها على المصلحة العامة، وإشاعة الفرقة وحرب الأعصاب. وكانت أعمال هذه الهيئات يشوبها كثير من الشك والريبة. فحددت إقامتهم في المدن، وسعيت لغلقها [القنصليات]، وخاصة بعد الاشتباك الأول الذي حصل في كركوك في أواخر الشهر العاشر سنة 1958، أي بعد حادث المظاهرات، حيث شوهد معاون القنصل الأمريكي عن بعد، عدا خروج بعض ممثلي القنصليات الأجنبية عن العرف الدبلوماسي وانحرافهم عن واجباتهم" ([36]).

وعند انتصار ثورة 14 تموز، لم تبادر الأسر التركمانية الثريِّة إلى تأييدها في بادئ الأمر. واتخذ التركمان، بشكل عام، موقفا انعزالياً منها. وحينما تأسست المنظمات الديمقراطية، تردد التركمان في الانضمام إليها بأعداد كبيرة. لهذا كان أغلب الذين انتموا إلى تلك المنظمات من الأكراد والعرب والأقليات القومية، وأخذت المشاعر تميل إلى القومية الكردية. وقد بُذلت مساع جدية للتقريب بين أهالي كركوك على اختلاف قومياتهم. وتألفت لهذا الغرض، بدفع

---

[35] ــ راجع عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الثاني، ص435. راجع كذلك جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص734.

[36]- محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج18 ص265. راجع سباهي، مصدر سابق، ص435 والهامش رقم 6.

من آمر الفرقة العسكرية، لجنة خاصة دعيت "لجنة الدفاع الوطني لمنطقة كركوك"، وضمت ممثلي الجماعات المختلفة بمن فيهم ممثلين عن التركمان وكان من بينهم الرئيس الأول المتقاعد عطا خير الله. وعلى إثر الصدام الذي وقع في أواخر تشرين الثاني 1958، أصدرت اللجنة المذكورة بياناً نبهّت فيه إلى المساعي التي يحيكها المستعمرون وعملاؤهم لبث سموم التفرقة والعداء بين القوميات، ودعا إلى وحدة وتآخي ويقظة الجميع من أجل صيانة الجمهورية ومحاربة الإشاعات التي يروّجها عملاء الاستعمار([37]).

وفي 25 آذار 1959 أصدرت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كركوك بياناً تحت عنوان: "عاشت الأخوة بين العرب والأكراد والتركمان والآثوريين"، نبهّت فيه إلى ضرورة محاربة الميول الانعزالية بين القوميين، والمخربين الذين يثيرون العنعنات والنعرات العنصرية، والمخاوف بين جماعة ضد جماعة أخرى، والافتراء عليهم. ودعا إلى الوحدة ...الخ. وقبيل الأحداث بأيام، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني في المدينة، وتضم الحزبين الشيوعي، والديمقراطي الكردي (البارتي)، والمنظمات الديمقراطية، بياناً أكدت فيه، على غرار ما ذهبت إليه اللجنة المحلية للحزب الشيوعي، في بيانها الذي أشرنا إليه، على الضرورة الملحة لوحدة الشعب بقومياته المختلفة ([38]).

ورغم المحاولات التي بذلت لتنظيم مسيرة شعبية واحدة في يوم الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة 14 تموز، إلا أن التركمان أصروا على أن ينظموا مسيرة خاصة بهم إلى جانب المسيرة التي كانت المنظمات الديمقراطية قد هيأتها، فنشأت بذلك إمكانية جدية للاحتكاك. واستناداعلى عدد من الشهادات

---

[37]-الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج3 ص22. راجع سباهي، مصدر سابق، ص436، هامش رقم 7.

[38]- الحسني، مصدر سابق، 25. سباهي، مصدر سابق، ص436.

والتقارير الرسمية، يشير الكاتب عزيز سباهي إلى أن المسيرة الشعبية التي قدرت بعشرة آلاف متظاهر، قد انطلقت، كما كان مقرراً، من ساحة المدرسة الثانوية. وكان الأطفال، الذين يحملون الزهور، يتقدمون المسيرة. وسار أمام الجميع مدير شرطة اللواء (المحافظة) وعدد من كبار ضباط الفرقة العسكرية. وتوافدت المواكب وفق الترتيب المرسوم لها. والتحق بالمسيرة الكثير من الجنود. وقد شاركت فيها جماهير من مختلف القوميات. وحين وصلت الجسر القديم، واجهت تظاهرة تركمانية تركب سيارات الجيش، فتدخل مدير الشرطة، وحول التظاهرة التركمانية إلى طريق فرعي. وحين اقتربت المسيرة من شارع "الاستقلال"، اقتربت منها، في الجهة المعاكسة، مجموعة من الجنود يقارب عددهم الستين جندياً، فحولتهم الشرطة التي تحرس المسيرة إلى طريق فرعي أيضاً.

ولما اقتربت المسيرة الجماهيرية من مقهى 14 تموز، وهو من المقاهي التي يرتادها التركمان، انهالت عليها الحجارة من السطوح. ودوت بعدها إطلاقات نارية لا يعرف مصدرها، فساد الهرج والمرج، وتدافع الناس إلى الطرق الجانبية، وارتبك النظام، وما عاد من الممكن ضبط الجماهير. وانطلق الجنود وجماعات من الجماهير نحو بعض المحلات والدور، ونهبوا بعضها، وسقط عدد من القتلى والجرحى وكانت غالبيتهم الساحقة من التركمان. استغل مفوض شرطة مفصول، يدعى نوري ولي، كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي، اضطراب الوضع، فذهب هو وجماعة من أقاربه إلى مركز شرطة (إمام قاسم)، واستولى على بعض أسلحة المركز ووزعها على أصحابه، واتجه لتصفية بعض الحسابات الشخصية في هذا الوضع المضطرب، وراح هو وجماعته يطلقون النار في الهواء لإثارة الفزع.

ومع أن الحال قد هدأت بعدئذ، إلا أن عدد من الجنود الأكراد خرجوا من ثكناتهم في اليوم التالي، وقصفوا بمدافع الهاون دارين للسينما عائدتين إلى التركمان وبعض دور التركمان في محلة القلعة، بدعوى أنها كانت مصدراً للنار. فأرسلت قوات عسكرية إلى القلعة لحفظ الأمن فيها، إلا أن هذه القوات ذاتها شاركت في الضرب. واستمر تبادل النيران حتى اليوم الثالث، ولم تهدأ الحال في المدينة إلا بعد وصول نجدات عسكرية في 17 تموز من خارج اللواء. وخلال الأسبوعين التاليين، عاشت المدينة في حالة من الرعب

الحقيقي، لاسيما في المحلات التركمانية. وقد بلغ مجموع القتلى 31 قتيلاً، من بينهم 28 من التركمان، أحدهم الرئيس المتقاعد عطا خير الله (عضو لجنة الدفاع الوطني التي مر ذكرها)، وكان عدد الجرحى 130، بينهم ستة أكراد. وأصابت الأضرار 70 دكاناً ومقهى وكازينو ودارين للسينما ([39]).

راحت الأطراف المختلفة تكيل التهم بعضها لبعض، وباتت الإشاعات والمبالغات التي تتحدث عن مظلومية التركمان، الذين ظلموا فعلا، تنتشر وتصدق بسرعة. ووجدت أجهزة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة أن الفرصة سانحة لتشدد من هجومها على توجه الجمهورية الديمقراطي ونشطت، بوجه خاص، لإذكاء نار العداء للشيوعية. وظلت الدوائر المعادية للشيوعية تذكر بها، كلما وجدت في الأمر مصلحة. حتى أن أحد الكتاب الغربيين (فرنييه) ذكر في كتابه أن أهل كركوك الشيوعيين نصحوا قبل 14 تموز بإخلاء النساء والأطفال في المدينة. ولكن كاتباً غربياً آخر (اوريل دان) رد عليه بأن هذه الحكاية، بقدر ما استطاع أن يتتبعها، هي مصرية المصدر، مما يجعلها عرضة للشك. وحتى لو كانت هذه الرواية حقيقية، فإنها تنطلق من حكم مسبق، وليس على سبق تصميم ([40]). وهناك ما يكذب رواية (فرنييه) من الأساس، وهو وجود موكب الأطفال في مقدمة المسيرة وموكباً خاصاً بأعضاء رابطة المرأة العراقية ضمن مواكبها.

---

[39]ـ راجع سباهي، مصدر سابق، ص439 و443 وما يليها. تستند رواية سباهي للحادث على تقرير يعقوب مصري شاهد عيان وجرجيس فتح الله والتقارير الرسمية، بما فيها تقرير مدير الشرطة الذي ساهم في المسيرة، وقد شذبت منه بعض التفاصيل غير المهمة، وزودتها ببعض المعلومات من كتاب بطاطو. راجع بطاطو، مصدر سابق، ص227. (جاسم)

[40]ـ اوريل دان، مصدر سابق، ص 282، هامش رقم 1. راجع أيضا سباهي، مصدر سابق، ص 445.

قاسم يستغل الحادث ضد الحزب الشيوعي

وجاءت هذه الأحداث في فترة كان عبد الكريم قاسم قد شرع بتوجيه نيرانه على الحزب الشيوعي، فاستغلها ليوجه اتهاماته ضد الحزب، بصورة غير مباشرة أولاً، ثم جعلها أوضح فأوضح من بعد، حتى قبل أن يتلقى تقرير الهيئة التحقيقية الرسمية، التي ألفها بنفسه. ففي الحفل الذي أقيم بمناسبة افتتاح كنيسة مار يوسف في 19 تموز قال: "إن ما حدث أخيرا في كركوك إنني أشجبه شجباً تاما، وباستطاعتنا، أيها الإخوان، أن نسحق كل من يتصدى لشعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى". لكنه ذهب إلى أبعد من التلميح حين أوعز إلى الهيئة التحقيقة التي أرسلها إلى كركوك باعتقال قادة المنظمات الديمقراطية في المدينة. ويؤكد جرجيس فتح الله هذه الحقيقة، ويضيف بأن خطاب قاسم في كنيسة مار يوسف كان "بمثابة أمر للمسؤولين في كركوك بل وللجنة التحقيقية لتصوير الأحداث وترتيبها بالشكل الذي يتفق مع الخطبة"([41]).

وفي المقابلة التي أجراها عبد الكريم قاسم مع الصحفيين الذين استدعاهم بعد أيام، راح يكيل التهم إلى القوى الديمقراطية بالتحديد، قائلاً: " أولئك الذين يدّعون بالحرية والديمقراطية لا يعتدون اعتداء وحشياً". وقد وُضع، كما يشير جرجيس فتح الله، أمام الصحفيين في المؤتمر مئات الصور، ولم يكن بالإمكان مطلقاً تشخيص وجه قتيل واحد فيها. وقد تمكن بعضهم أن يعثر على أصول لعدد كبير من الصور في ما نشرته جبهة التحرير الجزائرية كجرائم ارتكبها الجنود الفرنسيون أثناء حرب التحرير. ويضيف نفس المصدر، بأنه في الثاني من شهر آب 1959 ذكر قاسم أن عدد الضحايا 79، لكنه عاد في الثاني من شهر كانون الثاني للعام نفسه مؤكداً

---

[41]- جرجيس فتح الله. مصدر سابق، ص756. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص444 وما يليها.

أن عدد القتلى لم يتجاوز الـ 31 قتيلاً. وأضاف قاسم إن مصدر الالتباس كان، أن كل جثة من الجثث صورت عدة مرات من جهات مختلفة ([42]).

شهادة مهمة

ونقدم للقارئ شهادة مهمة ومسؤولة، وهي شهادة الرفيق عزيز محمد السكرتير السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وكان في حينها عضو المكتب السياسي للحزب ومسؤولاً عن لجنة إقليم كردستان. التي تتخذ من كركوك بالذات مقراً لها، وكان قد شاهد بعينه ما جرى، وأفاد بالتالي:

"كانت علاقتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافاً لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو اليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعداً لقبولها".

"واستُغلت أحداث كركوك أبشع استغلال لتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كردستان، ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوتراً. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا موكباً مستقلاً. وهو من حقهم، غير أنه في الأجواء المتوترة تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها".

"تعرض الموكب لإطلاق رصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا، حتى الآن. فقدت السيطرة على الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، ولم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور. بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق".

"ومع ذلك وجه الاتهام إلى حزبنا وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعدة لتلفيقه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن

---

[42] - راجع جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص758

فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عال من البراعة في التمثيل. وزعمت أنها عُذبت، وشرعت بالتعري أمامه لتريه آثار التعذيب المزعومة. فأستثير الزعيم أيما استثارة ومنعها من ذلك. ولابد أنه صدّق ما زعمته. وألقى بعدها خطاباً في كنيسة مار يوسف استخدم فيه نعوتاً قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث، ولا أستطيع أن أنفي ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلاف موقفنا"([43]).

إن الشهادات المحايدة التي صدرت تؤكد ما ذهب إليه الرفيق عزيز محمد "بأن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث"، هذا فضلا عن أن قادة الحزب قد "فوجئوا بها مثل غيرهم"، كما مر بنا، على لسان جرجيس فتح الله. ومع الإقرار بدور دسائس الدوائر الاستعمارية وشركة النفط في أحداث كركوك، فللأحداث أسبابها الذاتية في المجتمع الكركوكلي"وعلى العموم، وبشكل عام، كما يقول بطاطو، عن حق، كانت جذور الضراوة الوحشية التي أمسكت بتلابيب المدينة تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان"([44]). إن معالجة هذا الجذر وما نشأ عنه يتحمل مسؤوليته قادة الأكراد والتركمان في المدينة. وكان للشيوعيين دورٌ في الأحداث "لا كشيوعيين بل كأكراد" على حد تعبير بطاطو، عندما تصرفوا "خلافاً لموقف المنظمة".

وهنا بالذات تكمن مسؤولية المنظمة. فقد كانت منظمة كركوك بالذات تحتاج إلى جهود مضاعفة، أكثر بعشرات المرات من أية منظمة أخرى من منظمات الحزب في العراق، في التثقيف بالثقافة الأممية. وتحتاج إلى اليقظة والحذر تجاه العناصر المندسة أو المتعصبة إزاء التركمان أكثر من أي منظمة

---

[43]- مقابلة مع عزيز محمد أجرتها مجلة "الوسط" الصادرة في لندن العدد 288 التاريخ 4 آب 1997. عزيز سباهي، مصدر سابق، ص446 وما يليها. والهامش رقم 21.

[44]- بطاطو، مصدر سابق، ص224.

أخرى. فهل قامت قيادة المنظمة بهذه المهمة وعلى الوجه المطلوب؟ إن تصرف بعض أعضاء المنظمة وأنصارها خلافاً لموقفها، دليل بيّن على تقصير قيادة المنظمة. أما مسؤولية التصرفات الخاطئة للجماهير، وحتى الوحشية أحياناً، فهي ليست مسؤولية محلية فحسب، بل وتتحمل مسؤوليتها الحكومة والأحزاب الوطنية كافة ويتحمل حزبنا قسطه منها، باعتباره حزباً جماهيرياً كبيراً، وهذا ما عالجه تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز والذي نشر بشكله الكامل في 28 آب 1959.

في ظل الأجواء التي أحاطت بأحداث كركوك، انعقد الاجتماع الكامل للجنة المركزية. وجرى تكريس حيزاً واسعاً في التقرير الصادر عنه لمعالجة الحركة الجماهيرية بعد ثورة 14 تموز تحت عنوان " الاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية، أسبابها وعلاجها". يلاحظ التقرير أن الجماهير اندفعت في بعض الحالات للدفاع عن نفسها، يحّفزها في ذلك، الحرص الشديد على مكتسباتها، وعلى الجمهورية. إلاّ أن الجماهير الغاضبة كانت تذهب أحيانا، إلى حد التجاوز والتنكيل المفرط، وهو أمر لا يمكن الإقرار به. ويؤكد التقرير أن من الضروري دراسة أسباب هذه الاندفاعات دراسة جديّة، بغية تحديد آثارها لبذل جهد تثقيفي مثابر لتوجيه ثورية الجماهير الوجهة الصحيحة، وإلا، فإن التدابير العقابية وأساليب الزجر، لا يمكن أن تعالج هذه الظاهرة معالجة صحيحة. وأن معالجة مشكلة التطرف تقتضي جهداً تثقيفياً مستمراً. تساهم فيه كل القوى الوطنية.

ثم يشير التقرير إلى أن الحزب الشيوعي العراقي قد بذل جهداً خاصاً في هذا الشأن، إلا أن هذا الجهد لم يكن حازماً، ومن المحتمل أن تكون العناصر المندسة بين الجماهير قد استثمرت بعض هذه الاندفاعات، وساقتها في اتجاهات تدميرية أحياناً. إن " لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب (السحل)، وتعذيب الموقوفين، ونهب الممتلكات، والتجاوزات على حقوق وحريات بعض المواطنين الأبرياء، هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية. وهو على النقيض تماماً من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية، والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا وحزبنا"،

"إن حزبنا ــ وهو يعمل في سبيل سعادة الشعب وطمأنينته وسلامته، ويتطلع إلى سعادة إنسانية شاملة ــ يشجب بحزم كل مظهر من مظاهر الانتهاك لإنسانية المواطن وحقوق الأفراد... ويؤكد على ضرورة احترام قوانين الجمهورية" ([45]).

تموز 2010

---

[45]- راجع سباهي، مصدر سابق، ص450 ــ 452. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سابق، نص التقرير، الملحق الأخير في الكتاب.

انقلاب 8 شباط الفاشي - 1963

في شهر شباط الحالي عام 2013، يكون قد مر علينا نصف قرن على انقلاب 8 شباط الفاشي الذي وجّه ضربة صاعقة لحلم الشعب العراقي وطموحه في سبيل إقامة نظام وطني ديمقراطي يمهد الطريق لتطور العراق وازدهاره ويوفر لشعبه حياة حرة وكريمة. لقد كافح الشعب العراقي من أجل تحقيق هذا الهدف طويلاً، وقدم ولا يزال يقدم في سبيل ذلك تضحيات غالية. فما الذي حدث في شباط 1963؟ وكيف ولماذا حلت بالعراق هذه الكارثة الوطنية. هذه محاولة للإجابة على هذه الأسئلة بشكل مركز.

بعد أن لملم حزب البعث قواه إثر الضربة التي وجهت له بعد محاولته الفاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم في أواخر عام 1959، توّجه للتآمر من أجل الإطاحة بالحكم والسيطرة على السلطة بانقلاب عسكري بالتحالف مع قوى أخرى، قومية ورجعية ومحافظة. وبالتعاون الوثيق مع الدوائر الأمريكية والبريطانية وعملاؤهما في العراق والبلدان المجاورة له. كما تطابقت هذه المساعي مع ما كانت تسعى إليه الجمهورية العربية المتحدة، وتوافقت مع الجهود الحثيثة لشركات النفط العاملة في العراق للتخلص من حكم قاسم، ولاسيما بعد إصدار القانون رقم 80 الذي انتزع من هذه الشركات كل الأراضي التي لم تستثمرها حتى ذلك الحين، والتي تؤلف (5 ,99%) من مجموع مساحة البلاد التي كانت تدخل ضمن امتيازها.

ووّفر حكم الزعيم عبد الكريم قاسم العسكري الفردي، بسياسته المنافية لحقوق الشعب الديمقراطية وانعزاله عن جميع الأحزاب والقوى السياسية الحريصة على الاستقلال الوطني والنهج الديمقراطي، الأجواء الملائمة للنشاط التآمري والرجعي. فتزايدت صلافة القوى الرجعية وتجاوزاتها على حقوق الجماهير التي حُرمت من وسائلها لتنظيم نفسها للدفاع عن حقوقها،

وبالتالي الدفاع عن الحكم. وجاءت الحرب التي شنتها الحكومة ضد الشعب الكردي، لتُضعف كثيراً من قدراتها العسكرية، وتُزيد من أعبائها المالية، في وقت كان الحكم يُعاني من ضغط شركات النفط وسياساتها في خفض الإنتاج، مُستهدفة من ذلك إشغال الحكم عما كان يُدبّر له. وجاءت مشكلة الكويت ومُطالبة عبد الكريم قاسم بها، لتزيد من التعقيدات السياسية التي كان يواجهها، وأعطت الذريعة للدوائر البريطانية لنشر قواتها وتحشيدها قريباً من الحدود العراقية. وتهيأ كبار العسكريين المحافظين، على اختلاف ولاءاتهم، والإقطاعيون والأغوات والرجعيون وعملاء الاستعمار، لضم قواهم إلى كل من يبادر إلى عمل مضاد للحكم. وحين انحصر الفعل على البعث والقوميين العرب، استعدوا للسير وراء أي منهما أو كلاهما.

في 3 كانون الثاني 1963 أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً يُحذر فيه قاسم من انقلاب عسكري يقوم به حزب البعث، وسينطلق من كتيبة الدبابات التابعة للفرقة الرابعة المدرعة في (أبو غريب). وكان يقود هذه الكتيبة يومئذ العقيد خالد الهاشمي، عضو المكتب العسكري لحزب البعث. وكان لدى قاسم المعلومات ذاتها. وقد اتخذ قاسم جملة من الإجراءات بما في ذلك اعتقال عدد من قادة البعث، ولكن تلك الإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب. وخوفاً من مزيد من الاعتقالات، قرر قادة الانقلاب الذين ما زالوا طلقاء تنفيذ ضربتهم يوم 8 شباط، بدلاً من يوم 25 كما كان مقرراً لها.

بدأ تنفيذ الانقلاب في الساعة الثامنة من صباح 8 شباط 1963. وكانت المهمة الأولى أمام الانقلابيين هي شل سلاح الطيران في معسكر الرشيد الذي كان يضم عدداً كبيراً من ضباط الطيران الشيوعيين بقيادة قائد القوة الجوية الزعيم الركن الطيار الشيوعي جلال الأوقاتي. وكانت نقطة الانطلاق في الانقلاب اغتياله. فقامت مفرزة مسلحة من الانقلابيين بمهاجمة جلال الأوقاتي قرب بيته الذي كان تحت مراقبة البعثيين خلال اليومين الأخيرين، وقتلوه في الساعة الثامنة والنصف. وشُرع بقصف معسكر الرشيد وتم تحطيم الطائرات التي كانت جاثمة فيه في الساعة التاسعة، وقتل الضباط الشيوعيون وأعتقل جميع الضباط غير البعثيين. وبعد دقائق شنت الطائرات هجوماً على وزارة الدفاع. كما اتجهت بعض الدبابات من (أبوغريب) نحو مرسلات الإذاعة، وأذاع الانقلابيون بيانهم من هناك. كما اتجهت دبابات

أخري نحو دار الإذاعة في الصالحية، بينما اتجهت أربع دبابات إلى وزارة الدفاع.

واستخدم الانقلابيون الخداع والكذب والتزييف منذ بيانهم الأول. وكان قادة الدبابات التي هاجمت وزارة الدفاع يرددون مع الجماهير الغاضبة "ماكو زعيم إلا كريم"، ويرفعون صور قاسم لكي تتمكن الدبابات من شق طريقها وسط الجموع الغاضبة. وراح الانقلابيون يذيعون برقيات مزورة لتأييد حركتهم من آمري الوحدات العسكرية في مختلف المواقع.

اقترح الزعيم الركن طه الشيخ أحمد ذو الميول الشيوعية، ومدير الحركات العسكرية، كما يشير بطاطو، تحريك القوات جيدة التجهيز التي هي بإمرتهم، وأن يجربوا الانقضاض المباشر على مواقع المتآمرين وقياداتهم، في مسعى لتحريك الجنود والضباط المترددين في معظم الوحدات العسكرية، بدلا من أن يقبعوا في وزارة الدفاع وينتظروا مصيرهم، فوزارة الدفاع هي الشرك الذي سيقعون فيه. وألح الزعيم الركن طه الشيخ أحمد على توزيع الأسلحة الخفيفة والذخائر على الجماهير المحتشدة خارج وزارة الدفاع والتي تطالب بالسلاح. ولكن مقترحات طه الشيخ أحمد لم تجد لها صدى وقبول عند قاسم، الذي فضّل خطة دفاعية وهي البقاء في وزارة الدفاع.

الحزب الشيوعي يقف ببطولة

ضد الانقلاب الفاشي

سارع سلام عادل، إلى جمع من أمكن الاتصال بهم من أعضاء اللجنة المركزية في بغداد، ومن قادة منظمة العاصمة لتحديد الموقف من الانقلاب. وقد توصل المجتمعون إلى أن الانقلاب لا يستهدف عبد الكريم قاسم وأركان حكومته وحدهم، وإنما يستهدف كذلك ضرب الحزب الشيوعي والقضاء عليه. اتصل سلام عادل بالجادرجي ومحمد حديد اللذين أخبراه، كل على حدة، بأنهما ضد الانقلاب ولكن ليس لديهما إمكانية للمقاومة. وفي الحال سارع سلام عادل إلى تحرير بيان طلب أن يوّزع بأكبر قدر ممكن، وأن يُتلى على جموع الناس حيث تحتشد، وأن يُلصق في المحلات العامة. وانطلق

الجميع لاستنفار منظماتهم والجماهير المحيطة بها. ومما جاء في البيان، الذي ذيّل باسم الحزب الشيوعي العراقي ووزع في الساعة العاشرة من صباح 8 شباط، ما يلي:

" إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية!

أيها المواطنون! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية الديمقراطية!

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة بائسة للسيطرة على الحكم تمهيداً لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية.... ثم يدعو البيان الجماهير قائلاً: "إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني، وعن مكاسب شعبنا! إلى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر، وفي كل محلة ومؤسسة وفي كل قرية!

إلى الأمام، إلى تطهير الجيوب الرجعية، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة وفي أية بقعة من بقاع البلاد".

وينتهي البيان بالآتي: "إننا نطالب الحكومة بالسلاح!

فإلى الأمام إلى الشوارع! إلى سحق المؤامرة والمتآمرين".

إثر ذلك، اندفعت الجماهير بأعداد هائلة إلى الشوارع، من كل مكان، وخاصة من المناطق الكادحة. وقد أثار حماستها بيان الحزب الذي وزع في الشوارع والأماكن الشعبية، وتوّلى البعض قراءته على الجماهير. وتوجهت جموع غفيرة صوب وزارة الدفاع لدعم القوات العسكرية ولتحصل على السلاح. ولكن قاسم رفض تزويد الجماهير بالسلاح. فأصدر الحزب الشيوعي البيان الثاني في الساعة الحادية عشر، وقد جاء فيه:" ... إننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها دون رحمة وعدم الانتظار. إن استقلالنا الوطني أمام خطر مؤكد... إن مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد... استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومن أي مكان يوجد فيه ... إلى السلاح! إلى الهجوم من كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار" .

ولم تستطع دبابات المتآمرين اختراق شارع الرشيد بسهولة. فقد تصّدت لها الجماهير وعلى رأسها الشيوعيون. فلجأت الدبابات الأخرى إلى الخُدعة،

فراح الضباط المتآمرون يشاركون الجماهير هتافهم: "ماكو زعيم إلا كريم"، كما مر بنا. فانطلت الحيلة على الجماهير واستطاعت الدبابات النفاذ إلى داخل الوزارة. ودارت معركة حامية الوطيس في وزارة الدفاع ابتدأت من الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ثمانية شباط واستمرت حتى التاسعة مساء. وقد أبدى العميد عبد الكريم جدة وقواته من الانضباط العسكري، والعقيد وصفي طاهر، بسالة كبيرة في التصدي لهجوم المتآمرين، حتى استشهادهما. وكذلك لعب الرئيس الأول الشيوعي سعيد مطر دوراً بطولياً في المعركة. وحين انتهت المقاومة استطاع سعيد مطر أن يفلت وينضم إلى الجماهير التي كانت تقاتل في حي الأكراد. ولم يبق من المقاتلين الذين كان يربو عددهم على 1500 مقاتل في وزارة الدفاع إلا بضعة أنفار. فاعتقل الانقلابيون عبد الكريم قاسم والمهداوي وطه الشيخ أحمد وتم إعدامهم خلال ساعة واحدة.

وفي الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء 8 شباط أذيع البيان رقم 13 الذي أباح قتل الشيوعيين "أينما وجدوا". وعلى الرغم من ذلك خاضت الجماهير في محلات عديدة من بغداد معارك مشهودة قادها الشيوعيون. ففي الكاظمية، خاضت الجماهير معركة باسلة كان يقودها هادي هاشم، عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي والمقدم المتقاعد خزعل السعدي، وعضو لجنة منطقة بغداد للحزب حمدي أيوب العاني وانضم إليهم الشاعر المعروف مظفر النواب ومحمد الوردي. وقد استطاعت الجماهير في المدينة أن تخوض معركة استمرت أربع ساعات مع شرطة النجدة، وأن تستولي على مشاجب السلاح في المركز المذكور، وتتسلح بها للسيطرة على مراكز الشرطة الأخرى، وتستولي على مشاجب السلاح فيها. وقد سيطرت الجماهير على المدينة برمتها حتى جسر الصرافية من جهة الكرخ. واشتدت المعارك في مناطق عمال النسيج في البحية وفي مدينة الكادحين (الشعلة). وساهمت النسوة لاسيما الشيوعيات في المقاومة ببسالة واستشهد العديد منهن في ساحة المعركة، ومنهن الرفيقة مريم رؤوف الكاظمي. واستمر القتال حتى اليوم الثالث.. واستشهد في معارك الكاظمية العديد من أبنائها بينهم شيوعيون معروفون مثل علي عبد الله وناظم جودي

وسعيد متروك الذي قام بتغطية عملية الانسحاب لوحده، حيث قاوم لعدة ساعات شاغلاً قوات العدو، حتى تم الانسحاب التام وأطلق آخر طلقة لديه. ولم يصدق المتآمرون أن شخصاً واحداً كان يدير تلك المقاومة، فانتقموا من بسالته بقتله بمنتهى الوحشية .

وفي (عگد الأكراد)، في باب الشيخ، قاومت الجماهير من الأكراد الفيليين الذين يزدحمون في المنطقة وكادحي باب الشيخ والتحقت بهم الجماهير القادمة من مدينة الثورة ومختلف مناطق بغداد. وقد قدر عدد المقاومين بأربعة آلاف في اليوم الأول. وقاد المعركة ببسالة واقتدار محمد صالح العبلي، عضو المكتب السياسي ، ويعاونه عدد من كوادر الحزب وقادة منظمة بغداد، من بينهم لطيف الحاج وباسم مشتاق وكامل كرم وكريم الحكيم والدكتور حسين الوردي وصباح أحمد. وكانت الجماهير تتسلح ببعض البنادق والمسدسات والقنابل اليدوية التي كانت مخزونة وفق خطة الطوارئ للحزب الشيوعي، إضافة إلى ما يملكه أبناء الشعب، وبالعصي والفؤوس والأسلحة البيضاء. وقد حاول المقاومون اقتحام مركز باب الشيخ والاستيلاء على أسلحته، ولكنهم لم يفلحوا. وقد امتازت المقاومة هنا بحسن التنظيم، واستطاعت أن تصمد وتقاوم لثلاثة أيام بالرغم من وحشية القوات الانقلابية. وكان سكان المحلات الشعبية المحيطة بحي الأكراد تتعاطف مع المقاومين، وتمدهم بالغذاء والعتاد والأدوية، وترعى جرحاهم. ولما اتضح للقيادة في اليوم الثالث أنه من المتعذر مواصلة القتال، وأنه لم يعد هناك من داع لاستمراره بعد أن استتب الأمر للانقلابيين، أمرت قيادة المقاومة المقاومين بالانسحاب بانتظام، والاحتفاظ بأسلحتهم.

كما زحف سكان العديد من المناطق الكادحة في الكرخ نحو الإذاعة في الصالحية في محاولة جريئة للاستيلاء عليها وطرد الانقلابيين منها. وكان يقودهم شيوعيون معروفون وهم: ليلى الرومي وبلال علي ومتي هندي هندو ، ولكن المحاولة جوبهت بمقاومة ضارية من قبل القوة العسكرية التي تحتل الإذاعة، ولحقت بالمقاومين خسارة فادحة.

وتحركت الجماهير في بعض المدن الأخرى. ففي الكوت تظاهرت جماهير المدينة وتوجهت إلى السجن مطالبة بتحرير السجناء السياسيين، وجلهم من الشيوعيين، الذين كانت تتعالى هتافاتهم مطالبة بإفساح المجال لهم بمشاركة

الشعب في مقاومة الانقلاب، وهم يحاولون كسر أبواب السجن. وتحت ضغط الجماهير من خارج السجن والسجناء من داخله، أذعن الحراس للضغط، وسارعوا إلى فتح أبواب السجن. فانضم السجناء السياسيين إلى الشعب الساخط يتقدمهم الكادر الشيوعي الباسل محمد الخضري. وفي البصرة، قامت مظاهرات متفرقة، لاسيما في حي الجمهورية،وتحّشد بضع مئات من الجماهير أمام مقر متصرفية اللواء في (العشار). وتفرقت بعد أن أطلق الرصاص صوبها.

لقد تجاوز الحكام الجدد كل الحدود في تعاملهم البربري مع المناطق التي وقفت ضدهم. ويشير الباحث حنا بطاطو في الجزء الثالث من كتابه الموسوم " العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية" ص 298 – 300 ما يلي: "وعوملت المناطق التي وقفت في وجههم كأنها بلد عدو. وانتشرت قوات الحرس القومي ووحدات من القوات المسلحة تمشط البيوت وأكواخ الطين في هذه المناطق. وجرى إعدام كل شيوعي ــ حقيقي أو مفترض لإبدائه أقل مقاومة أو لمجرد الاشتباه بنيته في المقاومة. وملأ عدد الذين اعتقلوا بهذه الطريقة السجون الموجودة، فتم تحويل النوادي الرياضية ودور السينما والمساكن الخاصة وقصر النهاية، وحتى جزء من شارع الكفاح في الأيام الأولى، إلى معسكرات اعتقال". أما عن القتلى فيقول بطاطو ما يلي: " في تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من 5000 (مواطن) قتلوا في القتال الذي جرى من 8 إلى 10 شباط. وقدّر مراقب دبلوماسي أجنبي حسن الإطلاع ولا يرغب في ذكر اسمه أن مجموع عدد القتلى بحوالي 1500، ويتضمن هذا الرقم ما يزيد على مئة جندي سقطوا داخل وزارة الدفاع. (الخطوط ليست موجودة في الأصل،جاسم).

ومنذ اليوم الأول للانقلاب واستناداً إلى البيان رقم 13، شنّ الحرس القومي حملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاء العراق طالت عشرات الألوف من الناس، رجالاً ونساءً وأطفالاً، ولاسيما في المدارس والمعامل والجيش. إلا أن الجهاز القيادي الأساسي للحزب الشيوعي وما يرتبط به من شبكة كوادر ظل سليماً، بوجه عام. كما سلمت مطابع الحزب ومحطاته الأساسية. ولم تؤد القوائم التي كانت تذيعها المحطة السرية الأجنبية، الغرض الذي توّخاه منظموها، إي اعتقال قادة الحزب وشبكة الكادر الحزبي الذي يرتبط بها.

وكانت قيادة الحزب قد عمدت، بعد فشل المقاومة مباشرة، إلى مطالبة جميع القادة والكادر الحزبي بتبديل بيوت سكناهم وأماكن التقاءاتهم. وعمدت إلى تغيير طرائق ورموز الاتصالات ومواعيدها...الخ. وبفعل التعذيب الوحشي انهار البعض، وأدى ذلك إلى اعتقال سلام عادل في يوم 19 شباط 1963 والعديد من قادة الحزب. ولم ينج من الاعتقال في بغداد سوى جمال الحيدري والعبلي وعزيز الشيخ.

الصمود البطولي

بيد أن البعثيين لم ينقلوا لنا في مذكراتهم ، كما يشير سباهي في كتابه الموسوم "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، صور الصمود البطولي، الذي قابل به قادة الحزب الشيوعي ما صُب عليهم من ألوان التعذيب وأفانينه إلا النادر منها. إلا أن ما نقل عن هؤلاء القادة عن طريق من نجا من المعتقلين من الموت بصورة من الصور، يكفي للتعريف بالشجاعة الهائلة التي واجه بها سلام عادل الجلادين وهم يجربون معه كل ما أتقنوه من فنون التعذيب. فهل يتجرأ ممن بقي من سلطة الانقلاب، على الحديث عن هذا الإنسان الكبير وما جرى له من تعذيب يفوق قدرة البشر دون أن يتفوه بشيء؟ وأية كلمة يمكن أن تقال وهم يتلذذون بقطع أوصاله، أو ضغط عينيه، حتى تسيلا دماً وتفقدا ماء البصر.أو كيف قطعوا أعصابه بالكلابين أو كيف واصلوا ضربه على الرأس حتى لفظ أنفاسه؟ والصمود الأسطوري ذاته يتكرر مع عبد الرحيم شريف، ومع محمد حسين أبو العيس وهو يكابد العذاب أمام زوجته الشابة والأديبة الموهوبة سافرة جميل حافظ التي كانت تعّذب أمامه هي الأخرى حتى لفظ أنفاسه أمامها".

ويواصل سباهي "... والثبات الذي لا يعرف الحد للدكتور محمد الجلبي، وهو يتجرع الموت قطرة فقطرة..والحديث يطول عن صلابة نافع يونس أو حمزة السلمان أو حسن عوينة أو صاحب المرزا أو صبيح سباهي أو طالب عبد الجبار أو الياس حنا كوهاري (أبو طلعت) أو هشام إسماعيل صفوت أو محمد الوردي أو إبراهيم الحكاك أو الصغيرين الأخوين فاضل الصفار (16سنة) ونظمي الصفار (14 سنة) اللذين عُذبا أمام أمهما التي كانت "تتسلى" عنهما بالضرب الذي تتلقاه وهي حامل، وفضّل فاضل الموت على

أن يدل الجلادين على الدار التي يسكنها زوج أمه جمال الحيدري. لم يكن بوسع أي كاتب، مهما أوتي من براعة التصوير، أن يعرض القصة الكاملة لما جرى في (قصر النهاية) و(ملعب الإدارة المحلية) و(النادي الأولمبي) وبناية (محكمة الشعب) وغيرها من الأماكن التي جرى تحويلها إلى مقرات للتحقيق والتعذيب".

حاول الانقلابيون أن يدخلوا في روع الناس بأن وحشيتهم في تصفية الشيوعيين والقوى الديمقراطية الأخرى كانت بسبب المقاومة المسلحة في بداية الانقلاب. بيد أن الانقلابيين أنفسهم قد فندوا، في أكثر من وثيقة وتصريح رسمي، ادعاءاتهم بأنفسهم، إذ كانوا يؤكدون عزمهم المسبق على تصفية الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية بصرف النظر عن الموقف الذي تتخذه من انقلابهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الرجوع إلى تصريح ميشيل عفلق إلى جريدة " ليموند" الفرنسية الذي نشر في جريدة "الأخبار" العراقية في 24 آذار 1963، وقد جاء فيه ما يلي: "إن الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد يصل فيه حزب البعث إلى الحكم". لذلك فلم يكن أمام الحزب الشيوعي العراقي من خيار، لحظة وقوع الانقلاب ، سوى المقاومة، ليس دفاعاً عن النفس فحسب، بل ووفاء لالتزاماته أمام الشعب العراقي بالوقوف بوجه المؤامرات الاستعمارية والرجعية، دفاعاً عن الاستقلال الوطني وراية 14 تموز. فبرهن الشيوعيون كعهدهم دائما أنهم لا يتركون ساحة الكفاح ولا يتخلون عن الشعب حين تهب أعاصير الإرهاب. وقد ساهمت تضحياتهم ونضالاتهم إسهاماً فعالاً في تعرية الحكم الفاشي وعزله داخليا وعربيا وعالمياً والتعجيل بسقوطه. لقد كانت المقاومة مأثرة تاريخية على الرغم من فشلها وقد قيّمها الكونفرنس الحزبي الثالث للحزب الشيوعي العراقي تقييماً إيجابياً.

آخر ما كتبه سلام عادل

بعد أيام قليلة من الانقلاب، قدّم سلام عادل تقييماً أولياً للانقلاب، وُزع على لجان المناطق واللجان المحلية، ودعاه "ملاحظات أولية". وكانت هذه آخر رسالة يوجهها إلى الحزب. ويقول سكرتير الحزب فيها ما يلي: "إن انقلاب

(الـردة) فـي 8 شـباط قـد بـدأ فكريـاً وسياسـياً واقتصـادياً منـذ أواسـط 1959، حينمـا تصـرف قاسـم بمـا يشـبه الاستسـلام للقـوى السـوداء التـي أخـذت تسـترجع المواقــع واحــداً بعــد آخــر، فــي الجــيش والدولــة وفــي الحيــاة الاقتصــادية والمجتمـع، منـذ ذلـك الحـين فـإن الخـط البيـاني لتفـاقم التهديـد الرجعـي وتفـاقم أخطـار الـردة، قـد تمـوج لعـدة فتـرات صـعوداً ونـزولاً، ولكـن كخـط عـام بقـي يتصـاعد. وفـي 8 شـباط 1963 أسـقطت الرجعيـة الفاشـية السـوداء حكـم قاسـم واسـتولت علـى الحكـم... وعنـدما انفجـرت جمـاهير الشـعب الكـادح للوقـوف بوجـه المتـآمرين بعـزم وإصـرار ووعـي عظـيم، اصـطدمت لا بالعناصـر الرجعيـة المتـآمرة مـن أجهـزة الجـيش والدولـة فحسـب، بـل جابهـت قمـع عـدد غيـر قليـل مـن أعـوان قاسـم نفسـه ممـن كـان يعتمـد علـيهم والـذين فضّـلوا الركـوع أمـام الرجعيـة وتسـهيل مهمتهـا فـي اسـتلام الحكـم والوقـوف ضـد المقاومـة الشـعبية الباسلة".

ويفنـد سـلام عـادل فـي ملاحظاتـه الأوليـة ادعـاءات الانقلابيـين ويـدافع عـن سياسـة الحـزب ويحـدد مسـؤولية الأطـراف والقـوى السياسـية المختلفـة العربيـة منهـا والكرديـة... ويقـول سـلام عـادل:" إن السـبب الرئيسـي الـذي أدى إلـى سـيطرة الانقلابيـين علـى الحكـم هـو العزلـة التـي أصـابت تـدريجياً دكتاتوريـة قاسـم عـن الشـعب وعـن القـوى الوطنيـة. ولكـن الانقـلاب الرجعـي الـراهن يبـدأ بعزلـة أشـد مـن تلـك العزلـة التـي انتهـت إليهـا دكتاتوريـة قاسـم. ولابـد لمثـل هـذا الحكـم المعـزول أن يجابـه نهايتـه السـريعة جـداً علـى يـد شـعبنا المجاهـد الباسـل، وبتضـافر سـائر طبقاتـه وقومياتـه وقـواه الوطنيـة والديمقراطيـة وبالدرجـة الأولـى بتحـالف العمـال والفلاحـين وسـائر الكـادحين والمثقفـين الثـوريين عربـاً وأكـراداً وغيرهمـا، وبالقيـادة الحازمـة الواعيـة للطبقـة العاملـة والحـزب الشيوعي"

شباط 2013

المصادر

1- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثاني2003.

2- حنا بطاطو ، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الثالث 1990.

3- زكي خيري وسعاد خيري - دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، 1984.

4- جاسم الحلوائي، "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، 2009.

انتفاضة معسكر الرشيد

في 3 تموز 1963

تشير مصادر مختلفة إلى أن انتفاضة معسكر الرشيد أو حركة حسن سريع بدأت بمحاولات فردية قام بها شيوعيون من مستوى لجان المحلية وما دونها، لإعادة بناء التنظيم الحزبي على مستوى القاعدة الحزبية. ويُشار بوجه خاص، إلى أن كادراً حزبياً عمالياً، يُدعى إبراهيم محمد علي الديزئي من مدينة مخمور، كان يعمل في إطار اللجنة المحلية للمشاريع العمالية الصغرى التابعة إلى منطقة بغداد، هو الذي بدأ هذا النشاط وقاده. وقد امتد نشاط هذا التنظيم واتسع بسرعة بين الطلاب والجنود. وكان من بين الذين انخرطوا في هذا النشاط و بهمة عالية، محمد حبيب (أبو سلام)، وهو عامل خباز وكان يقود "لجنة قاعدية" وينتظم في لجنة قضاء يقودها الشهيد إبراهيم محمد علي. وكان حبيب هو المسؤول الحزبي عن المجموعة الصِدامية الشجاعة التي قادت ونفذت انتفاضة معسكر الرشيد في الثالث من تموز عام 1963، بقيادة المناضل الشجاع الرفيق حسن سريع. وانضم إلى هذا النشاط الخياط حافظ لفتة، والطالب هاشم الآلوسي، وكلاهما أصبحا من قادة هذا التنظيم، الذي صار يعرف بـ"اللجنة الثورية". وقد ظلت هذه المجموعة تسعى للاتصال بقيادة الحزب. و"يبدو أن الشهيد حسن سريع كان صاحب الدور الأوفر في التهيئة والتحضير والكسب للانتفاضة ، إذ كان رصينا ، محبوبا ، تعّلق به الجنود وصف الضباط من أقرانه كثيرا ، فكان يجمع بين الشجاعة والإقدام والطيبة وكرم النفس ، ومن هنا كانت شخصيته قوية وجذابة فنال حب الجنود واحترامهم". ([46])

وأفاد الكاتب حامد الحمداني لكاتب هذه السطور، بأن محمد حبيب "أخذ يتهرب من اللقاء مع إبراهيم في الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الانتفاضة، وبات واضحا أنه أراد الانشقاق عن الحزب والاستئثار بالحركة لنفسه". إن حامد الحمداني هو عديل إبراهيم محمد علي، وكانا يقيمان في بيت واحد

---

[46]- نعيم الزهيري، رسالة العراق العدد 88 السنة 8 نيسان / 2002 ص15 ،16).

وأعتقل الاثنان في يوم 18 تموز. وقد استشهد إبراهيم ببطولة بعد يومين من اعتقاله .

انضم إلى المجموعة ما يقارب من ألفي شخص، من حزبيين ولا حزبيين، وأغلبهم من العسكريين، جنوداً ومراتب، يتوزعون على العديد من معسكرات بغداد وغيرها.

وفي بداية أيار 1963، كما يذهب تقرير قدمه هاشم الآلوسي إلى الحزب لاحقاً، سعى منظمو المجموعة إلى الاتصال بقيادة الحزب في بغداد. وقد نصحهم جمال الحيدري والعبلي بالتريّث وإعطاء الفرصة للحزب لكي يعيد ترتيب أوضاعه ويغدو قادراً على التحرك. إلا أن المجموعة لم تقتنع بهذا الرأي، وأصرت على مواصلة استعداداتها، وكانت تتحرك باسم الحزب وقيادته. كما اتصلت هذه المجموعة بمنظمة الحزب في الفرات الأوسط لتضمن تأييدها، ولم تتمكن أن تثبت إدعاءها بأنها مخوّلة من قيادة الحزب، إلا أنها حصلت على وعد عام بالمساندة بعد التنفيذ.

في حزيران 1963 شاءت الصدف، وربما بسبب كثرة التحرك والاستعجال، أن القي القبض على عريفين من قادة المنظمة. وخشية من أن يبوحا بخطط التحرك تحت التعذيب، سارع محمد حبيب، وكان كثير الاعتداد بنفسه. إلى تقديم الموعد من 5 إلى 3 تموز، وبمعزل عن مسؤوله الحزبي إبراهيم محمد علي.

في فجر 3 /تموز 1963 قامت مجموعات من الجنود وضباط الصف يقودهم النائب العريف حسن سريع بالاستيلاء على وحدة قطع المعادن (ومنها انطلقت الشرارة) وعلى مشاجب سلاح سرايا الحراسة في معسكر الرشيد ، وسيطروا عليها واعتقلوا ضباطها. كما احتلوا كتيبة الدبابات الأولى وحاولوا استخدامها ، إلا أنها كانت فارغة من بطاريات التشغيل، وتم اعتقال قائد الكتيبة وهو ضابط برتبة مقدم وضباطه الأربعة. كما احتل المنتفضون مطار الرشيد العسكري، إذ كانت الطائرات الحربية جاهزة بحمولتها القتالية بسبب الحرب في كردستان، وعلى استعداد للتحليق بعد أن يتم تحرير

جمهرة من الطيارين الشيوعيين المعتقلين في سجن رقم واحد في المعسكر ذاته. كما تمت السيطرة على مدخليّ المعسكر والمستشفى العسكري ومقر اللواء الخامس عشر وغيرها من الوحدات العسكرية. كما اعتقل المنتفضون منذر الونداوي القائد العام للحرس القومي والقوة الجوية ، ومساعده نجاد الصافي ووزير الخارجية طالب شبيب ووزير رئاسة الجمهورية حازم جواد وغيرهم . حتى وصل عدد المعتقلين إلى 180 شخصاً .

وتوّجهت مجموعة من المنتفضين لاحتلال السجن العسكري رقم واحد وتحرير السجناء. بيد أن هؤلاء لم يباغتوا السرية التي تحرس السجن، لذا واجهوا مقاومتها فعجزوا عن احتلاله وتحرير الضباط المعتقلين فيه . كما أنهم لم يعتقلوا رئيس الجمهورية آنذاك عبد السلام عارف الذي كان بيدهم صيدا سهلا .

لقد أكدت الحركة، كما جاء في تقييم الحزب لها، على"عجز أعنف موجة إرهابية على قتل الروح الثورية للشعب العراقي، وعرّت عزلة حكم انقلابيي شباط حتى في معسكرات الجيش التي كانت تحت قبضتهم. وكانت عملاً بطولياً حقاً، ولا يتنافى تثميننا لها مع كونها كانت عملاً متسرعاً ألحق من الناحية العملية أضراراً وضربات جديدة بالحزب والحركة...الخ" ([47])

تموز 2013

[47]- عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الثاني ص571 وما يليها.

قطار الموت*

عرف الشعب العراقي "قطار الموت" بعد انقلاب 8 شباط الاسود عام 1963. وكان هذا القطار يشتمل على 15 عربة مخصصة لنقل البضائع والمواشي،وهي شبيهة بعلبة حديدية صماء محكمة الإغلاق بلا نوافذ ولا مقاعد وغير مبطنة ومطلية بالقير. وكان المنفذ الوحيد للهواء الخارجي داخل العربات هو الشقوق الضيقة جداً الموجودة بين أبواب العربات.

إثر انتفاضة معسكر الرشيد أصاب الذعر حكام الانقلاب كثيراً، وأقلقهم بوجه خاص وجود مئات من الضباط الشيوعيين والقاسميين في سجن رقم 1 في معسكر الرشيد حيث يمكن لأي ثائر كالشهيد البطل حسن سريع أن يحررهم. تداول قادة الانقلاب في أمر الإجهاز عليهم، ولكنهم خافوا عاقبة الأمر. فاختاروا طريقة أخرى تؤدي إلى موتهم، وعندها يمكن تلفيق أي عذر لذلك بما فيه الإهمال أو التقصير من موظف ما. وهكذا تم حشر السجناء في صيف تموز القائظ في ذلك القطار، وهم في حالة يرثى لها جراء الجوع والعطش والقلق. وكان السجناء مقيدين بالسلاسل ومربوطين بعضهم إلى بعض، بقصد إرسالهم إلى سجن "نقرة السلمان" الصحراوي سيء الصيت. وبسبب الحرارة الشديدة ونقص الأوكسجين وفقدان السوائل، أخذ السجناء يفقدون قدرتهم على تحمل الحرارة. فأوصى الجراح العسكري العميد رافد أديب بابان، الذي كان من ضمن المعتقلين، زملائه أن يشربوا العرق الذي تنضحه أجسادهم باستخلاصه من ملابسهم الداخلية.

ومن حسن الصدف أن يتعرف سائق القطار الشهم عبد العباس المفرجي على هويّة ركابه في محطة الهاشمية في محافظة الحلة من أحد الأشخاص، فانطلق بالقطار بأقصى سرعته مخالفاً الأوامر والتعليمات رغم احتجاج وصراخ الحرس القومي والجنود الذين يحرسون القطار. فوصل القطار إلى مدينة السماوة قبل موعده بحوالي الساعتين.

وكان الموقوفون في الرمق الأخير وأغمى على الكثيرين منهم. وفي محطة السماوة استقبلت الجماهير القطار وهي تحمل صفائح الماء البارد واللبن والرقي (البطيخ الأحمر) ، متحدّية بذلك الحكام الفاشست. فبادر الدكتور العميد رافد أديب بابان إلى تحذير الأهالي من الاقتراب من الموقوفين وسقيهم الماء، وطلب ملحاً فاستجاب المواطنون لطلبه، وجلبوا كميات من الملح. وتوّلى الأطباء العسكريون من السجناء إسعاف رفاقهم، وقد استشهد منهم الرئيس الأول يحيى نادر. وصارت هذه الحادثة تعرف بـ"قطار الموت". وهي واحدة من جرائم حزب البعث التي لا تنسى.

و كان من بين ركاب هذا القطار، الذي كان يحمل 520 معتقل سياسي، كل من العقيد إبراهيم حسن الجبورى، العقيد نادر جلال نادر،العقيد حسن عبود، العقيد سلمان عبد المجيد الحصان، المقدم عدنان الخيال، المهندس الضابط عبد القادر الشيخ، الرئيس صلاح الدين رؤوف، الضابط يحي نادر، الضابط محمود جعفر الجلبي، العقيد لطفي طاهر، الضابط ساجد نوري، الضابط نوري الونة،الضابط غضبان السعد، الضابط غازي شاكر الجبوري، الضابط إبراهيم الجبوري، الضابط عبد السلام بالطة، الضابط الطبيب رافد صبحي أديب الضابط الطيار عبد النبي جميل، الضابط الطيار حسين علي جعفر، الضابط طارق عباس حلمي، الضابط عزيز الحاج محمود، مكرم الطالباني،عزيز الشيخ محمود، كريم الحكيم، الدكتور احمد البامرني، علي حسين رشيد، جميل منير العاني، شاكر القيسي، حامد الخطيب، فاضل الطائي، عبد الصمد نعمان،علي إبراهيم، الطبيب سعيد غدير، الطبيب قتيبة الشيخ نوري،الطبيب سعد عزيز، الطبيب صلاح العاني الشاعر الفريد سمعان والطبيب طارق عواد.

وورد ذكر هذا القطار في قصيدة الشاعر الكبير سعدي يوسف "إعلان سياحي لحاج عمران" أديس أبابا 19 آب 1983.

يا بلاداً بين نهرين

بلاداً بين سيفين

بلاداً كلما استنفرت الأسلاف، دقت طبلة الأجلاف..

قوميون لم يستنطقوا التاريخ إلا في قطار الموت.

تموز 2013

*** بمناسبة مرور خمسين عاماً على جريمة "قطار الموت"**

ترسيخ الديمقراطية في العراق
الضمان الأكيد لتحقيق طموحات الشعب الكردي القومية

مع أن للشعب الكردي في العراق الحق بالانفصال وتكوين دولته المستقلة وفقاً للشرائع الدولية، كما يهمه الاعتراف بهذا الحق من قبل الآخرين، إلا أنه لم يسع إلى تحقيق ذلك لإدراكه بعدم إمكانية تحقيقه في الظروف الراهنة لأسباب عديدة لسنا بصددها في هذا المجال. لذلك كافح الشعب الكردي من أجل ما يمكن تحقيقه من حقوقه المشروعة ضمن دولة العراق. وقد لعب كفاح الشعب الكردي لنيل حقوقه القومية دوراً مهماً في تاريخ العراق المعاصر لارتباط قضيته ارتباطاً عضوياً بقضية الديمقراطية. ومن هنا باتت القوى الديمقراطية واليسارية حليفة للقضية الكردية وتبنّى الطرفان شعار "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان" منذ مطلع ستينات القرن الماضي. ودخلت القوى الديمقراطية في تحالفات مع القيادات القومية الكردية. ولم يتغير موقفها من دعم الحقوق القومية الكردية رغم الصراعات والاصطدامات، الدموية أحياناً، التي حصلت بينها وبين القيادات القومية الكردية.

وقد اصطدم كفاح الشعب الكردي من أجل تحقيق طموحاته القومية دوماً بنزعة الحكام العرب الشوفينية وأدى ذلك إلى صدامات دموية راح ضحيتها الكثير من العراقيين عرباً وأكراداً ومن أبناء القوميات الأخرى. وقد تحمّل الشعب الكردي، الذي يشكل القومية الثانية في العراق، الكثير من الكوارث والمآسي لاسيما في عهد النظام الدكتاتوري البعثي. وإن حملات الأنفال الوحشية وجريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية وتعرض أهاليها للإبادة خير شاهد على سياسة الإبادة الشاملة سيئة الصيت التي اتبعتها الدكتاتورية تجاه الشعب الكردي.

وكأية حركة سياسية ــ اجتماعية تاريخية مهمة، تغطي مراحل ومنعطفات عديدة وتشكل تاريخا مديدا، لا يمكن أن تخلو من أخطاء، والحركة الكردية غير مستثناة من ذلك. إن الإشارة إلى تلك الأخطاء تكتسب أهمية خاصة في

الظـروف الراهنـة التـي يمـر بهـا الشـعب الكـردي للاسـتفادة مـن دروسـها وعبرها.

فمـن الأخطـاء البـارزة التـي ارتكبتهـا الحركـة القوميـة الكرديـة هـي تحالفهـا مـع حـزب البعـث المعـروف بشـوفينيته وبعدائـه للديمقراطيـة فـي عـام 1962 مـن أجـل إسـقاط حكـم عبـد الكـريم قاسـم. ولـم يكـن ذلـك الخيـار هـو الخيـار الوحيـد أمـام الحركـة، كمـا قيـل فـي حينـه. لقـد كـان أمـام قيـادة الحركـة القوميـة الكرديـة فـي عهـد قاسـم خيـاران، الأول هـو فـرض الحـل السـلمي الـديمقراطي للمسـألة علـى أسـاس الحكـم الـذاتي. وتطلـب هـذا الحـل قيـام تحـالف متـين مـع الحـزب الشـيوعي العراقـي والقـوى الديمقراطيـة التـي تتحـالف أو تتعـاطف معـه كـالحزب الجمهـوري، الـذي رفـض عبـد الكـريم قاسـم إجازتـه، ومـع القـوى الديمقراطيـة البرجوازيـة العربيـة، وهـو مـا رفضـته القيـادة الكرديـة. أمـا الخيـار الثـاني فهـو التعـاون مـع القـوى القوميـة العربيـة لإسـقاط حكـم عبـد الكـريم قاسـم. وهـو طريـق ملغـوم، نظـراً لموقـف هـذه القـوى المعـادي لأبسـط الحقـوق القوميـة الكرديـة، وهـو موقـف معلـن ومعـروف، ولارتبـاط مـا كانـت تخطـط لـه هـذه القـوى بالمصـالح الغربيـة. لقـد اختـارت القيـادة القوميـة الكرديـة الخيـار الثـاني فـي نهايـة المطـاف، وقبلـت بمجـرد وعـد شـفهي بتحقيـق مطالبهـا مـن قبـل طـاهر يحيـى ومـن ثـم مـن علـي صـالح السـعدي، أمـين عـام حـزب البعـث العراقـي ، وهـو ذات الحـزب الـذي اعتبـر الحكـم الـذاتي بمثابـة "خيانـة للقوميـة العربيـة والوحـدة الوطنيـة". وسـرعان مـا تنكـر انقلابيـو شـباط الفاشـي لوعـودهم. وقـد شـن الحكـم المـذكورالحرب ضـد الشـعب الكـردي بعـد بضـعة أشـهر مـن نجـاح الانقـلاب.فقـد كـان الحكـم الـذي أتـى بـه انقـلاب 8 شـباط هـو أشـد سـوءاً مـن حكـم قاسـم بالنسـبة للعراقيين عرباً وكرداً وغيرهما من مكونات الشعب العراقي.

وقـد أشـار أكثـر مـن قائـد كـردي إلـى الموقـف الخـاطئ للقيـادة القوميـة الكرديـة مـن حكـم عبـد الكـريم قاسـم وفـي مقـدمتهم السـيد مسـعود البـارزاني رئـيس إقلـيم كردسـتان الـذي ذكـر فـي الفصـل المكـرس لثـورة 14 تمـوز 1958مـن كتـاب "البـارزاني والحركـة التحرريـة الكرديـة" مـا يلـي: "كـان خطـأً كبيـراً السـماح للسـلبيات بالتغلـب علـى الإيجابيـات فـي العلاقـة مـع عبـد الكـريم قاسـم، ممـا سـاعد

على تمرير مؤامرة حلف السنتو وعملائه في الداخل والشوفينيين وإحداث الفجوة الهائلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبد الكريم قاسم. فمهما يقال عن هذا الرجل فإنه كان قائداً فذاً له فضل كبير يجب أن لا ننساه نحن الكرد أبداً... وكان التعامل معه ممكناً لو أحسن التقدير".

لقد كان من الممكن أن يؤدي تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الأخرى إلى أن يفرض هذا التحالف على عبد الكريم قاسم تحقيق قدر من الحقوق القومية الكردية، خاصة وأن تياراً أخذ ينمو في الحزب الشيوعي العراقي باتجاه الاقتراب جدا من أهداف الحركة القومية الكردية. واتضح ذلك عندما تبنّى الحزب الشيوعي، في ربيع 1962، برنامجاً متقدماً ومتطوراً لحل المسألة الكردية. وكرّس الحزب الشيوعي كل طاقاته وإمكانياته السياسية والجماهيرية المختلفة من أجل تحقيقه. واصطدم الحزب بقوة بحكم قاسم وقدّم على هذا الطريق تضحيات كبيرة. وتعمّق نهج الحزب في الابتعاد عن قاسم والاقتراب أكثر فأكثر من الحركة القومية الكردية في الربع الأخير من العام المذكور. وتشير التجربة التاريخية إلى أنه كان على القيادة الكردية اختيار هذا الطريق، طريق التعاون مع القوى المؤمنة بالحقوق القومية الكردية في برامجها المعلنة وسلوكها العملي، وعدم الاعتماد على وعود لفظية من قوى لا تؤمن بأبسط حقوقهم القومية، وانجرارها إلى تأييد انقلاب فاشي، كانت عواقبه وتداعياته وخيمة على الشعبين الكردي والعربي في العراق. وكان وراء ذلك الموقف الخاطئ المتمثل في التحالف مع حزب البعث لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، النظرة القومية الضيقة التي انطلقت من "مصلحة" الكرد بمعزل عن مصلحة ومصير العراق ومصير الديمقراطية فيه، والتسرع في طرح مطالب لم تنضج ظروفها. والنتيجة لم تكن لا لصالح الكرد ولا لصالح العراق.

إن هذه النظرة القومية الضيقة كانت في صلب جميع أخطاء الحركة الكردية بما في ذلك عدم التشخيص الصحيح لحلفائها وأعدائها الحقيقيين، ومن ذلك تحالف قيادة الحركة الكردية مع شاه إيران ومن وراءه من الدول الغربية في أواسط سبعينات القرن الماضي. وأضحت نتائج هذا التحالف معروفة، فقد عقد صدام حسين اجتماعاً مع شاه إيران في آذار 1975، ووقع معه اتفاقية الجزائر المعروفة. وتنازل صدام بموجب الاتفاقية عن السيادة على

نصف شط العرب، مقابل وقف المساعدات الإيرانية عن الحركة الكردية ووقف التسلل بين البلدين. وما أن أعلنت اتفاقية الجزائر وتوقف الشاه عن تقديم مساعداته للحركة الكردية، حتى انهارت الحركة الكردية فورا وبقرار من قيادتها، الأمر الذي ألحق بها هزيمة عسكرية وسياسية وفكرية. إن ارتهان قضية الشعب الكردي للقوى الرجعية الداخلية والخارجية والابتعاد عن أو معاداة القوى الديمقراطية ، الحليف الأساسي للشعب الكردي، هو موقف خاطئ لم يجلب الخير للشعب الكردي.

إن النظرة القومية الضيقة (الانعزالية) في ظروف الحركة الكردية في العراق، تمثلت وتتمثل أولا وقبل كل شيء في تجاهل الكفاح من أجل الديمقراطية لكل العراق والتركيز على تحقيق مكاسب قومية آنية غير راسخة للشعب الكردي. وكانت هذه النظرة في الغالب تمثل ردة فعل على الممارسات والمواقف الشوفينية لحكام العراق وبعض الأوساط القومية العربية. وقد وصلت ردة الفعل هذه لدى القيادات الكردية، على أثر تعرض الشعب الكردي للإبادة الشاملة على يد نظام صدام حسين الدكتاتوري، إلى الحد الذي صرحت: هذا ما نريده لكردستان، وما تريدونه في القسم العربي من العراق فهو أمر لا يخصنا.

ويتطرق الفقيد الدكتور رحيم عجينة إلى ذلك في مذكراته (الاختيار المتجدد ص 460 وما يتبعها)، إلى ندوة الحوار للمعارضة العراقية التي عقدت في صلاح الدين ـ شقلاوة في 23ـ 27 أيلول 1992 والتي حضرها عجينة ممثلاً للحزب الشيوعي العراقي، فيشير عجينة في مداخلته: "... وأرجو أن لا نصل إلى وضع نسمع فيه من الفصائل الكردية أن ما يعنيهم هو فيدرالية قومية للمنطقة الكردية الواحدة وإذا أرادت فصائل المعارضة العراقية الأخرى نظاماً فيدرالياً أو نظام ولايات في الوسط والجنوب فهذا أمر لا يخص الفصائل الكردية". وكان آخر المتحدثين في هذه الندوة السيد مسعود البارزاني، حيث ورد في حديثه ما يخيب رجاء عجينة، عندما قال ما يلي:

" ... ونحن نطالب بفيدرالية للكيان الكردستاني كله ... أما إذا أردتم فيدراليات للمحافظات العربية فهذا أمر يخصكم".

إذا تحدثنا عن شعار الحركة القومية الكردية " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان"، والذي تطوّر إلى الفيدرالية لكردستان، فإن ذلك يتناقض مع "فهذا الأمر يخصكم". فهذا المفهوم ينطوي على منطلق قومي ضيق. فما دام الأكراد شركاء في هذا الوطن ولم يختاروا الانفصال، فإن مصير وطبيعة النظام في القسم العربي يجب أن تخصهم. لقد جاء هذا التصريح، في ظل النظام الدكتاتوري الذي أرتكب جريمة الأنفال واستخدم الأسلحة الكيمياوية مستهدفاً الإبادة الشاملة للشعب الكردي، كرد فعل غاضب على ما يعانيه الشعب الكردي من قهر، قل نظيره. ولكن هذا المفهوم لا يصلح كمنطلق سواء لمعالجة شؤون العراق أو لمعالجة شؤون إقليم كردستان، خاصة بعد سقوط النظام الديكتاتوري وتحوّل القيادة القومية الكردية إلى طرف يلعب دوراً حاسماً في الحكم وفي بناء النظام الجديد.

لقد لعبت الجبهة الكردستانية منذ الإطاحة بالاستبداد في التاسع من نيسان عام 2003، دوراً فاعلا ومؤثراً في كل الإنجازات التي تحققت منذ اليوم الأول لانطلاق العملية السياسية، والتي تستهدف إقامة نظام ديمقراطي فيدرالي في العراق، وتحقيق السيادة التامة. وكانت الجبهة ركن أساسي في هذه العملية. وفي نفس الوقت تتحمل الجبهة الكردستانية مسؤولية نواقص كثيرة حصلت ولا تزال قائمة. وأهم هذه النواقص، هي النواقص التي وردت في الدستور وكانت سبباً في بعض الأزمات التي مرت والتي ستمر بها البلاد. فالفيدرالية التي نص عليها الدستور قد تم تجاوزها لتقترب من الكونفيدرالية. ففي الفيدراليات لا يؤخذ بقانون الإقليم الفيدرالي إذا ما تعارض مع قانون الاتحاد، ولا يوجد ممثلين له في السفارات، ولا يحق له تشكيلات مسلحة على غرار ما يوجد في الدولة المركزية.

من حق الأكراد أن يطالبوا بالكونفيدرالية، بل ومن حقهم المطالبة بالانفصال. ولكن ما داموا قد ارتضوا بالفيدرالية، فعليهم التمسك بالمفهوم الصحيح للفيدرالية. لقد تحققت للشعب الكردي مكاسب مهمة على طريق تطبيق الفيدرالية. إلاّ أن الفيدرالية الكردستانية لم تكتمل حدودها بسبب وجود المناطق المتنازع عليها، إضافة إلى مخلفات سياسة التعريب التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ انقلاب شباط الفاشي في عام 1963 وحتى سقوط النظام الدكتاتوري في 9 نيسان 2003. إن الطريق السليم لتحقيق

الحقوق القومية للشعب الكردي، هو الكفاح من أجل تنمية وترسيخ الديمقراطية في العراق.

وتصب في هذا الهدف المرونة والحكمة التي أبداها التحالف الكردستاني في إقرار قانون انتخاب مجالس المحافظات أخيراً. ومما يؤكد ذلك ما جاء في تصريح ناطق باسم رئاسة إقليم كردستان العراق في 26 أيلول 2008 في بيان تسلمت نسخة منه "نيوزماتيك". فقد عبر الناطق عن"ترحيب رئاسة إقليم كردستان بقانون انتخابات مجالس المحافظات العراقية"، الذي وصفته بأنه "خطوة لتعميق العملية الديمقراطية في العراق الجديد". إن تمسك رئاسة إقليم كردستان وقيادة التحالف الكردستاني بهذه البوصلة، "تعميق العملية الديمقراطية في العراق الجديد"، في العملية السياسية الجارية في البلاد من شأنها تحقيق مطامح الشعب الكردي القومية، مما يتطلب إجراء مراجعة شاملة لتجربة السنوات الماضية التي أعقبت سقوط النظام الدكتاتوري، لاستخلاص الدروس والعبر الغزيرة منها، وتشذيبها من الأخطاء وفي الوقت ذاته تطوير نهج قيادة التحالف الكردستاني وعلى جميع الأصعدة في إقليم كردستان العراق وعلاقته بالمركز بما يرسخ الديمقراطية في العراق. ففي ذلك ضمانة أكيدة لتحقيق طموحات الشعب الكردي القومية.

29 أيلول 2008

مَن الذي يجب أن يدفع تعويضات خسائر الحرب العراقية ـ الإيرانية؟

نقلت وكالة مهر الإيرانية مؤخراً تصريحاً لعضو اللجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عوض حيدر بور، دعا فيها وزارة خارجية بلاده إلى متابعة الجهود للحصول على تعويضات جراء حربها مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، التي قال إنها تبلغ ألف مليار دولار. كما طالب هذا المسؤول الإيراني تفعيل هذا الملف مع الأمم المتحدة باعتباره حقاً مشروعا للشعب الإيراني. وتتزامن هذه المطالبة مع قيام الحرس الثوري الإيراني بأسر ضابط عراقي في الشريط الحدودي في منطقة دربندي خان، ورافق ذلك طلعات جوية على منطقة لولان في إقليم كردستان. إن التحرك الإيراني ينطوي على رسالة واضحة وهي: إذا لم تجر أمور تشكيل الحكومة (حكومة مالكي الثانية) بما ينسجم مع رغبتنا، فلدينا أوراق كثيرة يمكن أن نلعبها.

لم يصدر أي رد فعل من الحكومة العراقية على تصريحات عوض حيدر بور الخطيرة ، في حين تصدى لها بعض السياسيين بتصريحات أما مقتضبة أو غير دقيقة. وكان تصريح الخبير القانوني طارق حرب لـ ANP، المنشور في موقع "صوت العراق" بتاريخ 13 أيار 2010، خطيراً جداً. ففي الوقت الذي ينفي فيه حق إيران بالتعويضات من الناحية القانونية، فإنه لا ينفي حق إيران الواقعي بها، فهو يقول:"حتى الآن لم يصدر قرار من مجلس الأمن بتحديد مقدار التعويضات التي على العراق دفعها إلى إيران أو حتى آلية استقطاع هذه التعويضات، لأن قرار المجلس رقم (589) الذي انهي الحرب العراقية الإيرانية قد اعترف ببدء العراق بالحرب لكنه لم يحدد أية تعويضات على العراق دفعها. قد يكون هناك أساس واقعي للتعويضات، ولكن من الناحية القانونية لا يمكن تطبيق ذلك إلا بقرار من مجلس الأمن". ويضيف حرب دون إدراك مدى مسؤولية وخطورة ما يقوله " إن المبلغ المطلوب من الجانب الإيراني قد يكون محلا للنقصان أو أن يكون اقرب إلى الواقع".

أعتقد أن المسؤولين الإيرانيين لم يتوقعوا أفضل من هذا التصريح من خبير قانوني عراقي بارز يدافع، شاء أم أبى، عن "حقوق"هم. فهم يعرفون بأنهم يجب أن يذهبوا إلى مجلس الأمن ولا يحتاجون إلى من يدلهم على ذلك. وقد صرحوا بأنهم لم يذهبوا حرصاً على عدم الدخول في خصومة مع العراق، لذلك فهم يقبلون بمنحهم عدداً من آبار النفط!.

لا شك بأن نظام صدام حسين الدكتاتوري يتحمل مسؤولية شن الحرب على الجارة إيران، ولكنه لا يتحمل مسؤولية استمرارها لمدة ثماني سنوات. لقد مرت الحرب بمرحلتين رئيسيتين مختلفتين جوهريا، ومسؤوليات النظامين العراقي والإيراني تختلفان تبعاً لكل مرحلةً.

بعد هزيمة الجيش العراقي في خرمشهر (المحمرة) في حزيران 1982، سحب صدام حسين آخر جندي عراقي من الأراضي الإيرانية، وطلب إيقاف القتال وإجراء مفاوضات لعقد صلح بين الطرفين المتحاربين. ثم لجأ النظام العراقي إلى مجلس الأمن مطالباً بإيقاف القتال. وصدر قرار من المجلس في تموز 1982 يقضي بذلك. إلا أن إيران رفضته وطلبت، ضمن ما طالبت به، إدانة النظام العراقي ومحاكمته لعدوانه على إيران. وكان هذا طلباً تعجيزياً وستاراً تخفي وراءه إيران أهدافها التوسعية و حلمها في إقامة نظام إسلامي في العراق تابع لإيران، تحت شعار "الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء"، وهو شعار مشابه من حيث ديماغوغيته لشعار الدكتاتور صدام "الطريق إلى فلسطين يمر عبر عبادان". رفضت إيران قرار مجلس الأمن وواصلت الحرب وقامت بتعرض عسكري خطير استهدف اقتطاع البصرة.

لم يهدف شعار "الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء" وغيره من الشعارات المشابهة التي نادت بها الحكومة الإيرانية إلى رفع المعنويات. ولم يكن هدف تعرضات القوات المسلحة الإيرانية، التي بلغت أكثر من 25 تعرضا كبيرا، تعزيز المواقع الحدودية كما كانت تتظاهر به الحكومة الإيرانية بعد تحرير الأراضي الإيرانية. فقد استهدفت هذه التعرضات بغالبيتها احتلال البصرة من اجل إقامة حكومة إسلامية عراقية. إن مذكرات رفسنجاني شاهد على ذلك، حيث يذكر بأن بعض المتسرعين طالب بإقامة مثل هذه الحكومة في محافظة ميسان عند احتلال جزر مجنون وذلك في تشرين الثاني عام

1982. (هاشمي رفسنجاني. مذّكرات وخواطر، كتاب "بعد الأزمة"، ص 302، 2001). ومن اللافت للنظر هنا اعتراض رفسنجاني على الزمان والمكان فقط، وهو الذي كان آنذاك بمثابة القائد العام للقوات المسلحة.

لقد رفضت إيران إيقاف الحرب في بادئ الأمر، إلا أنها عادت وأذعنت للقرار بعد توالي انتصارات الجيش العراقي في شبه جزيرة الفاو والمعارك التالية لتحرير الأراضي المحيطة بميناء البصرة وحقل مجنون في الأهواز شرقي القرنة، والمناطق الواقعة شرقي علي الغربي وشيخ سعد، ومن ثم التقدم من جديد داخل الأراضي الإيرانية، وضرب إيران بصواريخ سكود. وكان رد العراق على الهجمات الإيرانية في الجبهة بصواريخ أرض - أرض مؤثرا جداً. فقد تعرضت الكثير من المدن الإيرانية القريبة من الحدود إلى قصف صاروخي مستمر كمسجد سليمان و بهبهان و دزفول و مهران و انديمشك و خرم آباد و باختران وايلام. وكانت خسائر الإيرانيين جسيمة بالأرواح والممتلكات. وأحرجت نداءات السكان المطالبة بالحماية من الصواريخ السلطات الإيرانية. وتضاعفت هجرة سكان تلك المدن إلى أماكن أخرى من مشاكل البلاد. كل هذه العوامل أرغمت الخميني على إصدار الآمر بوقف إطلاق النار و "تجرع السم" على حد قوله بعد ستة أعوام من قرار مجلس الأمن في تموز عام 1982 وبعد عام من صدور قرار مجلس الأمن رقم (589).

وفي النهاية لم تؤد طموحات حكام إيران التوسعية سوى إلى أن يتراجع الخميني عن عناده. ولم تحصل إيران في عام 1988 على أكثر مما كانت ستحصل عليه في عام 1982. إن إيران تتحمل المسؤولية في استمرار الحرب طيلة السنوات الست الأخيرة منها. فإذا كان صدام مسؤولا عن إشعال فتيل الحرب وإلحاق الخسائر بإيران خلال السنتين الأوليتين من الحرب، فإن النظام الإيراني هو الآخر مسؤول عن الخسائر التي لحقت بالعراق خلال السنوات الست الأخيرة منها، عندما رفض خلالها حكام إيران قرار مجلس الأمن في تموز 1982، ورفضوا أيضاً جميع الوساطات والمقترحات لإيقاف الحرب.

لقد سقط النظام الدكتاتوري في العراق المسؤول عن شن الحرب. وليس من العدل والإنصاف تحميل الشعب العراقي وزر جرائم النظام المقبور. ولقد رحل الخميني مع عناده الذي لم ينفع معه غير السم، على حد تعبيره، ولا يتحمل الشعب الإيراني وزر عناده. ولذا فليس من مصلحة الشعبين العراقي والإيراني إثارة موضوع التعويض عن خسائر الحرب. أما إذا أثار حكام إيران هذا الموضوع بشكل رسمي، فليس من حق أي مسؤول عراقي التنازل عن خسائر العراق التي يتحملها الجانب الإيراني خلال السنوات الست الأخيرة من الحرب. وإذا كانت خسائر إيران خلال سنتين من الحرب 250 مليار دولار، فإن خسائر العراق خلال الست سنوات لا تقل عن 750 مليار دولار، ويتحمل مسؤوليتها النظام الإيراني.

18 أيار 2010

الديمقراطية ودكتاتورية البروليتارية

مع أن مفهوم الديمقراطية الذي ظهر في اليونان قبل حوالي 2500 سنة هو حكم الشعب للشعب، إلا أن معناه وآلياته وتطبيقاته اختلفت على مر العصور. أما في زمننا الراهن فالديمقراطية تعني، أولا وقبل كل شيء، شكل من أشكال الحكم يشارك فيه جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة من خلال ممثلين عنهم منتخبين في اقتراع حر وسري. ويتم في هذا الشكل من نظام الحكم، تداول السلطة سلمياً، ويعتمد مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضمان استقلاليتها، وسن القوانين المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا الشكل من الحكم هو نقيض لأي شكل من أشكال الحكم الدكتاتوري، بما في ذلك دكتاتورية البروليتارية. لأن الدكتاتورية ترفض تداول السلطة وفصل السلطات. وإذا ما جرى القبول بتداول السلطة فلم يعد هناك مكان للدكتاتورية، ومن الممكن تسميتها بأي اسم ما عدا الدكتاتورية.

لقد تخلت الحركة الشيوعية العالمية، أو غالبيتها، عن مفهوم دكتاتورية البروليتارية، ليس بسبب تعارضه مع أسس الديمقراطية المعاصرة فحسب، بل ولأن تحقيقه لا يمكن أن يتم إلا بالعنف. لذلك تخلى الحزب الشيوعي العراقي أيضاً عنه في مؤتمره الخامس ولم يعد إليه في مؤتمراته اللاحقة. وقد جاء في مؤتمره التاسع المنعقد في 2012، عند الحديث عن الاشتراكية، ما يلي:

"ويرى الحزب أن جوهر بناء الاشتراكية يكمن في إنهاء استغلال الإنسان للإنسان، وتحقيق القيم الإنسانية الرفيعة وكرامة الفرد وإشاعة الديمقراطية، وإسهام الجماهير الفعال في هذه العملية المتدرجة التي تنبع من مجتمعنا ومراحل تطوره، وتستند إلى خصائصه الوطنية والقومية والثقافية، والنفسية، والدينية، وتستفيد من التطور في مختلف بلدان العالم وتقدمها الحضاري ومنجزاتها المادية والروحية، ومن الدروس المستخلصة من التجارب الاشتراكية السابقة.

وهو يدرك أن إنضاج شروط تحقيق الخيار الاشتراكي يتم عبر عملية نضالية طويلة الأمد. إذ يقوم خيارنا الاشتراكي على تحقيق العدالة الاجتماعية، والديمقراطية الحقيقية المتكاملة، والتوزيع وفق مبدأ "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"، كل ذلك على أساس من التقدم العلمي والتقني، والارتقاء بالقوى المنتجة المادية والبشرية، وتحقيق الإنتاجية العالية، والتعامل السليم مع البيئة، والوصول إلى أرقى أشكال التنظيم والوعي الاجتماعي.

وتوصل الحزب إلى أن طريق بلادنا الخاص إلى الاشتراكية سيكون محصلة عمل فكري وسياسي تراكمي ومتدرج، وأيضاً محصلة نضال قوى سياسية متعددة وتحالفات واسعة، وسيتم الوصول إليها عبر عدد من المراحل الانتقالية التي يمكن أن تستمر طويلاً".

أعتقد بأن هذا النص، والذي لا توجد فيه أية إشارة، لا من قريب ولا من بعيد، إلى دكتاتورية البروليتارية، هو تطبيق مبدع وعصري للماركسية على ظروف بلادنا بعيداً عن الجمود العقائدي والنصية. وما مطروح قابل للتدقيق والإغناء، فالقضية مطروحة للنقاش عالمياً.

آذار 2014

التراث الاشتراكي في برنامج الحزب الشيوعي العراقي

استخدم أتباع الاشتراكي الطوباوي الإنكليزي روبرت أوين لأول مرة لفظة (اشتراكي) في المجلة التعاونية في عام 1827، ثم وردت في مجلة "الكرة" عام 1832 كتسمية لأتباع الفرنسي سان سيمون. وفي عام 1841 صار لقب "الاشتراكيون" عنواناً رسمياً لأتباع أوين من الإنكليز، وشاع استعمال مصطلح "اشتراكية" كنقيض للفردية ، وكعنوان للنضال ضدّ نظام التنافس المنفلت الضاري ، وإحلال طريقة جديدة في الحياة تقوم على التنظيم الجماعي.

وقد صاغ الرواد الأوائل للاشتراكية كلمة (اشتراكي) من لفظة اجتماعي (Social) في مواجهة لفظة فردي (Individidual) وذلك لوضع المسألة الاجتماعية في مقدمة مسائل حقوق الإنسان محاولين بذلك مقاومة المبالغة في دور الفرد كعنصر اجتماعي في العلاقات الإنسانية.

وقد وصف كارل ماركس وفردريك انجلز في البيان الشيوعي أتباع هذه المذاهب بالاشتراكيين الطوباويين. والاشتراكية الطوباوية تعني : تنظيماً جماعياً لشؤون الناس قائم على أساس تعاوني، ويهدف إلى سعادة الجميع ورفاهيتهم وليس بالاستناد إلى "السياسة"، ولكن إلى الإنتاج وتوزيع الثروة، والى تعزيز العوامل المشتركة في تربية المواطنين على أسس تعاونية،لا تنافسية، في السلوك وفي المواقف لبناء مجتمع جديد يلغى فيه استغلال الإنسان للإنسان. و يعمل كل إنسان في هذا المجتمع حسب قدرته، ويتلقى حسب عمله، ولا وجود هنا لسيادة الأقلية على الأكثرية. وقد ثمن البيان الشيوعي نزعة الاشتراكيين الطوباويين النقدية للنظام الرأسمالي وأهمية ذلك في رفع وعي العمال. وفي عين الوقت أنتقد البيان مشاريعهم الطوباوية (الخيالية) وأعتبرها قصورا مشيدة على رمال. ورأى البيان أن

ظهورها هو تعبير عن الحقبة الأولى الجنينية من الصراع بين البروليتاريا و البرجوازية.

وإذا كانت الاشتراكية ككلمة قد صاغها طوباويو النصف الأول من القرن التاسع عشر فإن الكثير من أفكارها وجدت ، كما سنرى ، قبل ذلك بكثير. وكانت تلك الأفكار انعكاسا لظروف الاستغلال اللإنسانية القاسية التي كان يعاني منها العمال وكافة الشغيلة، حيث كانت ساعات العمل تمتد إلى 12 ساعة في اليوم، وفي ظل ظروف عمل سيئة للغاية، مع تشغيل الأحداث على نطاق واسع جداً.

قبل حوالي ستة قرون توصل السياسي الإنكليزي توماس مور (1478-1535)، والذي أشتهر بكتابه يوتوبيا (المدينة الفاضلة)، إلى أن الملكية الخاصة وسوء توزيع الثروة هما السببان في بؤس وحرمان بعض فئات المجتمع. وأعتبر إن المساواة وسعادة الناس وتطور مزاياهم الجسمية والعقلية، وبالقدر نفسه العدالة الاجتماعية والتسيير الرشيد لشؤون المجتمع، لا يمكن تصوره ما دامت الملكية الخاصة قائمة وما دامت الثروة التي يخلقها عمل الأكثرية ، تقع في أيدي الأقلية. ولذلك دعا مور إلى إقامة مجتمع لا وجود فيه للسادة ولا للعبيد، مجتمع يقدم فيه المواطن عمله ويحصل لقاء ذلك على حاجته فقط. كما دعا مور إلى توزيع الثروة بين الناس بالتساوي. وجاء بعده العديد من الرواد الأوائل الذين ينتمون بأفكارهم للاشتراكية الطوباوية في أوربا مثل الإيطالي تومازو كامبانيللا (1586-1639) والفرنسي جان ميليه (1664-1739) وصولا إلى الرواد الذين وصفوا بالاشتراكيين. ومن الجدير بالذكر إن العمال والشغيلة ناضلوا نضالا مديدا ومجيدا من أجل تحقيق تلك الأفكار الاشتراكية. ويفسر فلاديمير لينين أسباب نشوء الاشتراكية الطوباوية وفشلها بالآتي: " عندما دُك النظام الإقطاعي، ورأى المجتمع الرأسمالي "الحر" النور، تبين فورا أن هذه الحرية تعني نظاما جديدا لاضطهاد الشغيلة واستثمارهم, وعلى الفور أخذت تنبثق شتى المذاهب الاشتراكية انعكاسا لهذا الاضطهاد واحتجاجا عليه. ولكن الاشتراكية البدائية كانت اشتراكية طوباوية. فقد كانت تنتقد المجتمع الرأسمالي وتشجبه وتلعنه، وتحلم بإزالته وتتخيل نظاما أفضل منه. وتسعى إلى إقناع الأغنياء بأن الاستثمار مناف للأخلاق. ولكن الاشتراكية الطوباوية

لم تكن قادرة على الإشارة إلى مخرج حقيقي. ولم تكن تعرف كيف تفسر طبيعة العبودية المأجورة في ظل النظام الرأسمالي، و لا كيف تكتشف قوانين تطور الرأسمالية، ولا كيف تجد القوة الاجتماعية القادرة على الانتصار والخالقة للمجتمع الجديد.([48])

أعتقد إن الحديث عن التراث الاشتراكي في برنامج الحزب الشيوعي العراقي لا يذهب، من الناحية التاريخية، أبعد من الاشتراكية الطوباوية التي انبثقت مع ظهور النظام الرأسمالي والطبقة العاملة، والتي دعت وسعت، ولكن بأساليب غير واقعية، إلى بناء مجتمع جديد يلغى فيه استغلال الإنسان للإنسان. وفي هذا المجتمع، يعمل كل إنسان حسب قدرته، ويتلقى حسب عمله. وأعتقد إن هذه أفكار جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها في أي تعريف للاشتراكية. وهكذا نرى إن النظام الاشتراكي طُرح كبديل للنظام الرأسمالي وليس لنظام آخر مع ظهور الطبقة العاملة التي يعتبر الحزب الشيوعي العراقي حزبها أولا وقبل كل شيء. وإن تراثه الفكري الاشتراكي هي الأفكار التي ظهرت قبل حوالي ستة قرون، والتي انبرت للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وطموحاتها في نظام جديد خال من استغلال الإنسان للإنسان. وبما أن جوهر الاشتراكية هي العدالة والمساواة والحرية، فإن الاشتراكيين يستلهمون التراث الفكري والنضالي لجميع الحركات والثورات التي ناضلت من أجل تلك الأهداف. إن هذا التراث هو تراث إنساني عام تستلهمه جميع الأحزاب والحركات التي ناضلت وتناضل بصدق ضد الاضطهاد والعسف واللامساواة. فلا غرو أن يشير مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي في مقدمته إلى أن الحزب "يستلهم، وهو يضع برنامجه، الإرث التقدمي لحضارة وادي الرافدين والحضارة العربية الإسلامية وعموم الحضارة الإنسانية، فضلا عن تراث الشعبين العربي والكردي والقوميات والمكونات الأخرى في وطننا، ورصيدها النضالي."

أما نعت الحركات والشخصيات،التي دعت وناضلت وسعت إلى تطبيق نوع من العدالة والمساواة والحرية قبل ظهور الرأسمالية ، بالاشتراكية ، فإنه وصف مجازي وغير علمي. لقد كان العراق زاخرا بتلك الحركات لاسيما في

---

[48]- لينين، مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة.

القرنين الثالث والرابع الهجري/ الثامن والتاسع الميلادي. فعلى تخوم العراق الشرقية الشمالية اندلعت الثورة البابكية الخرميّة التي استمرت 22 عاما ، لتليها ثورة الزنج في البصرة التي دامت 15 عاما. ولم تكن ثورة الزنج قد انتهت بعد، حتى بدأت حركة القرامطة في الكوفة والتي نمت وانتشرت طوال النصف الثاني من القرن الهجري الثالث في ربوع العراق وسورية والبحرين، حيث بسطت ظلالها على القرن الرابع الهجري وما بعده.([49])

ويذهب الدكتور على الوردي أبعد من ذلك ، في استخدامه كلمة الاشتراكية ، عندما يعتبر الصحابي أبو ذر الغفاري قائدا لحركة اشتراكية في عهد الخليفة عثمان بن عفان. فقد كان أبو ذر يجوب الشوارع صائحا بالأغنياء أن يوزعوا أموالهم كلها على الفقراء. وكان يردد آية من القرآن وهي : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم..) وقد نُفي من أجل ذلك مرتين : مرة إلى الشام ومرة أخرى إلى الربذة حيث مات فيها.([50])

ومبعث هذا الاستخدام المجازي هو أن الاشتراكية تستهدف في التحليل الأخير نظاما اجتماعيا تطبق فيه العدالة والمساواة التي فقدت منذ انقسام المجتمع إلى طبقات جراء ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومع فقدانها انبثقت نزعة المطالبة والنضال من أجل العدالة والمساواة هذه النزعة التي تضرب جذورها عميقا في التاريخ البشرى وكما يقول كاوتسكي:

"في الواقع ، ما أن يظهر انقسام المجتمع إلى طبقات حتى يبدي الإنسان حنينه إلى الحياة المشاعية القديمة. ونجد تعبيرات هذا الحنين في حلم "العصر الذهبي" الذي يقال أنه ساد عند فجر وجود البشرية على الأرض

---

[49]- حسين مروة: النزعات المادية في الفلسفية العربية الإسلامية، الجزء الثاني ص

[50] - الدكتور علي الوردي: "وعاظ السلاطين" ص 76 و110 . 12

والـذي وصـفه الأدبـاء الكلاسـيكيون الصـينيون، شـأنهم فـي ذلـك شـأن الكتـاب الإغريق واللاتينيين."

أعتقـد إن الحنـين الـذي يشـير إليـه كاوتسـكي هـو الـذي يفسـر لنـا نـزوع الكثيـر مـن المفكـرين والمثقفـين نحـو أهـداف العدالـة والمسـاواة وانحيـازهم للطبقـات والفئـات الاجتماعيـة المسـتغلة وتقـديمهم تضـحيات جسـيمة فـي هـذا الطريـق عبر مراحل التاريخ المختلفة.

ويضيف كاوتسكي:

"أمّـا الأفكـار الشـائعة التـي تتـردد دائمـا والقائلـة أن التفـاوت الاجتمـاعي يجـد جـذوره فـي تفـاوت مواهـب الأفـراد أو كفـاءاتهم، وأن انقسـام المجتمـع إلـى طبقـات هـو نتـاج "أنانيـة الإنسـان الغريزيـة" وبالتـالي نتـاج "الطبيعـة الإنسـانية"، فهـي أفكـار لا أسـاس علمـي لهـا. إن اضـطهاد طبقـة اجتماعيـة لطبقـة أخـرى لـيس نتـاج "الطبيعـة الإنسـانية"، بـل نتـاج تطـور تـاريخي للمجتمـع. إنـه اضـطهاد لـم يكـن موجـودا دومـا ولـن يبقـى إلـى الأبـد. فلـم يكـن ثمـة أغنياء وفقراء دوما ولن يبقى أغنياء وفقراء إلى الأبد".([51])

والـى جانـب التيـارات الاشـتراكية الطوباويـة، التـي كانـت منتشـرة فـي اوربـا أواسـط القـرن التاسـع عشـر ، كانـت هنـاك منظمـات وتيـارات اشـتراكية عديـدة أخـرى مـن أبرزهـا: البرودونيـة والباكونيـة والتريديونيـة. وقـد تميـزت تلـك الفتـرة باندلاع الثـورات الديمقراطيـة فـي أواسـط أوربـا وبعـض مـن شـمالها. فـي هـذه الظـروف ظهـرت الاشـتراكية العلميـة . ونسـبت لمـاركس رغمـا عنـه، فقـد رفض ذلك في حياته وصرح بأنه ليس "ماركسيا".

فـي أيلـول /سـبتمبر سـنة 1844 جـاء فريـدريك انجلـز إلـى بـاريس لقضـاء بضـعة أيـام فيهـا فأصـبح منـذ ذلـك الحـين الصـديق الحمـيم لمـاركس. وقـد أسـهم كلاهمـا بأشـد الحماسـة فـي الحركـة الثوريـة التـي كانـت آنـذاك فـي بـاريس، وخاضـا نضـالا حـادا ضـد مختلـف النظريـات والتيـارات الاشـتراكية المـذكورة أعـلاه، وضـد الاتجـاه اليمينـي فـي اللاسـالية. و فـي ربيـع 1847 انتمـى مـاركس و

---

[51]- كاوتسكي، " التفاوت الاجتماعي والنضالات الاجتماعية عبر التاريخ" الفصل الأول.

انجلز إلى جمعية سرية للدعاية هي "عصبة الشيوعيين". وقاما بقسط بارز في المؤتمر الثاني لهذه العصبة المنعقد في لندن. و في تشرين الثاني/نوفمبر 1847 وبناء على تكليف من المؤتمر، وضع ماركس و انجلز "بيان الحزب الشيوعي" المشهور. وهكذا ظهرت الاشتراكية العلمية مستندة إلى فلسفة جديدة هي المادية التاريخية والديالكتيك المادي، التي استفاد مؤسسوها من كل ما هو صحيح في الفلسفة الألمانية ممثلة في لودفيغ فورباخ وفريدريك ويلهلم هيغل، والاقتصاد الإنكليزي ممثلا بآدم سميث وريجارد ريكاردو، والتجارب الاشتراكية الفرنسية. وكانت هذه البلدان الثلاثة هي الأكثر تقدما في العالم.

إن الاشتراكية العلمية، باعتبارها علما، لا يمكن أن تكون، كأي علم آخر، كاملة في يوم ما. ويتطلب الأمر تطويرها باستمرار وبمختلف الاتجاهات بما في ذلك منهجها، وتشذيبها من الأجزاء التي لم تزكها الحياة، مع المراعاة الدقيقة للظروف الخاصة في كل بلد عند تطبيقها.

وهكذا فإني أعتقد بأن "سائر التراث الاشتراكي" التي وردت في برنامج الحزب الشيوعي العراقي تعني الاشتراكية الطوباوية وتراث الأمميات الثلاث وكل تراث المدارس الاشتراكية التي رافقت الماركسية وتبعتها، بما في ذلك التجربة السوفيتية الفاشلة في بناء الاشتراكية. ويسترشد الحزب بما هو صحيح في هذا التراث، في ضوء فهمه للفكر الماركسي وتجاربه الغنية، في مختلف معالجاته لشؤون العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويحترم الحزب ويتعايش مع كل الأحزاب والتيارات الاشتراكية الموجودة على الساحة العالمية ، بدءا بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وانتهاء بالأممية الرابعة مرورا بالأحزاب الشيوعية والاشتراكية. ولا يقلد الحزب الشيوعي العراقي أحدا، ولا يلعن ويشتم ويخوّن من لا يتطابق معه في الرأي، كما كان الأمر سابقا في الحركة الاشتراكية العالمية. ولا يتنازل الحزب عن حقه في نقد ما يراه خاطئا. ويعمل على"المساهمة في نضالات ومؤتمرات القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية اليسارية والتقدمية والديمقراطية في سياق حركة أممية، ديمقراطية النهج والأطر والأساليب، من اجل التقدم والعدالة الاجتماعية." كما جاء ذلك في مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي.

تشرين الأول 2006

لمناسبة الذكرى الثمانين لميلاد الحزب الشيوعي العراقي

حوار

أجرى الحوار : الإعلامي داود أمين

بالرغم من تجاوز الرفيق جاسم الحلوائي (أبو شروق) لسن الثمانين، إلا أن حيويته الجسدية والفكرية، تشي بطاقة شبابية متجددة، فهو دائم الحضور والمشاركة، في أغلب الفعاليات الحزبية والسياسية والثقافية والاجتماعية، للجالية العراقية في كوبنهاكن، كما أنه قارئ نهم ومتابع دقيق لعدد من المواقع الالكترونية، بحيث لا تفوته مادة مهمة، أثناء سياحته اليومية تلك، دون أن يبادر للتعليق عليها أو تعميمها، على شبكة رفاقه وأصدقائه. كما أنه راصد ذكي وموضوعي لمواقف الحزب وقيادته وصحافته ووسائل إعلامه، ومبادر دائم لتقديم تقديراته ووجهات نظره، المتفقة والمختلفة، بروح إيجابية تتسم بالتواضع وبالحرص الرفاقي على الحزب والحركة الوطنية ومستقبل الوطن.

لقد ارتبطت منذ أكثر من عشرين عاماً بالرفيق جاسم الحلوائي وعائلته، رباط المودة والاحترام المتبادل، ووجدت في صحبته، رغم فارق السن، إثراءاً ومتعة وفائدة، ولذلك فكرت في أن الذكرى الثمانين لميلاد الحزب، تصلح أن أفتح معه حواراً يتناول مفاصل مهمة من تأريخ الحزب، عاش الرفيق الحلوائي في خِضَّمِها، وكان واحداً من شهودها، بل من صُنّاعِها والفاعلين فيها، فكان هذا الحوار.

- لنبدأ من فترة ما قبل ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 - سألت الرفيق الحلوائي - كيف تفسر الجماهيرية الواسعة التي كان يتمتع بها الحزب الشيوعي العراقي حينذاك، وقدرته المعروفة والمشهود لها على قيادة إضرابات وانتفاضات ووثبات جماهير الشعب؟ هل جاءت تلك الشعبية من البرامج والشعارات الصحيحة، التي كان يطرحها الحزب؟ أم من نوع قادته وكوادره وأعضائه حينذاك؟ أم إن الأمر مرتبط بالظرف الدولي وانتصارات الإتحاد السوفيتي ونجاحات المعسكر الاشتراكي؟ أم بالظرف

الموضوعي للسلطة العراقية، التي كانت عميلة ومكروهة جماهيرياً؟ مع الإقرار أن تلك الجماهيرية، التي تمتع بها الحزب، وُجِدت في وقت كان فيه قادة الحزب وأعضاؤه، يتعرضون للمطاردة البوليسية، وللسجن والتعذيب والإعدام، وفي وقت كانت هناك أيضاً، انهيارات وحالات ضعف وتكتلات.. إلخ.

- يرد الرفيق جاسم الحلوائي قائلاً: الحديث عن جماهيرية الحزب، أعني كتنظيمات جماهيرية قبل ثورة تموز، ربما فيه بعض المبالغات، رغم تأكيدي أنه ليس هناك حزب عراقي لديه تنظيمات حزبية وديمقراطية كحزبنا الشيوعي العراقي، ولكن إذا سألتني عن سمعة الحزب ونفوذه في أوساط الحركة الوطنية، وفي أوساط الجماهير، فأقول لك نعم، كانت للحزب سمعة وهيبة، وهي أوسع وأكبر، من جماهيرية الحزب كتنظيمات حزبية وديمقراطية. إن هذه الهيبة والنفوذ جاءت بشكل رئيسي، نتيجة لنضال الحزب الوطني، و لمثابرته في النضال، من أجل تحقيق أهدافه المعلنة، والوقوف إلى جانب مطالب جماهير الشعب، فعندما قامت ثورة الرابع عشر من تموز، كان كل الذين خرجوا من السجن هم من الشيوعيين، والجماهير تعرف هذه الحقيقة.

كما يجدر القول أن تولي الرفيق سلام عادل لقيادة الحزب، قبل قيام الثورة بسنوات قليلة، ساهم بوضوح في تعميق وترسيخ هذه الجماهيرية، فقد عالجت اللجنة المركزية تحت قيادته السياسة الانعزالية، التي كان يسير عليها الحزب سابقاً وفي جميع ميادين عمل الحزب، خصوصاً في علاقته مع القوى الوطنية الأخرى، وذلك بمعالجة شروط تلك القوى وملاحظاتها وتحفظاتها، التي وردت في مذكرة للجادرجي وقدمت للحزب في نهاية نيسان 1955، ساعيا بقوة إلى تبديد شكوكها حول صدق دعوة الحزب للتحالف والجبهة، تلك الشكوك التي تراكمت بشكل خاص في فترة انحراف الحزب نحو التطرف اليساري الانعزالي، وذلك في بياناته ووثائقه وسلوكه اللاحق.

كما أن سياسة الحزب ونهجه الوطني وجديته وتضحياته وإخلاصه للشعب، منذ زمن الرفيق فهد، لعبت دوراً مهماً في تعاظم جماهيرية الحزب وشعبيته. لقد كان النظام الملكي قاسياً ومستبداً في تعامله مع الحركة الوطنية العراقية وأحزابها. وفي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الوطنية تجمّد نشاطها وتحل منظماتها جراء هذا التعسف، كان الحزب الشيوعي العراقي، يواصل النضال ويتحدى العسف والإرهاب، لقد طرحت الأحزاب البرجوازية في الأربعينات موضوعة تأسيس حزب واحد فقط، لقيادة نضال الجماهير. وفي مسعاها هذا، كانت هذه الأحزاب ترمي إلى تجميد نشاط هذا الحزب متى تشاء، وكلما فرض النظام القيود على نشاطها. وقد رد الرفيق الشهيد حسين الشبيبي مفنداً هذا المقترح، بكراسه المعنون (الجبهة الوطنية طريقنا وخيارنا التاريخ).

كما أن شعبية الحزب ارتبطت أيضاً بانتصارات الإتحاد السوفيتي في الحرب ضد النازية، ونجاحاته الاقتصادية والعلمية، وقيام المعسكر الاشتراكي، ويمكن القول أنه حتى تأميم النفط في إيران في عهد الدكتور محمد مصدق، كان له تأثير إيجابي على وضعنا كحزب وكحركة وطنية. ولعبت كل تلك العوامل، لعبت دوراً إيجابياً ملحوظاً، في تنامي شعبية الأفكار الاشتراكية، وفي اتساع نفوذ الحزب وجماهيريته.

- الملاحظ أن تلك الجماهيرية، التي نتحدث عنها، لم تقتصر على الكادحين من عمال وفلاحين وكسبة، بل شملت أوساطاً واسعة من المثقفين والمبدعين، من أدباء وفنانين، بحيث يمكن القول أن الثقافة العراقية بكل تفاصيلها، من شعر وقصة ورواية ومسرح وتشكيل وغيرها، نمت وازدهرت داخل الحزب، أو على ضفافه؟

- هذا صحيح يستطرد الرفيق جاسم الحلوائي، والسبب في تقديري يعود إلى أهداف الحزب الإنسانية، التي تُعبر عن طموحات وأحلام هؤلاء المبدعين في العدالة الاجتماعية والحرية. فالعدالة حلم قديم، نشأ مع نشوء المجتمع الطبقي، والمثقفون بشكل عام ميالون للقضايا الإنسانية وللحرية والعدالة، وهذا الأمر لا ينفرد فيه حزبنا فقط، فالكثير من المثقفين والمبدعين والمفكرين، ارتبطوا بالأحزاب الشيوعية في أوربا وأسيا وأفريقيا.

- لننتقل إلى ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958، وتحوّل ما سمّيته بهيبة الحزب وسمعته قبل الثورة إلى منظمات حزبية وديمقراطية ومهنية واسعة بعد الثورة، بحيث أصبح الحزب الشيوعي العراقي، القوة الأولى في الشارع العراقي، ما هي في رأيك أسباب كل هذا النفوذ؟

- يجيب الرفيق الحلوائي قائلاً: بعد ثورة تموز برزت عوامل جديدة، عززت من نفوذ الحزب وجماهيريته. ويقع في مقدمتها مساهمة الحزب في الثورة والتحشيد الجماهيري الواسع لدعمها. فقد وزع الحزب منشوراً داخلياً، قبل الثورة بيومين، للتهيؤ وحشد الجماهير، وقد لعب هذا المنشور دوره الفاعل في المساندة الجادة للثورة منذ ساعاتها الأولى، كما أن أهداف ثورة تموز، في معاداة الاستعمار والإقطاع، كانت هي أهداف الحزب الشيوعي العراقي. لذلك دعم الحزب الثورة وقادتها، وقد زاد هذا الدعم من شعبية الحزب وجماهيريته. ويمكن القول أن العامل الأكثر أهمية، هو إصرار الحزب على تحقيق أهداف الثورة، إذ لم يتحقق هدف من أهداف الثورة دون نضال جماهيري ودعائي عنيد، من خلال النشر في جريدة الحزب، ومن خلال المظاهرات والوفود التي ينظمها ويقودها الحزب. وهذا بالتأكيد وسّع من جماهيرية الحزب. فمثلاً عندما يرى الفلاحون نتائج الإصلاح الزراعي وانهيار الإقطاع، ودور الشيوعيون في تحقيق هذه الإنجازات، وهم من يقودون نضالهم، فمن الطبيعي أن يلتفوا حول الحزب، ونفس الشيء بالنسبة للعمال والمرأة وبقية قطاعات الشعب، لقد كنا ندافع بحق عن مصالح الجماهير، كما دعمنا ووقفنا إلى جانب، قائد الثورة عبد الكريم قاسم.

- ولكن ذلك لم يستمر أكثر من سنة وبضعة أشهر، ثم بدأت ملامح الردة تتضح، من خلال زج الشيوعيين في السجون، وإشعال الحرب في كردستان، والتضييق على صحافة الحزب ومنظماته، مما انعكس بوضوح على تراجع جماهيرية الحزب في الشارع، كيف تُقَيّم هذه المرحلة؟

- الرفيق جاسم الحلوائي يرد بالقول: لقد ارتبطت جماهيرية الحزب في هذه الفترة، إلى حد ما، بموقفنا المؤيد والمُساند لعبد الكريم قاسم! وعندما ارتد قاسم، تراجع الحزب! وهذا يعني أن هناك خللاً ما في سياسة الحزب، والأمر

في رأيي متعلق بستراتيج الحزب، فقد تربينا كشيوعيين عراقيين، على فكرة (أن الثورة البرجوازية، يجب أن تتطور لثورة اشتراكية) وكان حزبنا متشرب بهذه الفكرة، ولم يكن يخطر في بال الحزب وقيادته حينذاك، أهمية وضرورة بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي! وبالرغم من أن شعارنا كان(صيانة الجمهورية وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية) ولكن مع الأسف، فإن الجزء الثاني من الشعار، لم يكن راسخاً لدى الحزب. ولو اتبعنا في ذلك الوقت نفس السياسة التي يمارسها الحزب الآن، أي العمل والنضال من أجل بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي، أي لو عبأنا الجماهير بهذه الوجهة حينذاك، لاصطدمنا ربما بعبد الكريم قاسم، ولكن علاقاتنا بالقوى الأخرى، كانت ستكون بشكل آخر تماماً، لأن النظام الديمقراطي المؤسساتي هو لمصلحة الجميع، لمصلحة غالبية القوى السياسية. أنني على إدراك بأن القوى القومية لن تقبل إلاّ بالانفراد في الحكم، ولكن القوى الوطنية الأخرى، بل وحتى الإتحاد السوفيتي، الذي لم يكن يرغب في حدوث انقلاب عسكري في العراق، لم يكن يعارض هكذا سياسة. إن المطالبة بإقامة نظام ديمقراطي مؤسساتي هو مطلب عادل ومعقول. ولو تمسكنا بهذا الشعار في ذلك الوقت، فلربما سارت الأمور في العراق بشكل آخر تماماً. ولكن ما أتحدث به الآن هو ستراتيجية أخرى يتبناها الحزب الآن ولم يكن يتبناها آنذاك.

لقد كانت لدى بعض قادة الحزب النافذين، آراء تسخر من النظام البرلماني، باعتباره نظاماً برجوازياً! وتؤكد على ضرورة قيادة الطبقة العاملة للسلطة، مع القوى الأخرى أو حتى بدونها! وهذا له علاقة بالفهم القديم، أي أن ستراتيجية الحزب حينذاك، لم تكن صحيحة، فقد تحوّلت إلى أيديولوجيا. هناك وثيقة حزبية صدرت قبل ثورة 14 تموز بعام، تحوي هذه الفكرة؛ أي فكرة تطوير الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. وصدرت هذه الوثيقة عند معالجة الحزب للانشقاق الذي كان يُراد له أن يحدث في منظمة إقليم كردستان. كما أن الخلافات السياسية التي حدثت، داخل قيادة الحزب بعد قيام ثورة تموز، كانت ذات علاقة بهذا الموضوع. إذ لم يكن هناك وضوح ستراتيجي، بل كان هناك تشوّش ستراتيجي جراء التناقض بين الاستحقاق النظري الذي يتطلب تطوير الثورة إلى ثورة اشتركية، وبين الواقع الموضوعي الذي لم ينضج لتحقيق ذلك. كما يضاف إلى ذلك مراعاة مواقف

السوفييت، انطلاقاً من مفاهيم غير صحيحة للتضامن ألأممي كانت تؤثر على سياسة الحزب وقد قادته إلى أخطاء في ظل ما كان يُسمى بالحرب الباردة .

في الحقيقة أن الحزب لم يكن مُقصراً في قضية الكفاح من أجل الديمقراطية، ولكن كان هناك تشوّش في الستراتيجية. ففي اجتماع قيادة الحزب عام 1959، والذي سُمِيَّ باجتماع(جلد الذات)، وردت في الوثيقة الصادرة عنه فقرة تنص على أن الحزب يناضل من أجل نظام ديمقراطي. إلاّ أن مجمل محتوى الوثيقة أكد على المهمة الرئيسية، وهي صيانة الجمهورية والحكم الوطني، ووضعها في سلم الأولوية.

لقد حاول الحزب القيام بعمل جماهيري في سبيل تحقيق الديمقراطية، فجمع ألف توقيع، من شخصيات سياسية وثقافية تمهيداً للقيام بحملة جماهيرية. ولكن الحزب جمَّد هذا النشاط وأوقفه، عندما بدأت مفاوضات السلطة مع شركات النفط، وأخضع هذه القضية لتلك. في الحقيقة إن خطأنا كان في إخضاع قضية الديمقراطية للقضية الوطنية، في حين أن المهمتين لا تتعارضان، إذ إن وطنية الحكم معرّضة للمخاطر ، في ظل غياب الديمقراطية.

إن إصرارنا على مطلب الديمقراطية، كان من الممكن أن يفرض على قاسم المبادرة للتنفيذ، خصوصاً وإنه كان قد وعد بوضع دستور للبلاد خلال ستة أشهر. لقد كان الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي يمارس الضغط على قاسم في هذه الناحية. ولو مارسنا نحن أيضاً ضغطاً جدياً، فلربما سارت الأمور في العراق بمنحى آخر تماماً.

لقد مارس الحزب تراجعات غير مبررة. فعلى سبيل المثال عندما كانت تحدث اعتداءات ضد رفاقنا، كان الحزب يسكت عنها ولم يدعو الرفاق للدفاع عن أنفسهم. وهذا أمر غير مقبول، ولا يتناسب مع تقاليد شعبنا. لقد مارسنا سياسة الدفاع عن النفس في محافظة الكوت (واسط) وكنت سكرتير لجنتها المحلية ووضعنا حداً للاعتداءات التي ما أن بدأت حتى توقفت نهائياً.

- لننتقل إلى انقلاب 8 شباط الدموي عام 1963، كيف تفسر نجاح البعثيين فيه، وهم كانوا أقلية، وهو حزب لا يتمتع بشعبية الحزب الشيوعي العراقي؟

- الرفيق جاسم الحلوائي يجيب: أن السر يكمن في دور المخابرات الأمريكية والانكليزية وتعاونهما الوثيق مع قادة البعث، كما كشفت ذلك الوثائق البريطانية التي كانت سرية، وكشف عن ذلك أيضاً عدد من قادة حزب البعث ذاته. لقد ساهمت المخابرات المذكورة وبدعم دول إقليمية وشركات النفط بوضع تفاصيل خطة الانقلاب بدراسة وتمحيص وإقرار مقدماته وسبل تنفيذه وكيفية معالجة ردود الفعل بما في ذلك تكتيك تكرار المواعيد لتخدير القوى المعادية للانقلاب والتوصية بتدريب مجاميع على السلاح للنزول إلى الشارع مباشرة بعد ساعة الصفر. وحتى توقيت ساعة الصفر في قيام الانقلاب أثناء النهار، فقد استند إلى دراسة عقلية قاسم المباغتة، فعيونه مفتوحة في الليل. ويجب أن لا ننسى أنه كان للبعثيين نفوذ واضح داخل الجيش، فالطاقم الأعلى في الجيش حينذاك، كان معادياً للحزب الشيوعي. كما إن تحالفاً واسعاً كان قد تكوَّن، ضم القوميين والناصريين والإقطاعيين والرجعيين وكل من تضررت مصالحه من ثورة تموز، بالإضافة إلى الحركة القومية الكردية، التي كانت مختلفة مع قاسم. ويجب أن لا ننسى فتاوى بعض رجال الدين. كل تلك العوامل ساعدت في نجاح الانقلاب.

ويجب أن لا ننسى أن قاسم لم يكن يملك تنظيماً سياسياً. وهو رغم نزاهته وشرفه المعروفان، إلا أن سياسته جعلت الوضع السياسي هشاً، بل إنه حتى منع الجماهير من الدفاع عن الثورة ومقاومة الانقلابيين. ولذلك استطاع هؤلاء إنجاح انقلابهم، ففي السياسة لا تنفع النزاهة والشرف وحدهما. فبدون كفاءة قيادية قادرة على إدارة الوضع المعقد آنذاك، لم يكن ممكناً الحفاظ على مكتسبات 14 تموز. وكان وضعنا كحزب صعباً للغاية في حينها، حيث وقف قاسم ضدنا. وقد حاول الرفيق سلام عادل تعديل سياسة الحزب، باتجاه ما يمكن التعبير عنه (بفك الارتباط بقاسم) وبناء جسور مع الآخرين. إلاّ أن القوى الأخرى كانت مصممة على عدم بناء جسور مع الحزب. وللحقيقة فإن هذه المحاولة جاءت متأخرة، أي عشية انقلاب شباط.

- لننتقل إلى انشقاق الحزب عام 1967، ما هي أسبابه؟ وما هي نتائجه؟ ثم ألم يكن من الممكن تجنبه؟.

- الانشقاق كان واسعاً وكبيراً، وكان هناك أساس فكري لحدوثه. وهو في رأيي الأهم، فقبل الانشقاق ببضع سنوات حدث انقلاب 8 شباط، ثم أعقبته سياسة خط آب، التي تراجع الحزب عنها. ولكنها تركت أثاراً سلبية لدى قاعدة الحزب، إذ برزت نزعة يسارية كرد فعل على انقلاب 8 شباط وعلى سياسة آب، وتراجعات الحزب. وقد غذى هذه النزعة بعض قادة الحزب، من خلال طرح مشاريع وتقييمات خاصة بهم. فمثلاً كتب الرفيقان زكي خيري وعزيز الحاج تقييماً مُشتركاً لهما، يدين سياسة الحزب ويعتبرها يمينية منذ ثورة 14 تموز. وتم توزيع هذا التقييم على كوادر الحزب، دون علم وموافقة الحزب، بل ووصل التقييم المشترك لقاعدة الحزب. فخلق ذلك أرضية فكرية لحدوث الانشقاق. كما إن الشعور بالمسؤولية كان ضعيفاً لدى بعض قادة الحزب، وأعتقد أن عزيز الحاج وبهاء الدين نوري، لعبا دوراً سيئاً في حدوث الانشقاق، فقد كان بين الاثنين خلاف كبير وقديم، ولدوافع ذاتية.

إن الأرضية الفكرية هيأت الفرصة لمن لديه نزعة للانشقاق. وكانت هناك مشكلة لدينا سابقاً، وهي أننا لم نتوجه لعقد مؤتمر نستطيع أن نحل مشاكلنا داخله.وهذا في رأيي أحد الأسباب في حدوث الانشقاق، فالمؤتمرات الحزبية توفر الفرصة لحل المشاكل، بما فيها انتخاب القيادة الجديدة، في حال كانت المشكلة هي تغيير القيادة. كما إن هناك سبب آخر للانشقاقات هو أن أحزابنا لم تكن ديمقراطية في حياتها الداخلية. فلو قارنت مؤتمرات الحزب الآن، وطريقة الترشيح الفردي حيث يقدم كل مرشح نفسه ويجري الحديث عنه سلباً أو إيجابا، مع طريقة الترشيح السابق، لوجدت فارقاً كبيراً. إن الأخطاء والنواقص لم تكن تُعالج بشكل صحيح. ففي أثناء ثورة 14 تموز، كان بإمكان الحزب أن يعقد أكثر من مؤتمر لكنه لم يفعل. في حين تلاحظ الآن انتظام عقد مؤتمرات الحزب، التي تتمثل فائدتها في قدرة الحزب على الوقوف على قدمين ثابتتين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. الحقيقة أن انشقاق 1967 أجهض مداً ثورياً، كان الحزب قد تهيأ له. فقبل الانشقاق بقليل، فازت قوائم الحزب الطلابية في معظم الكليات، وكانت نتائج هذه الانتخابات، مؤشراً واضحاً على بوادر مد ثوري أجهضه الانشقاق!

- لنتحدث الآن عن فترة ملتبسة كثرت فيها التقييمات، وهي فترة(الجبهة الوطنية) مع البعث، كيف تقيّم تلك الفترة؟

- يجيب الرفيق جاسم الحلوائي قائلاً: الحزب لا يعتبر دخوله للجبهة خطأً، فقبل قيامها وبعده حدثت مكاسب كثيرة لصالح الشعب العراقي، ومن بينها تحالفاتنا في إتحاد الأدباء وفي بعض النقابات والاتحادات، وتأميم النفط، وتوسيع الإصلاح الزراعي، واتفاقية 11 آذار، التي نقلت القضية الكردية نقلة نوعية، وإصدار قانون العمل، وارتفاع المستوى المعاشي للجماهير، وغياب البطالة من العراق، وتقليص الأمية وغيرها، وهذه الأسباب هي من أوصلتنا إلى الاتفاق على قيام الجبهة. ولكن سكوت الحزب على السلبيات كان هو الخطأ، وكان من المفروض بنا أن لا نلتزم الصمت أو أن يكون صوتنا خافتاً، خصوصاً على تجاوزات فاضحة. ففي ميثاق العمل المشترك الذي وقعناه معهم، كان هناك نص يقول (الجبهة الوطنية قيادة مشتركة للشعب والوطن). ولكن البعثيين بدأوا يثقفون بموضوعة قيادتهم للجبهة.

وفي عام 1974 أصدر مؤتمرهم الثامن تقريراً ينص على قيادة حزب البعث لمؤسسات الدولة والمجتمع. ثم اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً، يعتبر تقرير المؤتمر الثامن، قانوناً مُلزماً للتطبيق. وكان بإمكاننا في تلك الفترة أن نعترض ونحتج ونتمسك بهذه القضية، باعتبار أن ما يقوم به البعث يمثل خرقاً فاضحاً للاتفاق الموّقع عليه بين الطرفين. عندها سيستطيع الحزب الوقوف على قدمين ثابتتين، وكانت جميع منظماته الديمقراطية تعمل. إننا لو انسحبنا في تلك الفترة، لكان وضع الحزب أفضل بكثير، من انسحابنا بعد أكثر من أربع سنوات من التراخي. لقد تعلمنا من هذه التجربة كم هو مُضر عندما يحدث تنازل عن الاستقلال السياسي والفكري والتنظيمي للحزب. الآن لدي وجهة نظر أخرى وهي أن(أي حزب خارج السلطة ستلحق به خسارة إن تحالف مع حزب في السلطة وفي نظام ليس فيه مؤسسات ديمقراطية . لأنه من المستحيل أن يستطيع الحزب المحافظة على استقلاله السياسي والفكري والتنظيمي.

- لنذهب الآن إلى فترة الكفاح المسلح، هل كانت سياستنا وقتها صحيحة؟

أعتقد أن تجربة الأنصار كانت صحيحة، ولا مفر منها. إذ لا أستطيع تخيل وضع الحزب لو لم نذهب بهذا الاتجاه. وهي من الفترات التي نفخر بها، ونادراً ما تجد نصيراً نادماً على مساهمته في الحركة. فالنصير كان منسجماً مع نفسه، وربط أقواله بأفعاله، وكان مستعداً للتضحية بحياته. أعتقد أن سياسة الحزب كانت صحيحة، ولكن الحزب ارتكب خطأً سياسياً كبيراً، في عدم تمكنه من الوقوف موقفاً محايداً في الصراع بين(حدك) و(أوك) . فدخول الحزب في جبهة(جوقد) لم يكن صحيحاً، لعدم وجود(حدك)، وبعدها دخل في جبهة (جود)، ولم يكن هذا الدخول أيضاً صحيحاً، إذ أعتُبر الحزب معادياً لـ(أوك)، فتم تجميد عضويته في(جوقد). ودخلنا في صراعات أدت فيما بعد إلى مجزرة بشتاشان! وكان من المفترض أن لا يدخل الحزب في أي جبهة لم يشارك فيها (حدك وأوك) على حد سواء. إذ أن دخول الحزب مع أي من الطرفين دون الآخر، يعني معاداة الطرف الثاني. كان لدينا عدد من القادة والكوادر، ممن يميلون إلى هذا الطرف أو ذاك. وهذا الميل، مع هامش الصلاحيات التي يتمتعون بها في قواطع نشاطهم، ربما يؤدي إلى نتائج لا يمكن ضبطها، بدون موقف حيادي صارم، وهذا ما حدث!

من تجربة جبهتنا مع البعث توصلنا إلى استنتاج، أن التنازل السياسي والفكري والتنظيمي لم يكن صحيحاً. ومن تجربة جبهتنا في (جوقد وجود) نستنتج، أن النزعة للمشاركة في أية جبهة، حتى لو توفر لنا الاستقلال السياسي والفكري والتنظيمي، هو أمر ليس صحيحاً بالمطلق. إذ يجب أن ندرس حال كل جبهة قبل أن نشارك فيها، وأن نُدرك ما هي أفاقها؟ وما هي نتائجها؟.

- لننتقل إلى محطة مهمة ومفصلية في حياة الحزب؛ أعني مؤتمره الخامس، مؤتمر الديمقراطية والتجديد، ماذا تقول عنه؟.

- يقول الرفيق جاسم الحلوائي: أنا أعتبر المؤتمر الخامس فعلاً مؤتمر الديمقراطية والتجديد. ففي هذا المؤتمر أصبحت أكثر انسجاماً مع نفسي عندما وجدت ستراتيجية الحزب وأيديولوجيته قد تجددت. فقد كنت معترضاً على ستراتيجة الحزب القديمة، وكنت أعترض علناً عليها حيثما طرحت للنقاش والتصويت. وما حدث في المؤتمر الخامس، لا يمكن أن يحدث في

المؤتمرات الأخرى، إذ فيه كنا نريد أن نعيد بناء الحزب سياسياً وفكرياً وقيادة. وكانت النقاشات خلال المؤتمر غير مقيّدة، ولا يمكن تجاوز أي مقترح، وزمنه مفتوح. وهذا لم يحدث في المؤتمرات اللاحقة، المحددة بثلاثة أيام.

ربما هناك من لم يقتنع بالتجديد الذي حدث في المؤتمر الخامس، ولكن روحية المؤتمر ظلت، كما أعتقد، مستمرة ولكن الآمال التي عُقدت على نتائج المؤتمر الخامس، ربما قد اصطدمت بظرف موضوعي صعب ومعقد.فصدام حسين، كان قد عَقَّم الأرض قبل سقوطه، من أجل أن لا تنبت بذرة الشيوعية مجدداً!

- قبل أن نُنهي هذا الحوار، قلت للرفيق جاسم الحلوائي، ماذا تقول عن سياسة الحزب الحالية، أي منذ سقوط نظام صدام حسين، واحتلال العراق؟

-الرفيق جاسم الحلوائي أجاب بنفس الوضوح والصراحة، التي اتسم بها هذا الحوار فقال: سياسة الحزب الآن واضحة وتتلخص في (المعارضة الإيجابية) وهو خيار صحيح، ولا أرى خياراً أفضل منه، إذ ليس هناك مبررات سياسية للعداء المطلق، وأنا لا أؤيد المعارضة المطلقة الآن. الأحزاب الحاكمة الآن تُهريء نفسها بنفسها، ولكن ذلك لا يصب في مصلحة العلمانيين، ولا في مصلحة اليسار، ولكن إلى متى سيستمر الوضع هكذا؟! أنا واثق أن الأمر لا يمكن أن يستمر، وعلينا أن نُسَّرع في التغيير، من خلال مواقفنا الصائبة، وأن لا نسكت أمام أي خطأ يؤذي الجماهير، التي علينا أن نحركها باستمرار، ونقف إلى جانب مطالبها، حتى لو لم تكن هذه المطالب لدينا من الأولويات.

بالنسبة للجبهة انتهى موضوعها حالياً، فالأحزاب التي تعاونا معها في السابق أصبحت في السلطة، والحزب اتجه للتيار الديمقراطي والتحالف المدني، وسياسته صحيحة في هذا الميدان، والحزب داينمو في هذا التيار، أعتقد أن نتائج الانتخابات القادمة ستكون مناسبة، ولكنها لن تغير كثيراً في توازن القوى، ولكن أي تغيير لصالح القوى الديمقراطية، مفيد ويرفع المعنويات، ويقدمنا خطوات أخرى نحو الأمام .

19 آذار 2014

رسالة مفتوحة إلى الدكتور عبد الحسين شعبان

جاسم الحلوائي

لقد توجهت لك بالشكر على إهدائي كتابك عن الفقيد عامر عبد الله. وكنت أروم إرسال ملاحظاتي لك شخصياً، ولكني عدلت عن ذلك و قررت نشر الملاحظات طالما أن الكتاب أصبح في متناول القراء. وما أنشره، ليس بقراءة كلاسيكية للكتاب، بل إنها مجرد ملاحظات.

إن قراءتي لكتابك الموسوم "عامر عبد الله، النار ومرارة الأمل" وعنوانه الفرعي "فصل ساخن من فصول الحركة الشيوعية" غيّرت انطباعي الايجابي عن شكل الكتاب وحجمه وفهرسته (يقع الكتاب في 344 صفحة من القطع الكبير). لقد خيب الكتاب أملي في الكثير من مواضيعه. وهنا لا يدور الحديث عن الاختلاف في وجهتي نظرنا السياسية، ولا عن الاختلاف في مفاهيم الوطنية والقومية والماركسية وغيرها، فمثل هذه الاختلافات مشروعة ومفهومة. إنما الحديث يدور حول تناول غير منصف لأمور مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي.

وهذه بعض الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: تذكر في الصفحة 85 من الكتاب ما يلي: "عدت لسؤاله [عامر عبد الله] عن ملف كركوك وعلى الرغم من أنه لم ينف مسؤولية الحزب الشيوعي ومسؤولية الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارت)، لكنه عارض الرواية السائدة في حينها والتي استخدمها قاسم ضد الشيوعيين والتي تم تلوينها (في الحقيقة تشويهها، ج)، ولاسيما في ظل حكم حزب البعث 1968-2003 لاحقاً..." وتنتهي الفقرة بما يلي: " وبالعودة للوثائق فان الرفيق عزيز محمد الأمين العام السابق للحزب كان مسؤولا حزبياً عن لجنة محلية كركوك. (خط التشديد غير موجود في الأصل. ج)

سأذكر لك هنا ثلاث شهادات محايدة ومهنية قبل التعليق على كلامك.

يقول الباحث حنا بطاطو: " لا شيء آذى الشيوعيين بقدر ما فعلت أحداث كركوك الدموية في 14 – 16 تموز (يوليو). ومع ذلك، فقد أصبح مؤكداً الآن أن هذه الأحداث لم تكن مدّبرة من قبل زعمائهم، ولا هم سمحوا بها. ويمكن أن تعزى هذه الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الأزمنة، من أفعال القسوة القصوى التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي والغليان غير الطبيعي" (1).

أما الكاتب جرجيس فتح الله، فيكرر ما قاله بطاطو ولكن بصيغة أخرى فيبدأ مقالته عن الموضوع بالقول:" لم يلحق الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين العراقيين من

أذى ... قدر ما ألحقتهما بهم وقائع الرابع عشر والخامس عشر من شهر تموز 1959. ولم يفعل شيئاً كثيراً في تخفيف الشعور العام ضدهم، انكشاف حقائق كثيرة كانت محض خيال ابتدعه أعداؤهم للنيل منهم، وبعد أن عُريت أعمال النهب والقتل عما ألبستها أجهزة الإعلام الخارجية من مبالغات وتهويل. وما أحدثته هجوم الصحف المحلية المعارضة لحكم (قاسم) المعادية للشيوعيين من آثار عميقة في النفوس". ويضيف فتح الله قائلاً: " على أن ما بات في حكم المؤكد الآن وبالشكل الذي لا يقبل الجدل أن تلك الأحداث الأليمة لم تكن مدبرة، وإنما هي بنت ساعتها. إن قادة الحزب الشيوعي في العاصمة لم يكونوا وراءها ولم يأمروا بها ولم يوطئوا لها عن قصد وإنما فوجئوا بها مثل غيرهم" (2).

ويقول المؤرخ ألن دان: "وليس ثمّ دليل قانوني يثبت صدور أمر من مركز ح. ش. ع. (الحزب الشيوعي العراقي) في بغداد لتنفيذ مخطط مذبحة. ولكن يمكن التأكيد وبصورة معقولة إن أمراً كهذا لم يصدر قط"(3).

هذه ثلاث شهادات محايدة تبرئ ساحة الحزب من المسؤولية في أحداث كركوك. أنت تذكر في كتابك أحيانا شهادات مخالفة لما يقوله عامرعبد الله، وتذكر أحياناً حتى مجرد شهادة شفهيةً. لماذا لا تذكر واحدة من هذه الشهادات التي تفند تأكيد عامر عبدالله على مسؤولية الحزب. إذا لم تكن قد اطلعت على هذه الشهادات المارة ذكرها آنفاً فهي المصيبة بعينها، لأنه لا يجوز أن يتناول أي كاتب حدثاً تاريخياً مهماً وحساساً مثل أحداث كركوك دون الإطلاع على ما كتب في مثل هذه المؤلفات التاريخية. أما إذا كانت مرت عليك وأهملتها، فالمصيبة أعظم!

وإلى ماذا تلمح عندما تذكر ما يلي: " وبالعودة للوثائق فان الرفيق عزيز محمد الأمين العام السابق للحزب كان مسؤولا حزبياً عن لجنة محلية كركوك". والصحيح كان سكرتيراً لفرع الحزب في كردستان ومقره في كركوك وعضوا في المكتب السياسي آنذاك. حتى الأعمى لا يفوته بأنك تريد أن تلمح إلى مسؤولية الرفيق عزيز بالأحداث. فلماذا لم تذكر شهادته عن تلك الأحداث وهي منشورة، فهو شاهد عيان، ما دمت قد ذكرت وجوده في كركوك، وها أنا أورد نبذة من شهادته:

"كانت علاقتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافاً لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو إليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعداً لقبولها".

"واستُغلت أحداث كركوك أبشع استغلال لتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كردستان، ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوتراً. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا موكباً مستقلاً. وهو من حقهم، غير أنه في الأجواء المتوترة تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها".

"تعرض الموكب لإطلاق رصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا، حتى الآن. فقدت السيطرة على الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، ولم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور. بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق".

"ومع ذلك وجه الاتهام إلى حزبنا وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعدة لتلفيقه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عال من البراعة في التمثيل. وزعمت أنها عُذبت، وشرعت بالتعري أمامه لتريه آثار التعذيب المزعومة. فأستثير الزعيم أيما استثارة ومنعها من ذلك. ولابد أنه صدّق ما زعمته. وألقى بعدها خطاباً في كنيسة مار يوسف استخدم فيه نعوتاً قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث، ولا أستطيع أن أنفي ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلاف موقفنا"(4).

إن الشهادات المحايدة التي صدرت تؤكد ما ذهب إليه الرفيق عزيز محمد "بأن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث"، هذا فضلا عن أن قادة الحزب قد "فوجئوا بها مثل غيرهم"، كما مر بنا، على لسان جرجيس فتح الله. ومع الإقرار بدور دسائس الدوائر الاستعمارية وشركة النفط في أحداث كركوك، فللأحداث أسبابها الذاتية في المجتمع الكركوكلي. فكما يشير حنا بطاطو عن حق: "وعلى العموم، وبشكل عام،: كانت جذور الضراوة الوحشية التي أمسكت بتلابيب المدينة تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان"(5). إن معالجة هذا الجذر وما نشأ عنه يتحمل مسؤوليته قادة الأكراد والتركمان في المدينة. وكان للشيوعيين دورٌ في الأحداث "لا كشيوعيين بل كأكراد" على حد تعبير بطاطو، عندما تصرفوا "خلافاً لموقف المنظمة".

ثانياً: مثل آخر على عدم إنصافك التاريخ، هو محاولتك تقزيم دور قائد الحزب الشهيد سلام عادل في الفترة التي كان يقود الحزب، والتي تحققت خلالها إنجازات مهمة جدا للحزب والوطن.

إنك تذكر في كتابك ما يلي:"ولعل انطباعاتي الشخصية، بأن عامر عبد الله لا يريد أن يكون الشخص الأول، وإنما يريد توجيه الشخص الأول، على أن يُترك له كامل الحرية للتصرف، وبذلك يكون أكثر انسجاماً، وأظن إن فترة 1956-1958 سارت بهذا الاتجاه، لاسيما في ظروف العمل السري".

خلاصة قولك بأن سلام عادل، الذي كان يقود الحزب في الفترة المذكورة، كان ينفذ توجيهات عامر عبد الله. لا أشك بأن الفقيد كان يحاول أن يوحي بذلك أمام أناس يجهلون تاريخ الحزب فتأخذهم الانطباعات والظنون بإصدار أحكام تصل إلى مستوى التزوير لتاريخ الحزب. أما أن تصدر منك وأنت على اطلاع على تاريخ الحزب وتذكر ذلك بدون أدلة، فالأمر يثير علامة استفهام كبيرة، وكبيرة جداً حول دوافع ما سطرته في الكتاب.

هناك إجماع بين جميع قادة الحزب، وأقروا به في اجتماع اللجنة المركزية الكامل في آب 1964، وبما فيهم عامر عبد الله، بأن سلام عادل كان قائداً مبادراً. ويضيف عزيز محمد في هذا السياق: "لو كان بيننا الآن لما انتخبنا غيره" (في حديث لعزيز مع الكاتب بعد الاجتماع المذكور). إنني سأذكر هنا بعض المبادرات التي أقدمت عليها قيادة سلام عادل بغياب عامر عبد الله، والتي تعرفها أنت بالذات جيداً، وتعرف أيضاً بأنها حصلت عندما كان عامر عبد الله خارج الوطن عشية ثورة 14 تموز!؟

*** توجيهات مهمة جدا إلى منظمات الحزب عشية ثورة تموز:**

"نظراً للأوضاع السياسية المتأزمة، الداخلية والعربية، ووجود احتمالات تطورها بين آونة وأخرى.. بغية ضمان وحدة النشاط السياسي في منظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة أو المعقدة نرى من الضروري التأكيد في الوقت الحاضر على أن شعارتنا الأساسية هي:

1. **الخروج من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ آيزنهاور.**
2. **إطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب (حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية النشر والاجتماع ...الخ) وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين وإطلاق سراحهم، وإلغاء المراسيم والقوانين غير الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية.**

3. اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثروتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعيشية لجماهير الشعب.
4. قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم... وتحول "الاتحاد العربي إلى اتحاد حقيقي بين الأردن والعراق يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل الوحدة العربية، وإقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة.

ونرى من المناسب التأكيد على: (1) ضرورة تجنب إبراز شعارات مبهمة أو متطرفة أو تلك التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك من قيادة الحركة الوطنية أو العربية على حساب طمس شعاراتنا الأساسية، والتقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية والجبهة الوطنية. (2) ضرورة إبداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات والمؤامرات وتجاه نشاط عملاء الاستعمار، والعمل بحزم وأمانة تامة لسياسة الحزب. واعتبار أن واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة أوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعينة، حول الشعارات الكبرى في حركتنا الوطنية الديمقراطية.

12 تموز 1958" (6)

إن التأكيد رقم واحد في الفقرة الأخيرة ينم عن قابلية التنبؤ لقيادة سلام عادل بمسار الأحداث واحتمالاتها. ويعلق بطاطو الذي أورد التوجيه موضحاً استحقاق إيراده نصاً في كتابه بقوله: " ليس فقط لأنه حدد المواقف الأساسية عشية الانقلاب، بل أيضاً لأنه ينظر إلى ما بعد 14 تموز (يونيو) وينذر بالنزاع المأساوي القومي - الشيوعي الذي كان له أن يأتي"(7).

إن هذا التوجيه، الذي حصل وكان عامر عبد الله خارج الوطن، بمحتواه وأسلوبه وتوقيته وأهميته المصيرية يؤشر إلى طراز رفيع من المستوى القيادي لقيادة سلام عادل لا يباريه فيه أحد.

* برقيته إلى مجلس السيادة للجمهورية العراقية ورئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم في الصباح الباكر من يوم 14 تموز 1958 وباسم سكرتير اللجنة المركزية.

* نداءاته لمقاومة انقلاب شباط الفاشي 1963، صباح يوم الانقلاب وظهيرته.

*** إشرافه الدائم على ما يكتب في الجريدة بما في ذلك ما يكتبه عامر عبد الله أو غيره، كما سنلاحظ ذلك لاحقاً.**

ثالثاً: تذكر في الصفحة 41 من كتابك ما يلي: "لعل الدور القيادي والمؤهلات الريادية لشخصية عامر عبد الله جعلته مبرزاً بين أقرانه ورفاقه أينما عمل وحيثما كان، لدرجة أنه حتى عندما كان يستبعد أو يقال من مواقعه القيادية، كان الآخرون يحسبونه القائد الفعلي للحزب الشيوعي ومنظره الحقيقي، نظرا لما تركه من تأثير فكري وسياسي على مجمل عمل الحزب، حيث صاغ عامر عبد الله لنحو ثلاثة عقود أهم وثائقه النظرية وتقاريره السياسية...".

سوف أناقش الفكرة الأخيرة من هذه الفقرة قبل التطرق إلى المبالغات في مدح مؤهلات عامر عبد الله.

إذا عرفنا بأن عامر عبد الله أصبح خارج اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع المنعقد عام 1985، فالثلاثة عقود تبدأ من عام 1956. لقد عقد الحزب خلال هذه الفترة كونفرنسين الثاني والثالث، وعقد ثلاثة مؤتمرات الثاني والثالث والرابع. ومن المعروف أن وثائق الحزب الأساسية النظرية والسياسية والتنظيمية أي برامج الحزب وتعديلات أو تجديد النظام الداخلي أو تقييماته لفترات تاريخية مهمة تقر في هذه الاجتماعات، فباستثناء الكونفرنس الثاني الذي كان لعامر عبد الله دوراً مهماً في صياغة وثيقته، وهذا ما سأتطرق اليه لاحقاً، فان عامر عبد الله ليست له أي مساهمة في كتابة وثائق الحزب الصادرة من الكونفرنس الثالث والمؤتمرات الثلاثة المذكورة، ولا بجملة واحدة وأتحدى من يثبت العكس.

كان لعبد الله دور بارز في اللجان التي كانت تشكل لوضع مسودات أو الصيغة النهائية للعديد من بيانات وتقارير اللجنة المركزية. ولكن لم يؤخذ بكل ما يكتبه. على سبيل المثال، لا الحصر، كان هناك مشروعان لبيان سياسي في اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965 لتصحيح خط آب كتب أحدهما عامر عبد الله وكتب الآخر بهاء الدين نوري. لقد تبنى الاجتماع بأغلبية الأصوات بيان بهاء الدين كأساس للنقاش. وجدير بالإشارة أن المشروعان لم يتضمنا شعار إسقاط السلطة، بل اكتفيا بطرح البديل، وقد أضيف الشعار في الاجتماع. وقد حضر هذا الاجتماع عشرة رفاق الأحياء منهم لحد الآن هم: آرا خاجادور وناصر عبود وسلام الناصري وكاتب هذه السطور. ويبدو أن دور عامر عبد الله كان كبيراً في صياغة قسم من التقرير السياسي الصادر عن الكونفرنس الثاني وليس كله كما تشير أو توحي بذلك في أكثر من مكان في كتابك. فالتقرير ينقسم إلى قسمين ألأول سياسي والثاني تنظيمي. سألت مرة باقر إبراهيم، بعد انقلاب شباط 1963، مَن هو كاتب القسم التنظيمي لتقرير الكونفرنس الثاني ،

وكنت معجباً بمستواه؟ فأجابني: "مَن يكون غير سلام عادل". أما كل من يعرف إمكانيات جمال الحيدري فلا يمكن أن يصدق بان، ما جاء عن القضية الكردية في التقرير، يمكن أن يكتبه عامر عبد الله رغم وجود جمال الحيدري. وعلى أي حال، لا يمكن أقرار نشر مقال في الجريدة بدون تدقيق وإقرار سلام عادل، كما سنرى لاحقاً، فكيف بتقرير كونفرنس، الذي كان بمثابة وثيقة برنامجية. وباعتقادي بأن تقرير الكونفرنس الثاني هو نتاج مساهمة قيادية جماعية، خاصة أن هذا الأسلوب في القيادة شرع في الانتشار في الحركة الشيوعية العالمية بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي.

وهناك شهادة ذات وزن صادرة من رفيق عمل مع عامر عبد الله وسلام عادل عن قرب ويقارن بينهما وهو الفقيد زكي خيري، ولا بد أنها مرت عليك لأنك تستشهد أحياناً بكتابه، وهي مقنعة في موضوعيتها.

يذكر الفقيد زكي خيري"كان الرضي قائدا حزبياً للرجال [!] ومعتداً بنفسه ويمتاز عن منافسيه بالمبادرة السياسية والثبات والإصرار على قناعاته والجدال عليها دون كلل. وكان دبلوماسياً حاذقاً أيضاً. برزت مواهبه هذه في تأليف جبهة الاتحاد الوطني عام 1957 وفي التنسيق مع حركة الضباط الأحرار. وكان يعرف كيف يشخص ويستخدم الكفاءات الحزبية وكيف يصطفي الكوادر الجديدة بسرعة. وقد قدم عامر عبد الله بسرعة خاطفة إلى المكتب السياسي عبر اللجنة المركزية وكان يستعين به على كتابة التقارير والمقالات السياسية بعد أن يحدد له الموضوعات ورؤوس الأقلام ويناقشها معه بعد تحريرها وتدقيقها من جديد ويقرها للطبع والنشر، وبالطبع هذا لا يعني إنه كان مصيباً دائماً. كان عامر عبد الله يتمتع بثقافة سياسية أوسع نسبياً وبمران وكفاءة في التحرير ولكنه دون الرضي صبراً في الجدل والمزيا الأخرى"(8)

فكم هو بعيد عن الحقيقة ادعاءك الذي تورده في كتابك " ...حيث صاغ عامر عبد الله لنحو ثلاثة عقود أهم وثائقه النظرية وتقاريره السياسية...". وكم هي بعيدة عن الحقيقة مبالغاتك عن مؤهلات عامر عبد الله بهدف تحجيم دور سلام عادل، ولمصلحة من يتم ذلك عندما نعرف بان مصير عامر السياسي كان مؤسفاً وهذا ما كررته أنت مراراً في كتابك، في حين استشهد قائد الحزب سلام عادل ببطولة. وإن استشهاده هو بالذات وبالطريقة البطولية التي استشهد بها هي أحد جذور الحزب الشيوعي العراقي غير القابلة للاقتلاع من تربة وطننا الغالي. وإن أي محاولة لتقزيم هذه القامة العظيمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، مصيرها الفشل.

ليس بإمكاني التوقف عند كل ما أراه خاطئاً في الكتاب فهو يغطي فترات طويلة من تاريخ الحزب. أرسل لك كتابي "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" وستعرف رأيي في الكثير من الأحداث والأمور الواردة في كتابك وهي خاطئة أو

يعوزها الدقة مثل مؤامرة الشواف والكتلة الرباعية وأهمية وطبيعة وثيقة الكونفرنس الثاني ودور قيادة سلام عادل في التحالفات السياسية وكذلك أخطاء الحزب بقيادة سلام عادل أو بعض معالجات سلام عادل نفسه و...الخ

ولكن لا يسعني وأنا أنهي هذه الرسالة إلاّ أن أتطرق إلى قضية شخصية. تشير في أكثر من مكان إلى إخراجي من اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع مع من خرج أو لم ينتخب، وهذا صحيح ولكن ليس من الصحيح الإيحاء للقارئ بأن مصيري كان كمصير الآخرين، عندما تذكر وكان جاسم الحلوائي قد لجأ إلى الدنمارك بدون ايضاح موقفي. فأنت تعرف بأني بقيت مع الحزب ورفضت أي نشاط مهما ضؤل خارج إطاره، لقد انيطت بي تمثيل الحزب أمام الحزب الشيوعي البلغاري وقيادة منظمة بلغاريا وكنت عضواً في لجنة العمل الأيديولوجي المركزية. وحضرت جميع كونفرنسات الخارج في الثمانينات. وذهبت بقرار حزبي لاجئا إلى الدنمارك بعد أن تعذر بقائي في بلغاريا أو الانتقال إلى بلد آخر، وانتظمت في منظمة الدنمارك، وأحضر الاجتماعات بانتظام وكونفرنسات الخارج عندما تعقد في الدنمارك. ولم أنقطع شهراً واحدا عن دفع اشتراكي. وحضرت المؤتمر الخامس والثامن والتاسع كمندوب. فسيرتي السياسية تختلف عن الآخرين.

أنا الآخر عشت وعانيت من الأجواء الغريبة التي سادت الحزب وقيادته. ولكني اختلفت مع الآخرين في طريقة العلاج، فتجربتي علمتني بأن تلك الأجواء ومسبيها ليست نهاية المطاف. فالحرص على وجود الحزب واستعادة عافيته يتم من داخل الحزب وليس من خارجه. وهذا ما شرع به الحزب في المؤتمر الذي تلى المؤتمر الرابع مباشرة وقد لعبت دوراً ملموساً في المؤتمر الخامس، فقد هيأنا أنا والفقيد حميد بخش مسودة جديدة للنظام الداخلي، جددت بنية الحزب الفكرية والتنظيمية. وكان بإمكان الآخرين أن يسلكوا نفس سلوكي ويكرسوا إمكانياتهم لتقوية الحزب لا لإضعافه وينقذوا أنفسهم من التهميش والإقصاء الذي يشكون منه أو يتحججون به ومن المصير السياسي المؤسف الذي وصلوا إليه.

جاسم الحلوائي

مع تقديري

4 أيار 2014

<u>الهوامش</u>

[1]- حنا بطاطو، العراق ــ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الثالث، ص223.

[2]- جـرجيس فـتح الله المحـامي، "العـراق فـي عهـد قاسـم"، الجـزء الثـاني، دار نبـز للطباعة والنشر السويد - 1989، ص733. خط التشديد ليس في الأصل.

[3]- اوريـل دان، "العـراق فـي عهـد قاسـم" الجـزء الأول، ترجمـة جـرجيس فـتح الله، دار نبز للطباعة والنشر 1989، ص282. خط التشديد ليس في الأصل.

4- مقابلة مع عزيز محمد أجرتها مجلة "الوسط" الصادرة في لندن العدد 288 التاريخ 4 آب 1997. عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، ص446 وما يليها. والهامش رقم 21.

[5]- بطاطو، مصدر سابق، ص224.

[6] - راجع سباهي، مصدر سابق، ص273 - 275.

[7]- بطاطو، مصدر سابق، ص113.

[8]- زكي خيري، "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم". مركز الحرف العربي- السويد. طبعة ثانية 1996. ص 207